

مَجْمُوعَةُ الْوُثَائِقِ السِّيَاسِيَّةِ

الجزء الأول

المركز الدولي

لمصر والسودان وقناة السويس

جمعها وقدم لها وعلق عليها

دكتور راشد البراوي

B. A. (Hons.), M. A. (London)

D. Litt. (Fuad I University)

كلية التجارة - جامعة فؤاد الأول

الطبعة الأولى

١٩٥٢

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي - القاهرة

مَجْمُوعَةُ الْوُثَائِقِ السِّيَاسِيَّةِ

الجزء الأول

المركز الدولي

لمصر والسودان وقناة السويس

جمعها وقدم لها وعلق عليها

دكتور راشد البراوي

B. A. (Hons.), M. A. (London)

D. Litt. (Fuad I University)

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

الطبعة الأولى

١٩٥٢

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا - القاهرة

اهداء الكتاب

إلى شعب وادى النيل الذى يكافح من أجل حريته وسيادته
وإلى رأى العام العالمى الذى يؤمن بالحرية
أقدم ...

هذه الوثائق التى تكشف عن الحق ، وتقضع المدوان

لماذا أقدم هذا الكتاب ؟

في هذه الكلمة أحاول أن أجيب عن السؤال ، وأحب - بادئ ذي بدء - أن أعذر من أجل استعمال كلمة « الكتاب » ، فالحقيقة أن هذه الصفحات تضم مجموعة من وثائق رسمية ، واقتصر جهدي ، أو دوري بعبارة أدنى الى الواقع ، على تجميعها وتبويبها ، ثم التقديم لها أو التعليق عليها ، محاولا إظهار الظروف التي بعثتها وبعض النتائج التي تترتبت عليها .

ولى في هذه العمل الذي أتقدم به هدفان ، أحدهما علمي أو أكاديمي وهو أن أجعل تحت تصرف الطالب أو الباحث المعنى بالشتون المصرية بأوسع معانيها ، طائفة من وثائق قد تكون له عوناً ، فأوفر عليه قدراً من الجهد لاداعي له .

والذي له اتصال بأساليب الدراسة والبحث ، يدرك مدى التسهيلات التي من هذا القليل . ولست أزعم بطبيعة الحال إنني ضمنت هذه الصفحات كافة الوثائق السياسية والأوراق الرسمية التي تتعلق بالتطور السياسي الحديث لمصر ، ولكني تخيرت منها أبرزها ، وما يتصل بناحية من التاريخ المصري .

وهذا الأمر الأخير ينقلني إلى الهدف الثاني وهو سياسي ، ذلك أن أوضح ، استناداً إلى هذه الوثائق من اتفاقيات وفرمانات ومعاهدات . أموراً رئيسية هي أن الأراضي المصرية والسودانية تمتع منذ عهد محمد علي بوضع خاص ينطوي على جوهر الاستقلال واعترفت به الدول ، ثم أصبح هذا الاستقلال تاماً بعد زوال السيادة العثمانية بما كانت تستبقه من قيود . ومنها أن الوحدة التي كانت قائمة بين مصر والسودان كانت أمراً مقررًا ومعترفًا به ، كما أن قناة السويس كفلت المعاهدات الدولية حيادها ولم ترتب هذه المعاهدات لغير مصر وتركيا ، ثم مصر وحدها فيما بعد ، حقا في الدفاع عن هذا الطريق . ولكن هذه الوثائق التي أنشرها إذا كانت تلقي الضوء على هذه الحقائق كلها ، فإنها تبين في الوقت ذاته مدى إقدام بريطانيا

على خرق الإتفاقات ، ومبلغ إصرارها على التمتع بمزايا امتيازات دون سند من حق أو اتفاق دولى عام .

وأكثر من هذا فالصفحات نفسها تسجل مظهرا للصراع بين القومية المصرية السودانية وبين المؤثرات الخارجية ، وتؤكد لنا قوة هذه القومية واطراد نجاحها . على ضوء هذين المهدفين أقدمت على نشر هذه الصفحات ، وكلى أمل أن أكون قد وفقت إلى إرضاء الحقيقة العلمية ، والواجب الوطنى ، والضمير الدائى .

كلية التجارة (جامعة فؤاد الأول)
٢٦ فبراير عام ١٩٥٢

راىء البراوى

المحتويات

صفحة

الإهداء
لماذا أقدم هذا الكتاب ؟

الفصل الأول

٩ - ١٥ تطور مركز مصر الدولي منذ القرن التاسع عشر

الفصل الثاني

١٦ - ٣٣ استقمول مصر في معاهدة لندن (١٨٤٠)
وفرمانات عام (١٨٤١)

- ١ - معاهدة لندن (١٨٤٠) ١٧
- ٢ - فرمان ١٣ فبراير (١٨٤١) ٢٢
- ٣ - مذكرة الدول إلى الباب العالي (٥ مارس ١٨٤١) ٢٥
- ٤ - مذكرة الدول إلى الباب العالي (١٣ مارس ١٨٤١) ٢٦
- ٥ - فرمان حق الوراثة لمحمد على في حكومة مصر (١ يونيو ١٨٤١) ٢٨
- ٦ - فرمان ولاية محمد على باشا على السودان ٣٠
- تطبيق وتحليل ٣١

الفصل الثالث

٣٤ - ٤٤ اسماعيل باشا واستكمال الاستقمول (١٨٦٣ - ١٨٧٩)

- ٧ - فرمان سنة ١٨٧٣ ٣٦
- ٨ - فرمان تولية محمد توفيق باشا (١٦ أغسطس ١٨٧٩) ٤١

الفصل الرابع

٤٥ - ٨٥ قناة السويس ووضعها الدولي

- ٩ - عقد الامتياز (٥ يناير ١٨٥٦) ٥٠

صفحة

- ١٠ — قانون شركة قناة السويس الملاحية الدولية . . . ٥٨
 ١١ — من لأئحة العمل (٢٠ يوليو ١٨٥٦) . . . ٧٧
 ٧٨ إسماعيل باشا وقناة السويس
 ١٢ — معاهدة الآستانة (٢٩ أكتوبر ١٨٨٨) . . . ٨٢

الفصل الخامس

ومرة وادي النيل (١٨٢٠—١٨٩٩) ٨٦ — ١١٠

- ٨٦ التحقيق
 ٩٠ ثورة المهدي
 ٩٢ الاقطاع ثم المودة
 ٩٤ — عقد استخدام السير صمويل بيكر . . . ٩٤
 ٩٥ — معاهدة مع زنجبار . . . ٩٥
 ١٥ — المعاهدة المعقودة بين مصر وبريطانيا بشأن منع الرقيق
 (٤ أغسطس ١٨٧٧) . . . ٩٧
 ١٦ — الدكرتو الخاص بإلغاء تجارة الرقيق (٤ أغسطس ١٨٧٧) ١ ١
 ١٧ — اعتراف بريطانيا بتسلط مصر على سواحل السومال . ١٠٢
 ١٨ — اتفاقية السودان (١٩ يناير ١٨٩٩) . . . ١٠٤
 ١٠٧ نقد اتفاقية السودان

الفصل السادس

زوال السيادة العثمانية واعتراف بالاستقلال ١١١ — ١٢٩

(١٩١٤ — ١٩٢٣)

- ١٩ — إعلان وضع بلاد مصر تحت الحماية البريطانية (١٨ ديسمبر ١٩١٤) ١١٧
 ٢٠ — بيان بشأن خلع الحديوي عباس الثاني وتولية السلطان حسين
 كامل (١٩ ديسمبر ١٩١٩) . . . ١١٧
 ٢١ — من الحكومة البريطانية إلى السلطان حسين كامل
 (١٩ ديسمبر ١٩١٤) . . . ١١٧

صفحة

- ٢٢ — معاهدة قرساي (النصوص الخاصة بمصر) . . . ١٢٠
 ٢٣ — نص مشروع ملتر الأخير ١٢٢
 ٢٤ — خطاب إلى عظمة السلطان ١٢٧
 ٢٥ — تصريح ٢٨ فبراير ١٩٤٢ ١٢٨
 ٢٦ — معاهدة لوزان (المواد الخاصة بمصر) . . . ١٢٨

الفصل السابع

الطريق إلى معاهدة ١٩٣٦

١٣٠ — ٢٣١ والفاء الامتيازات الأجنبية

- ١٣٠ مفاوضات سعد - مكدونلد
 ١٣١ إخراج مصر من السودان
 ١٣٢ مفاوضات ثروت - تشمبرلن
 ١٣٦ مفاوضات محمد محمود - هندرسن
 ١٣٨ مفاوضات النحاس - هندرسن
 ١٤٠ معاهدة ١٩٣٦
 ١٤١ الامتيازات الأجنبية
 ١٤١ عصبة الأمم
 ١٤٣ ملاحظات عن معاهدة سنة ١٩٣٦
 ١٤٧ ٢٧ — بعد مقتل السردار : التبليغ البريطاني الأول
 ١٤٨ ٢٨ — التبليغ الثاني
 ١٤٩ ٢٩ — رد الحكومة المصرية
 ١٥١ ٣٠ — رد بريطاني على المذكرة المصرية
 ١٥٢ ٣١ — رد الحكومة المصرية
 ٣٢ — معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى
 (سنة ١٩٣٦) ١٥٣
 ٣٣ — اتفاقية مونتريه (١٩٣٧) ١٦٩

الفصل الثامن

٢٣٢ - ١٧٥	الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي عام ١٨٩٩
١٧٥	مقدمة
١٧٩	٣٤ - مشروع اتفاق صدقي - يفرن
١٨٣	٣٥ - رفض المشروع
١٨٨	٣٦ - مصر ترفع قضيتها إلى مجلس الأمن
١٩٠	٣٧ - بروتوكول الأسكندرية
١٩٥	٣٨ - ميثاق جامعة الدول العربية
	٣٩ - معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية
٢٠١	٤٠ - بيان رئيس الوزراء في مجلس النواب (٨ أكتوبر ١٩٥١)
٢٠٨	٤١ - قانون بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩
٢٢٢	٤٢ - مرسوم بتعديل المادتين ٢٥٩ ، ١٦٠ من الدستور
٢٢٣	٤٣ - قانون بتعديل المادتين ١٥٩ ، ١٦٠ من الدستور
٢٢٤	٤٤ - قانون بشأن نظام الحكم في السودان
٢٢٥	٤٥ - المقترحات الرابعة
٢٢٧	٤٦ - المذكرة التفسيرية
٢٢٩	

الفصل الأول

تطور مركز مصر الدولي

منذ القرن التاسع عشر

في عام ١٥١٧ قضى السلطان سليم الأول العثماني على دولة المماليك الشراكسة . وتميز العصر العثماني بالنسبة إلى مصر بابتعادها عن المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية التي لعبت دورها في النهضة بالعالم الغربي . وكذلك ساد البلاد الاضطراب وانعدم الاستقرار بسبب ضعف الدولة صاحبة السيادة ، ونتيجة الصراع الداخلي بين الأتراك من جهة والمماليك من جهة أخرى ، الأمر الذي زاد من سوء آثاره الخلافات والمنازعات داخل صفوف جماعة المماليك أنفسهم . وما من شك أن الشعب كان ينظر إلى الطرفين على أنهما يمثلان عنصراً أجنبياً دخيلاً لا هدف له سوى الاستغلال . ولقد أهمل ذلك العهد الطويل الأمد القيام بالاصلاحات التي لابد منها لترقية أحوال البلاد . ويمكن أن نقول في عبارة موجزة إن مصر ظلت حتى نهاية القرن الثامن عشر تعيش في ظل نظام من الاقطاع الحربي تمثله عناصر غير مصرية ، دون أن تنعم البلاد بمزايا النظام الاقطاعي بمعناه السليم والذي كان بالنسبة إلى أوروبا مرحلة تقدمية من مراحل التطور إذا ما قيس بالنظام العبيدي الذي ساد القارة من قبل .

وفي عام ١٧٩٨ هبطت الحملة الفرنسية فكانت معولاً هدم الكثير من عناصر قوة المماليك والأتراك وأظهر ضعفهم وأزال الرعب الذي كان يساور نفوس المصريين زمناً طويلاً . ولسنا نعدو الواقع إذ نقرر أن الحملة كانت نقطة الابتداء في عملية البعث الجديد التي مازالت تسير في طريقها . وأكثر من هذا أنها أطلعت المجتمع المصري على حضارة أخرى تشتمل على الكثير من عناصر التفوق والقوة .

ولم يقدر للفرنسيين البقاء طويلاً إذ أرغموا على الجلاء سنة ١٨٠١ وأعقب خروجهم فترة من الاضطراب ، وصارت الحياة المصرية مليئة بالمتناقضات ، فبرز على المسرح من جديد المماليك والأتراك يتنازعون السلطان ، وتختفي من ورائهم أهداف

لدول أوربية بينها صراع في أكثر من مكان ، ووقف الشعب وقد اشتد سخطه ، وتطلع إلى عهد جديد طابعه النظام والاستقرار وسمته رعاية المصلحة العامة . وألقى الشعب في محمد علي الصورة المتمثلة في الدهن فأبدى الرغبة في أن تكون له ولاية الحكم ، ونزل الياب العالي على هذه الإرادة فصدر فرمان ١٨٠٥ بتنصيب الوالى الجديد ، فكان ذلك أول نصر أحرزته الحركة القومية المصرية ، في العصر الحديث .

ووضع محمد علي لنفسه ، بعد أن حطم الممالك وأفسد الخطط البريطانية التي أنزلت قوة عند السواحل المصرية ، سياسة تقوم على فكرة كبيرة هي أن يخلق في مصر جهاز دولة على الطراز الغربى . إلا أنه كان يوقن باستحالة النجاح في أهدافه ، سواء في عهده أو في المستقبل ، طالما مصر مرتبطة بالدولة العثمانية ، ومن هنا كان الانفصال أو الحصول على الاستقلال والسيادة حجر الزاوية في سياسته وأعماله . وترتب على ذلك نشوب حروب بينه وبين الدولة العثمانية أدتته فعلا من هدفه لولا أن تحركت السياسة الدولية مدفوعة بمصالحها الذاتية لتحرمه من ثمار انتصاراته ، فدعت انجلترا الدول إلى لندن حيث وقعت معاهدة لتنظيم المسألة المصرية ، تحت ستار التقدم بالمعونة إلى السلطان ، والحرص على سلامة أراضي الدولة العثمانية .

هذه الوثيقة لها أهميتها بالنسبة إلى التاريخ المصرى الحديث ، فهي إذ تجعل الحكم وراثياً في محمد علي وأسرته ، قد أكسبت مصر وضعاً خاصاً في جسم الدولة ، وهو وضع متمم بسمات الاستقلال كفلته هذه المعاهدة الدولية ، ولم ترتب لأية دولة أخرى حقوقاً أو مصالح خاصة في مصر .

وعلى ضوء معاهدة لندن ١٨٤٠ يجب أن ننظر إلى الأحداث التي وقعت فيما بعد .

والاستقلال الذى أقرته الدول المتعاقدة كان يخضع لقيود هي الاعتراف بالسيادة العثمانية ، وأداء الجزية السنوية ، وسريان المعاهدات والقوانين العثمانية على مصر . هذه القيود لم تكن لتتفق مع درجة التطور التي بلغتها البلاد في عهد محمد علي وخلفائه ، كما أنها قد تكون متعارضة مع الأهداف والمصالح المصرية ، ولهذا سعى

إسماعيل باشا (١٧٦٣ - ١٨٧٩) حتى حصل على امتيازات كبيرة تطلق يده في الشؤون الداخلية ، وفي نواح من الشؤون الخارجية . ويمكن القول أن فرمان شامل الذي صدر عام ١٨٧٣ جعل مصر دولة مستقلة بالفعل ولم يعد من قيود على استقلالها سوى الاعتراف بالسيادة وأداء الجزية السنوية . وهكذا دخل مركز مصر الدولي في مرحلة جديدة أبعد مما نصت عليه معاهدة لندن (١٨٤٠) وإن اتفقت مع المبدأ الأساسي الذي قامت عليه الأخيرة ، وهو اعتبار مصر بلداً له استقلاله .

غير أن السياسة الدولية ، تحت شعار الدفاع عن مصالح الدائنين ، عادت إلى التدخل باسم تنظيم المالية المصرية لكفالة حقوق هؤلاء ، وكان من الطبيعي أن يصطدم هذا التدخل بالشعور القومي وترتب على الصدام عزل الخديو إسماعيل بفرمان من الباب العالي ، تحت ضغط إنجلترا وفرنسا ، ثم نشوب ثورة في عهد خلفه توفيق أساسها الرغبة في التحرر من النفوذ الأجنبي وإقامة النظام الحر في الحكم . غير أن بريطانيا استغلت هذه الظروف لتحقيق أطماعها وانتهى الأمر بالاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ ، وهو أمر غير مشروع لأنه يتعارض مع معاهدة ١٨٤٠ التي كانت إنجلترا الداعية الأولى إلى توقيعها . وهذا الإدراك من جانب الدولة البريطانية لعدم مشروعية عملها من الناحية الدولية هو الذي جعل المسؤولين فيها يعلنون في الكثير من المناسبات أن الاحتلال مؤقت .

وامتازت الفترة الممتدة من اعتلاء محمد علي الحكم إلى عزل إسماعيل (١٨٠٥ - ١٨٧٩) بأمرين على أكبر قدر من الخطورة :

أولاً — أمكن لمحمد علي وإسماعيل من بعده ، إعادة توحيد مصر والسودان من الناحية السياسية ، ووصل المصريون إلى خط الاستواء واعترف لهم بهذا ، أي بأن مصر والسودان إنما يكونان وحدة متكاملة ومتماصة . ونص فرمان الصادر للخديو توفيق عام ١٨٧٩ على عدم جواز التنازل لأية دولة عن جزء من أجزاء الدولة المصرية .

ثانياً — تكونت شركة قناة السويس وحصلت على الامتياز الخاص بتنفيذ

مشروعها ، وسارت في طريق التنفيذ ، بالرغم من العقبات التي وضعتها السياسة البريطانية ، وأخيراً في عام ١٨٦٩ فتحت القناة رسمياً للملاحة الدولية ، فعادت إنجلترا ترسم سياستها على ضوء هذا الوضع الجديد وتبجلى اهتمامها في حرصها على شراء حصة مصر من أسهم شركة القناة (١٨٧٥) وفي احتلال البلاد فيما بعد .

ولم تكد إنجلترا تحتل مصر حتى بلغت الثورة في السودان (١) درجة كبيرة من القوة ، وتحت الضغط البريطاني اضطرت مصر إلى سحب القوات المربطة في ذلك الجزء من وادي النيل .

ثم لم تمض سنوات حتى رجع المصريون اليه وهنا نجد إنجلترا تفرض عليهم اتفاقية ١٨٩٩ التي جعلتها شريكة في حكم السودان الأمر الذي يتعارض مع معاهدة ١٨٤٠ وفرمان ١٨٧٩ .

وكذلك أثار الاحتلال البريطاني قلق الدول ومخاوفها بشأن حرية الملاحة في قناة السويس وحيادها ، وهما الأمران اللذان كفلتهما عقود الامتياز . وإزاء هذا القلق المصحوب بنوع من الضغط من جانب الدول عقدت معاهدة الآستانة (١٨٨٨) التي كفلت حياد قناة السويس في وقت الحرب ووقت السلم ، واعترفت بأن الدفاع عنها حق لمصر وتركيا . ولهذه الوثيقة أهميتها لأنها لا تكسب غير هاتين الدولتين أي حق في الدفاع عن القناة . ولما زالت السيادة العثمانية على مصر أصبحت الأخيرة وحدها — طبقاً لنصوص الاتفاقية السالفة الذكر ، هي التي يقع عليها عبء تنفيذ الضمان الخاص بحياد القناة وحرية الملاحة فيها ، وليس لأية دولة أخرى أن تدعى لنفسها حقاً من هذا القليل .

وفي صيف عام ١٩١٤ نشبت الحرب العالمية الأولى فكان لها نتيجتان وثيقتا الصلة بمركز مصر الدولي : الأولى زوال السيادة العثمانية وهو ما اعترفت به تركيا في معاهدة لوزان (١٩٢٣) وبهذا أصبحت مصر مستقلة تماماً من وجهة نظر القانون

(١) سنعالج موضوع هذه الثورة وأسبابها في فصل تال .

الدولى ، ذلك أن هذا الاعتراف أزال نهائياً تلك القيود التى فرضتها معاهدة لندن على استقلال مصر وسيادتها . وهذا التنازل من جانب تركيا عن سيادتها يندرج على مصر والسودان وهما إقليم واحد . أما النتيجة الثانية فهى مبادرة إنجلترا إلى وضع مصر تحت حمايتها وفى هذا الإجراء :

(١) خرق لمعاهدة لندن ١٨٤٠ الدولية .

(٢) إنكار للتصريحات الرسمية البريطانية بشأن الجلاء .

(٣) تناقض مع ما ورد فى قرار إعلان الحماية من زوال السيادة العثمانية .

وبهذا اتخذت إنجلترا إجراء من جانبها غير مشروع لأن مصر دولة مستقلة قانوناً كما أنها خرقت معاهدة ١٨٨٨ بإغلاق قناة السويس .

ولم ترضخ مصر لهذا الوضع غير الشرعى الذى فرض عليها قسراً ، وراحت تطالب بحقوقها ونشبت الثورة ، وأخيراً صدر تصريح من جانب إنجلترا (٢٨ فبراير ١٩٢٢) يعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، فهذا إقرار بالواقع ، ولكن إنجلترا ضمنت التصريح طائفة من التحفظات ، هى قيود على الاستقلال والسيادة . وخلال المفاوضات الطويلة التى دارت بين الطرفين فى السنوات التالية ظلت إنجلترا متمسكة بأمرين رئيسيين وهما إبقاء قواتها فى منطقة قناة السويس ، والاحتفاظ بالحالة الراهنة فى السودان ، والمطلبان غير مشروعين فالأول يناهض اتفاقية ١٨٨٨ ، والثانى يتعارض مع معاهدة لندن ، والفرمانات الصادرة لمحمد على وخلفائه ، وبخاصة فرمان ١٨٧٩ .

وأخيراً ، تحت ضغط الظروف الدولية الناشئة من أهداف إيطاليا إزاء الحبشة ، وقع الطرفان المصرى والبريطانى معاهدة جديدة فى أغسطس من عام ١٩٣٦ .

ولهذه الوثيقة ارتباطها بمركز مصر الدولى ، فقد ألغيت وظائف المستشارين الإنجليز فى بعض الوزارات المصرية ، واتفق على دخول مصر عضواً فى عصبة الأمم وعلى مبدأ إلغاء الامتيازات الأجنبية ، إلا أن النصوص الخاصة ببقاء القوات البريطانية فى قناة السويس وإبقاء الحالة فى السودان كما قررتها اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، كانت متمشية مع عدوان إنجلترا على المعاهدات والمواثيق التى كفلت لمصر استقلالها ، وهى أيضاً مخالفة لروح عهد العصبة لأن مصر إنما قبلت هذه القيود كارهة بسبب

وجود قوات الاحتلال البريطانية . ونشبت الحرب العالية الثانية ، فلما انتهت وأصبحت مصر عضواً في هيئة الأمم ، لها كافة الحقوق التي للأعضاء الآخرين مما نص عليه الميثاق ، راحت تطالب بإزالة القيود المفروضة وذلك بالجلاء العاجل غير المشروط بقيد عن الأراضي المصرية ، وتحقيق وحدة وادي النيل . مما سنعرض له بالتفصيل فيما بعد ، ورفعت مصر شكواها إلى مجلس الأمن فلم يصل إلى قرار حاسم . وأخيراً بعد أن طالت المباحثات بين مصر وبريطانيا دون أن تصل إلى نتيجة بسبب إصرار إنجلترا على دعاويها غير القانونية بشأن منطقة القناة وإدارة السودان ، أقدمت مصر (أكتوبر ١٩٥١) على إجراء في غاية الخطورة والأهمية ، فأعلنت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، واتفاقيتي السودان المعقودتين عام ١٨٩٩ ، لتصبح دولة ذات استقلال صحيح وسيادة كاملة .

وهي في هذا الإجراء إنما تصحح الأوضاع مستندة إلى نصوص ووثائق هامة ، وهي معاهدة ١٨٤٠ ، والفرمانات المختلفة التي منحتها الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر لمحمد علي وخلفائه والتي أقرتها الدول ، ومعاهدة لوزان (١٩٢٣) ، وميثاق هيئة الأمم ، الذي يؤكد مبدأ المساواة في الاستقلال والسيادة ، ومعاهدة (عام ١٨٨٨) الخاصة بقناة السويس .

ولقد سارعت دول بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا إلى تقديم مقترحات إلى مصر لدعوتها إلى الاشتراك فيما يدعى « القيادة المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط » ، فرفضتها مصر جملة وتفصيلاً لنفس الحجج التي تبديها دائماً ضد بقاء قوات أجنبية في منطقة قناة السويس . فضلاً عن أن مصر ترى أن الدفاع عن الشرق الأوسط ، أو القسم العربي منه بوجه خاص ، أمر يتعلق بأهله ، وهي تعتقد أن لدى الدول العربية أداة لكفالة الدفاع نظمها « معاهدة الدفاع المشترك » التي عقدتها دول الجامعة العربية (١٩٥٠) على أن يكون ذلك في نطاق هيئة الأمم المتحدة .

هذا عرض موجز للتطورات التي طرأت على المركز الدولي لمصر منذ بداية القرن التاسع عشر ، أو بعبارة أدق منذ توقيع معاهدة ١٨٤٠ ، وهذا المركز الذي نظمته الوثائق الدولية قد تعرض للافتئات عليه من جانب الدولة البريطانية . ولقد حرصنا في هذه العجالة أن نبرز هذه الوثائق حتى يكون القارئ على بينة من أمرها . وفي الصفحات التالية نعالج كل وثيقة على حدة ، فنوضح الظروف التي أدت إليها ونشرح ماهيتها وأهميتها ، ونشير إلى النتائج التي ترتبت عليها .

الفصل الثاني

استقلال مصر في معاهدة لندن (١٨٤٠)

وفرمانات عام ١٨٤١

أعقب خروج الحملة الفرنسية من مصر عام ١٨٠١ فترة من الاضطراب بسبب التنارع على السلطان بين الأتراك العثمانيين والمماليك ؛ وفي وسط هذا التناقض ظهر محمد علي يمثل نقطة التحول صوب الاستقرار والانتظام ، فلقى التأييد من قادة الشعب إلى جانب الجماهير ، وأمكن لهذه الإرادة الشعبية المعبرة عن المصالح الحقيقية أن تحمل الباب العالي على إسناد ولاية الأمر في مصر إلى محمد علي باشا (١٨٠٥) .

ولم يمض وقت طويل حتى حطم الوالي الجديد قوى الرجعية ممثلة في المماليك والمليين ، وأخذ يسير قدما في طريق خلق دولة على الطراز الغربي من مختلف النواحي ؛ وأهم من هذا أنه استطاع انشاء قوة عسكرية ، برية وبحرية ، لها وزنها الخطير خلال ذلك العهد . واشتبك محمد علي في حروب عدة في شبه الجزيرة العربية واليونان ، كما أعاد توحيد وادي النيل على أثر الحملات التي توغلت إلى مسافة بعيدة في السودان ، ثم ساءت العلاقات بينه وبين الباب العالي وتحولت إلى صراع مسلح على أحرزت فيه القوات المصرية انتصارات كبيرة. غير أن الدول الأوربية ، وبخاصة إنجلترا وروسيا ، خشيت فتح باب المسألة الشرقية على مصراعيه بسبب ما بينها من تنافس عليه المصالح ، وخشيت أكثر من ذلك أن تكون أعمال محمد علي وسيلة لبعث جديد في جسم الدولة العثمانية بينما يعنيها أن يبقى « الرجل المريض » على ما هو عليه . وأكثرت من هذا كانت بريطانيا ، ذات المصالح في آسيا والدولة الصناعية الأولى ، ترى في قيام دولة قوية مركزها مصر خطرا قد تتعرض له طرق مواصلاتها مع الشرق . أو مصالحها ، كما أن سياسة محمد علي الاقتصادية القائمة على أساس الاحتكار للمنتجات والتصنيع تعارض مع مصالحها كدولة صناعية تبغى أن تجد من مصر وأمثالها سوقا لمصنوعاتها من جهة ، ومصدرا للمواد الأولية اللازمة لتلك الصناعة ، خاصة وأن سياسة مصر الزراعية في عهد محمد علي من حيث ادخال نظام الري الدائم وزراعة المحاصيل

الغنية ، كشفت عن إمكانيات كبيرة بشأن زراعة القطن من نوع طيب ، وله أهميته من وجهة نظر صناعة لانكشير القطنية .

وعلى ضوء هذه الأهداف والاعتبارات الدولية دعت إنجلترا الدول إلى اجتماع في لندن أسفر عن عقد معاهدة في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ وقعتها مندوبو بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا ، ومعهم ممثل الدولة العثمانية ، بقصد إيجاد حل لمشكلة النزاع « المصري — البريطاني » .

ولقد حرم هذا التدخل من جانب الدول الأوربية الأربع محمداً علياً من ثمار الانتصارات التي أحرزها ، ومن الانفصال النهائي على الأقل من جسم الدولة العثمانية . ولكن المعاهدة — بالرغم هذا كله — وثيقة لها أهميتها في تاريخ مصر السياسي ، أو الدولي بعبارة أخرى .

معاهدة لندن ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠

« أما بعد فإنه حيث التجأ جلالة السلطان إلى جلالة ملكة بريطانيا العظمى وإيرلندا و جلالة ملك النمسا والمجر وبوهيميا و جلالة ملك بروسيا و جلالة قيصر الروس طالباً مساعدتهم ومعاونتهم في درء المصاعب التي المت بالباب العالي بسبب أعمال الاعتداء التي أبدتها محمد علي باشا حاكم مصر ومن مقتضاها تهديد الدولة العثمانية في حقوق سيادة السلطان واستقلاله ، فقد اجتمع بأصحاب الجلالة الملوك البادى ذكرهم وينتظر لشعائر المحبة المتبادلة بينهم وبين الحضرة السلطانية الفخيمة ولما هم عليه من الرغبة في حفظ ممالك السلطنة السنية واستقلالها إذ أن في ذلك ما يوجب استتباب السلام في أوربا وقيامها بما تعهدوا به بموجب التحريرات المسلمة للباب العالي بوساطة سفرائهم في الآستانة وتاريخها ٢٧ يوليو سنة ١٨٣٩ ولما كانت رغبتهم جميعاً في منع سفك الدماء الذي ربما تسببه مداومة حوادث الاعتداء التي انتشرت أخيراً في سوريا

بين حكومة الباشا المشار إليه ورعايا الحضرة السلطانية الفخيمة ، لذلك قررت الدول المشار إليها والباب العالى بقصد بلوغ الغايات المذكورة وجوب تحرير هذا الاتفاق بينهم جميعاً فعينوا من قبلهم مندوبين ومفوضين هم . .

« وبعد أن تبادل المفوضون المذكورون الأوراق المثبتة لاتتدابهم لعقد الاتفاق وتحقق أنها مستوفاة أصولها قرروا البنود الآتية وأمضوها :

البند الأول — حيث اتفقت الحضرة السلطانية الفخيمة مع جلالة ملكة بريطانيا

العظمى و جلالة ملك النمسا والمجر وبوهيميا و جلالة ملك بروسيا و جلالة قيصر روسيا على ما يجب وضعه من شروط الصلح التى أرادت الحضرة السلطانية أن تمنحها إلى محمد على باشا وهى تلك الشروط المبينة فى ملحق هذا الاتفاق فقد تعهدت الدول المشار إليها بأن تعمل بالاتحاد التام فيما بينها وتبذل ما فى وسعها لتقنع محمد على باشا بقبول الصلح المنوه عنه .

وقد حفظت كل دولة من الدول المشار إليها حقها فى أن تتصرف فى هذا الأمر بما فى إمكان كل منها إجراؤه من الوسائل للوصول إلى الغاية المذكورة .

البند الثانى — إذا لم يقبل محمد على باشا إجراء الصلح على الصورة التى يعلنه

بها الباب العالى بوساطة أصحاب الجلالة الملوك المشار إليهم يتعهد حينئذ هؤلاء الملوك بأن يتخذوا بناء على طلب الحضرة السلطانية الفخيمة ما يتفقون عليه من التدابير وما يقررونه فيما بينهم من الإجراءات لى يصلوا إلى تنفيذ هذا الصلح . وحيث أنه فى هذه الاثناء طلبت الحضرة الفخمية من حلفائها الملوك المذكورين الانضمام عليها لمساعدتها على قطع المواصلات برآ وبحراً بين مصر وسوريا ومنع إرسال العساكر والخيـل والأسلحة والدخائر الحربية على اختلاف أنواعها من إحدى هاتين المقاطعتين للأخرى ، بناء على ذلك تعهد أصحاب الجلالة الملوك البادى ذكرهم إصدار أوامرهم إلى قواتهم البحرية فى البحر المتوسط لأجل هذه الغاية . وقد وعدوا فضلاً على ما ذكر بأن يعطى رؤساء أساطيلهم حسب مالىتهم من الوسائل وبإسم المحالفة المنوه عنها كافة ما يستطيعون من أنواع المساعدة لرعايا السلطنة العثمانية الذين يظهرون صدق أمانتهم وخضوعهم لملكهم .

البند الثالث - وإذا وجه محمد علي باشا قواته البحرية والبرية نحو الآستانة بعد أن يكون قد رفض الصلح المذكور فالملوك المشار إليهم متفقون إذا مست الحاجة على تلبية الحضرة السلطانية الفخيمة فيدافعون عن عرش سلطنته إذا طلب ذلك منهم بوساطة سفرائهم في الآستانة فيقومون بالعمل بالاتحاد فيما بينهم لوقاية خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة الدولة العثمانية من كل تعد . ومن المتفق عليه فضلا عن ذلك أن القوات التي ترسلها الدول المشار إليها للأما كن المذكورة لأجل الغاية المار ذكرها ستبقى في تلك الأما كن مادامت الحضرة السلطانية تؤيد بقاءها فيها . ومتى تراءى لجلالة السلطان أن وجودها غير لازم فتسحب كل دولة حينئذ قواتها وترجع جميعها إلى حيث أتت إما في البحر الأسود وإما في البحر المتوسط .

البند الرابع - وقد تقرر بنوع خاص أن مساعدة الدول في العمل المذكور في البند السابق ومن شأنها وضع خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة السلطنة السنية تحت ملاحظة الدول المشار إليها وقتيا لمقاومة كل تعد يحصل من قبل محمد علي باشا لا تعتبر إلا كأنها مساعدة غير اعتيادية سمحت بها الدول المشار إليها بناء على طلب السلطنة السنية للدفاع عنها في الظرف المذكور وحده دون سواه . وعلى ذلك فقد اتفقت الدول البادى ذكرها بأن اجراءاتها الآتية الذكر في الظرف المذكور لا تنفى إصالة القاعدة القديمة التي سنتها السلطة السنية ومن مقتضاها منع سفن الدول الأجنبية الحرية منذ القدم من الدخول في مضيق خليج القسطنطينية والطونة . وقد أقرت الحضرة السلطانية بموجب هذا الاتفاق أنها فيما خلا الظرف المنوه عنه شديدة العزم باستمرار الإجراءات بمقتضى القاعدة المذكورة المؤسسة بنوع لا يقبل التغير لأنها قاعدة قديمة اتخذتها السلطنة ، وما دام الباب العالى بسلام فلا يقبل أن تدخل ولا سفينة واحدة حرية أجنبية في مضيق خليج القسطنطينية والطونة . وقد أقر أصحاب الجلالة ملكة بريطانيا العظمى وارلنده وملك النمسا والمجر وبوهيميا وملك بروسيا وقيصر روسيا باحترام إرادة الحضرة السلطانية فيما يختص بالقاعدة الآتية الذكر وباتباع الإجراءات على مقتضاها .

البند الخامس - سيجرى التصديق على هذا الاتفاق ويتبادل في لندن في ظرف شهرين أو في أقرب من ذلك إن أمكن . وعلى ذلك أمضى المفوضون هذا الاتفاق وأمهروه بأختامهم .

الإمضاءات

بالمرستون . نيومان . بولاو . بروناد . شكيب

أما ملحق المعاهدة فنصه ما يأتى :

« عازمت الحضرة السلطانية الفخيمة على أن تسمح لمحمد على باشا بشروط الصلح الآتية وتعلنها إليه :

البند الأول - وعدت الحضرة السلطانية بأن تسمح لمحمد على باشا ثم إلى أولاده من صلبه بولاية باشوية مصر بالتوارث بينهم ووعدت جلالته بأن تسمح لمحمد على باشا طول حياته بلقب باشوية عكا وتولية قلعتها وبولاية الجهة الجنوبية من سوريا فتبتدى من رأس النصار على شواطىء البحر المتوسط وتمتد من هناك رأساً حتى مصب نهر السيسبان والطرف الشمالى من بحيرة طبرية ثم تمتد طول شاطئ البحر المذكورة الغربى وتتبع شاطئ نهر الأردن الأيمن وشاطئ البحر الميت الغربى ثم تمتد من هناك على خط مستقيم حتى البحر الأحمر فتنتهى إلى رأس خليج العقبة الشمالى وتتبع ساحل هذا الخليج الغربى وساحل خليج السويس الغربى حتى السويس . على أن الحضرة السلطانية فى عرضها ذلك على محمد على باشا تقترح عليه شرطاً وهو أن يقبل ما عرضته عليه فى بحر عشرة أيام من اعلانها إليه فى الاسكندرية بوساطة مندوب يرسله جلالته فيسلمه محمد على فى الوقت نفسه التعليمات اللازمة لرؤساء قواته البرية والبحرية بالجللاء حالاً عن بلاد العرب والحرمين الشريفين وجزيرة كاندية ومقاطعة أطنه وباقى أنحاء الممالك العثمانية غير الداخلة فى التخوم المصرية ولا فى حدود باشاوية عكا المعينة أعلاه .

البند الثانى - وإذا لم يقبل محمد على شروط الصلح المذكورة فى خلال

العشرة الأيام المعينة أعلاه فيرجع الباب العالى عما عرضه من تولية الباشا المشار إليها باشاوية عكا . ولكنه يبقى ماسمح به له ولورثته من صلبه بعده من تولية باشاوية

مصر بشرط أن يقبل ذلك في ظرف عشرة أيام أخرى أى في بحر عشرين يوماً
تبتدىء من يوم اعلانه بشروط الصلح وأن يسلم المندوب الباب العالي التعليمات اللازمة
القاضية على قواد قواته البرية والبحرية بالجلء والدخول في حدود مصر ومرافئها .

البند الثالث — أما الخراج السنوى الواجب على محمد على باشا تأديته إلى
الحضرة السلطانية الفخيمة فيكون بنسبة الأراضي التي يتحصل على ولايتها على حسب
ما يقبله من أحد الشرطين السالف ذكرهما .

البند الرابع — وفضلاً عن ذلك فانه من المقرر حتماً أن في كلتا الحالتين
أى حالة قبول الشرط الأول أو الثانى قبل مضي مهلة العشرة أيام والعشرين يوماً
يلتزم محمد على باشا بأن يسلم الأسطول العثمانى ببهارته ومهمات الكاملة إلى المندوب
العثمانى المكلف بتسلمه ويحضر رؤساء الأساطيل المتحالفة هذا التسليم . ومن المقرر
أيضاً أن ليس لمحمد على باشا فى أى حال من الأحوال أن يحتسب على الباب العالي
ما أنفقه على الأسطول العثمانى من المصاريف طول مدة اقامته فى الموانئ المصرية ولا
أن يخصم هذه المصاريف من الخراج الواجب دفعه .

البند الخامس — أن جميع المعاهدات وقوانين الدولة العثمانية تجرى فى مصر
وباشاوية عكا المحدودة تخومها أعلاه كما هو جار العمل بها فى كافة أنحاء الممالك العثمانية
ولكن الحضرة السلطانية الفخيمة تقبل بمجرد قيام محمد على باشا تأدية الخراج فى
أوقاته أن يحصل هو وورثته من بعده باسم السلطنة السنية وبصفة كونهم مندوبى
الحضرة السلطانية الأموال والضرائب فى كافة المقاطعات المسلمة ولايتها إليهم . ومن
المعلوم فضلاً على ما ذكر خاصاً بما يحصله محمد على وورثته من بعده من الضرائب
والأموال المذكورة أنهم يقومون بكافة النفقات اللازمة للإدارة المدنية والحربية فى
المقاطعات المذكورة .

البند السادس — ولما كانت القوات البرية والبحرية التى يسوغ لباشوتى مصر
وعكا إتخاذها معتبرة جميعها كقوات عثمانية فهى تعد كأنها متخذة لخدمة السلطنة السنية .

البند السابع — ولو أن هذا العقد مستقل إلا أنه ذو مفعول ونفوذ كما لو كان
مدرجاً بالحرف الواحد فى اتفاق هذا اليوم ، وسيجرى التصديق عليه وتبادل

التصديقات بشأنه في لندن عند مبادلة التصديق على الاتفاق الآنف الذكر . وقد
أمضى المفوضون هذا العقد وأمهروه بأختامهم بلندن في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ «
الامضاءات

بالمرستون . نيومان . بولاو . بروناد . شكيب

قرمانه ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ (١)

» إلى وزيرى

« رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيدات أمانتكم
وصدق عبوديتكم لداتنا الشاهانية ولمصلحة بابنا العالى . فطول اختياركم وما لكم
من الدراية بأحوال البلاد المسلمة إدارتها لكم من مدة مديدة لا يتركان لنا ريباً
بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة فى إدارة شئون ولايتكم الحصول ،
من لدنا الشاهانى على حقوق جديدة فى تعاطفاتنا الملوكية وثقتنا بكم فتقدرون فى
الوقت نفسه احساناتنا اليكم قدرها وتجتهدون ببيت هذه المزايالى التى امتزمت بها فى
أولادكم ، وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية المبينة حدودها
فى الخريطة المرسلة اليكم من لدن صدرنا الأعظم ومنحناكم فضلاً على ذلك ولاية
مصر بطريق التوارث بالشروط الآتية يانها :

مق خلا منصب الولاية المصرية تعهد الولاية إلى من تنتخبه سدتنا الملوكية
من أولادكم الذى كور وتجري هذه الطريقة نفسها بحق أولادكم وهلم جرا ، وإذا
انقرضت ذريتكم الذى كور لا يكون لأولاد نساء عائلتكم الذى كور حق أيا كانت
فى الولاية وارثها ومن وقع عليه من أولادكم الاختيار لولاية مصر بالارث بعدكم
يجب عليه الحضور إلى الآستانة لتقليده الولاية المذكورة . على أن حق التوارث

(١) كريم ثابت : محمد على ، ص ٣١١-٣١٤ (قلاعن «تقويم النيل وعصر محمد على باشا»
: تأليف أمين سامي باشا ، ج ٢ ص ٥١٠)

الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولاحقاً في التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه ، وجميع أحكام خطنا الشريف الهمايونى الصادر عن كلخانة وكافة القوانين الادارية الجارى العمل بها أو تلك التى سيجرى العمل بموجبها فى ممالكنا العثمانية وجميع العهود المعقودة أو التى ستعقد فى مستقبل الأيام بين بابنا العالى والدول المتحابه يتبع الاجراء على مقتضاها جميعها فى ولاية مصر أيضاً . وكل ما هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجرى تحصيله باسمنا الملو كى . ولكى لا يكون أهالى مصر وهم من بعض رعايا بابنا العالى معرضين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية يجب ان تنظم تلك الأموال والضرائب بما يوافق حالة ترتيبها فى سائر الممالك العثمانية وربيع الإيرادات الناتجة من الرسوم الجمركية ومن باقى الضرائب التى تحصل فى الديار المصرية يتحصل بتمامه ولا يخص منه شئ ، ويؤدى إلى خزينة بابنا العالى العامرة والثلاثة أرباع الباقية تبقى لولايتكم لتقوم بمصاريف التحصيل والادارة المدنية والجهادية وبنفقات الوالى وبأثمان الغلال الملزمة مصر بتقديمها إلى البلاد المقدسة مكة والمدينة ويبقى هذا الخراج مستمراً دفعه من الحكومة المصرية بطريقة تأديته المشروحة مدة خمس سنوات تبتدىء من عام ١٢٥٧ أى من يوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ . ومن الممكن ترتيب حالة أخرى بشأنه فى مستقبل الأيام لتكون أكثر مواءمة لحالة مصر المستقبلية ونوع الظروف التى ربما تجدد عليها ، ولما كان من واجبات بابنا العالى الوقوف على مقدار الإيرادات السنوية والطرق المستعملة فى تحصيل العشور وباقى الضرائب وكان الوقوف على هذه الأحوال يستلزم تعيين لجنة مراقبة وملاحظة فى تلك الولاية فينظر فى ذلك فيما بعد ويجرى ما يوافق ارادتنا السلطانية . ولما كان من اللازم أن يعين بابنا العالى ترتيباً لسك النقود لما فى ذلك من الأهمية بحيث لا يعود يحدث فيها خلاف لامن جهة العيار ولا من جهة القيمة اقتضت إرادتى السنية أن تكون النقود الذهبية والفضية الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهانى معادلة للنقود المضروبة فى ضربنا نحننا العامرة بالأستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرزها . ويكفى أن يكون لمصر فى أوقات السلم ثمانية عشر ألفاً من الجند المحافظة فى داخلية مصر ولا يجوز أن تتعدى ولايتكم هذا العدد .

ولكن حيث أن قوات مصر العسكرية معدة لخدمة الباب العالى أسوة بقوات

الملكمة العثمانية الباقية فيسوغ أن يزداد هذا العدد في زمن الحرب بما يرى موافقا في ذلك الحين . على أنه بحسب القاعدة الجديدة المتبعة في كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية وهي بعد أن تخدم الجند مدة خمس سنوات يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة فهذه القاعدة يجب اتباعها أيضا في مصر بحيث ينتخب من العساكر الموجودة في الخدمة حالا عشرون ألف رجل لبدأوا الخدمة فيحفظ منها ثمانية عشر ألف رجل في مصر وترسل الألفان إلى هنا لأداء مدة خدمتهم .

وحيث أن خمس العشرين ألف رجل واجب استبدالهم سنوياً فيؤخذ سنوياً من مصر أربعة آلاف رجل حسب القاعدة المقررة في نظام العسكرية حين سحب القرعة بشرط أن تستعمل في ذلك مواجب الانسانية والزاهة والسرعة اللازمة يتبقى في مصر ثلاثة آلاف وستمائة جندي من الجنود الجديدة والاربعمائة يرسلون إلى هنا ومن أتم مدة خدمته من الجنود المرسلة إلى هذا الطرف ومن الجنود الباقية في مصر يرجعون إلى مساكنهم ولا يسوغ طلبهم للخدمة مرة ثانية .

ولكون مناخ مصر ربما يستلزم أقمشة خلاف الأقمشة المستعملة للمبوسات العساكر هنا فلا بأس من ذلك فقط يجب أن لا تختلف هيئة الملابس والاعلام التمييزية ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقي الجنود العثمانية ، وكذا ملابس الضباط وعلامم امتيازهم وملابس الملاحين وعساكر البحرية المصرية ورايات سفنها يجب أن تكون مماثلة للملابس ورايات وعلامم رجالنا وسفننا وللحكومة المصرية أن تعين ضباطا برية وبحرية حتى رتبة الملازم أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعيين فيها راجع لارادتنا الشاهانية . ولا يسوغ لوالى مصر أن ينشئ من الآن فصاعداً سفناً حربية إلا بإذتنا الخصوصى .

وحيث أن الامتياز المعطى بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه فعدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لابطال هذا الامتياز والغائه في الحال . وبناء على ذلك فقد أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكى كي تقدرُوا أنتم أولادكم قدر إحساننا الشاهانى فتعتنون كل الاعتناء بتنفيذ الشروط المقررة فيه وتحمون أهالى مصر من كل فعل إكراهى وتسكفون رفاهيتهم وسعادتهم مع الحذر من مخالفة أوامرنا الملوكية وإخبارنا العالى عن كل مسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها اليكم .»

مذكرة الدول إلى الباب العالي^(١)

(٥ مارس سنة ١٨٤١)

(١) قد اجتمع مندوبو دول النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا والباب العالي للمداولة في التقارير الواردة من الآستانة حتى ٤ فبراير فظهر من التبليغات التي تبودلت بين وكلاء الدول الأربع المتحالفة ووزير الباب العالي

أولا — أن محمد علي أبدى خضوعه لمليكه بدون أن يقترح لذلك شرطا والتمس العفو
ثانيا — أنه برهانا على خضوعه قد رد الأسطول العثماني وسلمه إلى المندوبين
الذين عينتهم الحضرة السلطانية فغادر الأسطول العثماني ميناء الاسكندرية ودخل
إلى خليج صرمرة

ثالثا — أن العساكر المصرية جلت جميعها عن سوريا
رابعا — أن سلطة الحضرة الشاهانية الشرعية أعيدت في سورية وجزيرة كانديه
خامسا — أن الحضرة السلطانية قبلت خضوع محمد علي ومنحته وأولاده
العفو المطلق .

سادسا — أن الحضرة السلطانية انقادت لآراء حليفاتها فأعلنت في الوقت نفسه
أن في نيتها إعادة محمد علي إلى منصبه على ولاية مصر مع حق توارث أولاده هذه الولاية
من بعده . وبهذا تكون الشروط التي اقترحتها تعلبات ١٥ أكتوبر ومذكرة ١٤ نوفمبر
قد تنفذت إذ أن والى مصر أبدى خضوعه ورد الأسطول وأخلى مقاطعة أطنه
وسوريا وجزيرة كانديه وأصدر أوامره برد الحرمين الشريفين . وقد منح العفو
بعد أن رجع إلى واجبنا وتمت طاعته . وكذلك قد تحقق الرجاء المعقود الموضح
في المذكرة المشتركة المقدمة إلى شكيب أفندي في ٣٠ يناير . والنصائح التي أبدتها
ممثلو الدول الأربع قبلتها الحضرة السلطانية الفخيمة بما لها من الثقة في ولاء حليفاتها

(١) فيليب جلاد ، مصدر سابق ، ص ١٥٠

لها وكان برهانه ما أبدته الدول الأربع من الاشتراك في العمل على مساعدة الباب العالي . وبناء على النصائح المذكورة أظهرت الحضرة السلطانية عزمها على إصدار فرمان بتولية محمد علي ولاية مصر بطريق التوارث مؤسسة هذه الولاية على الشروط المبينة في ملحق اتفاقية ١٥ يولييه .

ومن الواجب تبليغ هذا فرمان إلى سفير الدولة العثمانية في لندن وإعلانه لممثلي الدول الأربع بعد تصديق الحضرة السلطانية عليه .

وبناء على ما ذكر قرر المندوبون رجوع قناصل الدول الأربع العموميين إلى الاسكندرية بعد أن رحلوا عنها بسبب الحوادث التي نشأ عنها تركهم مراكزهم لأن الأحوال الحاضرة موافقة لرجوعهم إليها . وسيتفق ممثلو الدول الأربع المذكورة في الآستانة مع الباب العالي في هذا الشأن فيحددون الوقت الذي يسافر فيه هؤلاء القناصل إلى الاسكندرية .

مذكرة الدول الى الباب العالي

(١٣ مارس سنة ١٨٤١)

« تشرف الموقعون أدناه بتسلم المذكرة المؤرخة ١١ الجاري التي بشرهم شكيب أفندي فيها بإبداء محمد علي شعائر خضوعه وقيام الحضرة السلطانية الفخيمة بإنجاز وعدها وإرجاعه بشروط معلومة إلى منصب الولاية بطريق التوارث .

وقد أبلغ السفير العثماني لممثلي الدول الأربع المتحالفة وأعلنهم بالفرمان الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ والمذكرة التي قدمها رشيد باشا لممثلي الدول الأربع في الآستانة مبشرة بانحسام المسألة المصرية فيعتبر الموقعون أدناه واجبا عليهم أن يظهروا للسفير العثماني باسم دولهم عظيم سرورهم بهذه البشري التي حسنت المسألة الشرقية بصورة نهائية وحقت في الوقت نفسه تمام ما قصدته الدول الموقعة على معاهدة ١٥ يولييه وتمنته من سياستها التي اتبعتها في المسألة المذكورة .

وقد لبت سلفا الدول الأربع المذكورة سؤال الباب العالي وقررت وجوب رجوع قناصلها العموميين إلى الاسكندرية .

وقد كلفت في مذكرتها المؤرخة هـ مارس وكلاءها في الآستانة أن يتفقوا مع الباب العالي على تحديد الوقت الذي يرجع فيه القناصل إلى مصر .
أما فيما يتعلق بتفصيلات إدارة مصر الداخلية التي ذكرت في فرمان الصادر في ١٣ فبراير فقد تلقى الموقعون أدناه تحريرات من الاسكندرية مؤرخة في ٢٤ من ذلك الشهر تنبئ أنه قد تمت معظم الأمور المذكورة وبالفعل وافق محمد علي بدون ابداء أى احتجاج أو تحفظ على أن جميع المعاهدات والقوانين العثمانية واجبة الاجراء والاتباع كما هي جارية في سائر الممالك العثمانية .

وقد خضع لأوامر الباب العالي بشأن نظام سك النقود وطريقته وجمع العساكر وملبوساتهم وإنشاء السفن الحربية . وعاد فوضع القوات المصرية البرية والبحرية - التي حدد له الباب العالي عددها - تحت أوامر الحضرة السلطانية وهو بعبارة أخرى قد أصبح اليوم في نظر الباب العالي كأحد رعاياه فتقلد ولاية هي جزء من الممالك العثمانية .

وإذ انتهينا من هذا المبدأ الذي كانت معاهدة لندن مكلفة بترتيبه لم يعد باقيا إلا أن تقوم السلطنة السنية بما كان متعلقاً بها وحدها وهو أن تحسم المسائل المتعلقة بالإدارة الداخلية لأنها لم تنظم بعد وأن تراعى أمانى محمد طي التي عرضها على الأعتاب الشاهانية بهذا الشأن . على أن حسم المسائل المختصة بالإدارة الداخلية هو اليوم من اختصاص الحضرة السلطانية وحدها دون سواها فلتحسمها سديتها الملوكية ، مع مراعاة ما عرضه محمد علي باشا على أعتابها من الأمانى . ولا يتعرض الموقعون أدناه للبحث هنا في هذه المسائل لأن ذلك ليس من اختصاصهم بل يقتصرون على ذكر المبادئ التي أسسوها في مذكرتهم المقدمة للسفير العثماني بتاريخ ٣٠ يناير وهي مبادئ مؤسسة على الشروط المدونة في ملحق معاهدة ١٥ يولييه وواجب اتخاذها كدستور للإيضاحات الودية التي ربما يرى وكلاء الدول لزوما لتبيانها للباب العالي والموقعون أدناه على يقين تام بأن ما يبدونه من الملاحظات عن قصد خالص في حب السلام إنما تتقبله الحضرة السلطانية بنفس العطف الذي كانت وما زالت تتلقى به آراء الدول حتى الآن فإنها قدرت هذه الآراء الخالصة المنزهة عن كل غرض حق

قدرها وأتمت من فيض مراحمها عمل الصلح الذي تكفلت به حليفاتها وساعدتها على انجازه .

فرمان من الوراثة لمحمد علي في حكومة مصر

(أول يونيه سنة ١٨٤١)

« رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيده أمانتكم وصدق عبوديتكم لداتنا الشاهانية ولمصلحة بابنا العالي . فطول اختباركم وما لكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة إدارتها لكم من مدة مديدة لا يتركان لنا ريباً بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والمحكمة في إدارة شئون ولايتكم على الحصول من لدنا الشاهاني على حقوق جديدة من تعطفاتنا الملوكية وثقتنا بكم ، فتقدرون في الوقت نفسه إجساناتنا إليكم قدرها وتجتهدون ببيت هذه المزايا التي امتزمت بها في أولادكم . ولذلك صممنا على تثبيتكم في الحكومة المصرية المبينة حدودها في الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرنا الأعظم ومنحناكم فضلاً عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتية يانها :

« متى خلا منصب الولاية المصرية تنتقل الولاية بالإرث منكم إلى أولادكم فأولاد أولادكم من الذكور من ذريتكم ثم يصدر الأمر بالتعيين من لدنا . وإذا انقرض نسل الذكور من أولادكم فيعين الباب العالي شخصاً آخر في الحكم ولا يكون لأولاد النساء من ذريتكم حقاً أياً كان في الوراثة على أن حق التوارث الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولا حقاً في التقديم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه . وجميع أحكام خطنا الشريف الهمايوني الصادر في كلخانه وجميع العهود المعقودة أو التي ستعقد في مستقبل الأيام بين

(١) محمد رفعت : تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة ، الجزء الأول (١٩٢٧)

الباب العالى والدول المتحابة يتبع الإجراء على مقتضاها جميعها فى ولاية مصر أيضاً .
وكلاً هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجرى تحصيله باسمنا
الملوكى .

ولكى لا يكون أهالى مصر وهم رعايا بابنا العالى معرضين للمضار والأموال
والضرائب غير القانونية يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة حسب
ترتيبها فى سائر الممالك العثمانية ويرسل إلى خزانتنا السلطانية المبلغ الذى سيقدر فى
فرمان خاص مع بيان كفية تحصيله بما تناسب إرادات البلاد ، هذا فضلاً عن
إرسال الغلال والخضر المعتاد إرسالها إلى المدن المقدسة .

« ولما كان من المقرر أن يعين بابنا العالى ترتيباً لسك النقود لما فى ذلك من
الأهمية بحيث لا يعود يحدث فيها خلاف لا من جهة القيمة اقتضت إرادتى السنية أن
أصرح بسك النقود فى مصر ولكن النقود الذهبية والفضية الجائز لحكومة مصر
ضربها باسمنا الشاهانى يجب أن تكون معادلة للنقود المضروبة فى الآستانة سواء
كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرزها .

« ويكفى أن يكون لمصر ثمانية عشر ألف نفر من الجند للمحافظة فى داخلية
مصر ، ولا يجوز أن تتعدوا هذا العدد لأى سبب ما . ولكن حيث أن قوات مصر
البرية والبحرية معدة لخدمة الباب العالى كسائر قوات المملكة العثمانية ، فيسوغ أن
يزاد هذا العدد فى زمن الحرب ، بما يرى موافقاً فى ذلك الحين . على أنه تحسب
القاعدة الجديدة المتبعة فى كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية ، بعد أن يخدم الجند
مدة خمس سنوات يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة . فهذه القساعة يجب
اتباعها أيضاً فى مصر بشرط أن تستعمل فى ذلك جميع الجنود ما تقتضيه واجبات
الإنسانية والنزاهة والسرعة اللازمة ويرسل إلى الآستانة سنوياً أربعمئة جندياً ، ويجب
أن لا تختلف هيئة الملابس والعلامات ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس
ورايات باقى الجنود العثمانية . وكذلك ملابس الضباط وعلامات امتيازهم وملابس
الملاحين وضباط البحرية المصرية ورايات سفنها يجب أن تكون مماثلة للملابس ورايات
وعلامات رجالنا وسفننا .

وللحكومة المصرية أن تعين وترقى الضباط البريين والبحريين حتى رتبة قائمقام. أما ما كان أعلى من هذه الرتبة، فالتعيين إليها راجع لإرادتنا الشاهانية. ولا يسوغ لوالى مصر أن ينشئ من الآن فصاعداً سفناً حربية إلا بإذتنا الخصوصى. وحيث أن الامتياز المعطى بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه، ففي عدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لإبطال هذا الامتياز وإلغائه. وبناء على ذلك أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكى كى تقدروا أنتم وأولادكم وذريتكم قدر منحتنا الشاهانية، فتعتنوا كل الاعتناء بإتمام الشروط المقررة فيه وتحملوا أهالى مصر من كل ظلم وتكفلوا أمنيتهم وسعادتهم مع إخبار بابنا العالى عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها إليكم».

فرمانه وولاية محمد علي باشا على السودان (١)

« إن سدتنا الملوكية كما توضع فى فرماننا السلطانى السابق قد ثبتتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط وحدود معينة. وقد قلدتكم فضلاً عن ولاية مصر مقاطعات النوبة والدارفور وكوردوفان وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر. فبقوة الاختيار والحكمة التى امتزمت بها تقومون بإدارة هاته المقاطعات وترتيب شئونها بما يوافق عدالتنا وتوفير الأسباب الآيلة لسعادة الأهلىن وترسلون فى كل سنة قائمة إلى بابنا العالى حاوية بيان الإيرادات السنوية جميعها، الخ . . . » .

(١) المصدر السابق ص ٢٩٥ .

تعليق وتحليل

تعتبر معاهدة لندن السالفة الذكر ، مع ملحقتها الذى هو جزء جوهري منها أول وثيقة دولية حددت مركز مصر في المجال الدولي . وترجع أهميتها الكبرى إلى أن ما اشتملت عليه من حقوق وامتيازات لمصر ، أمر اعترفت به الدول الموقعة ، فلا يجوز لواحدة منها أو غيرها أن تعتدى عليها ، وإلا ارتكبت خرقاً لهذه المعاهدة . وأهم شرط تضمنته المعاهدة ذلك الذى ينص على أن يكون حكم مصر لمحمد علي ثم إلى أولاده من صلبه بطريق التوارث بينهم . وهذا النص - بالرغم من الاعتراف بسيادة السلطان - مظهر واضح من مظاهر الاستقلال ، وجعل مصر في مركز ممتاز بالنسبة إلى كثير من الولايات الداخلة في نطاق الدولة العثمانية .

ومما يدل على قيمة هذا الأمر أن الاتفاقات الدولية التي نظمت علاقة كل من رومانيا وصربيا (قبل استقلالهما التام عام ١٨٧٨) وبلغاريا (بمقتضى معاهدتي سان استفانو وبرلين في سنة ١٨٧٨) قبل استقلالهما التام فيما بعد ، كانت تحرص على تنظيم أمر الحكم فيها فتجعله حقاً لشعوبها بالرغم من خضوع هذه الولايات للسيادة العثمانية ، وكان هذا التنظيم يعد مظهراً من مظاهر الاستقلال ، وحق هذه الولايات في السيادة الحقيقية .

وهكذا كفلت معاهدة لندن ، أو الدول ، لمصر استقلالاً ، وجاءت الفرمانات الصادرة بعد ذلك لمحمد علي فاعترفت بهذا الحق . وهي فرمانات أساسها معاهدة لندن ، وأبلغت إلى الدول فوافقت عليها . أما القيود التي ظلت مفروضة على مصر فلم تتعد - طبقاً للمعاهدة والمذكرات الأخرى التي بعثت بها الدول الموقعة عليها إلى الباب العالي في تواريخ مختلفة - النواحي الآتية :

- (١) أداء جزية سنوية للباب العالي .
- (٢) اعتبار قوات مصر العسكرية جزءاً من قوات المملكة العثمانية .
- (٣) وإن جميع معاهدات وقوانين الدولة العثمانية تجري في مصر ... كما هو جار

العمل بها في كافة أنحاء المملكة العثمانية . (البند الخامس من ملحق المعاهدة) . .
ولقد أثارت كلمة «قوانين» بعض الجدل بشأن المراد منها إذ أنها جاءت في ملحق
المعاهدة بصورة عامة ، وهنا نرجع إلى العبارات الواردة بشأنها في الوثائق الأخرى .
فالفرمان الصادر في ١٣ فبراير ١٨٤١ يتحدث عن « جميع أحكام خطنا الشريف
الهيايوني الصادر عن كلخانة وكافة القوانين الإدارية الجارية العمل بها أو تلك التي
سيجرى العمل بموجبها في ممالكنا العثمانية » . و « الخط الشريف » هو ذلك الخطاب
الشهير الذي وجهه السلطان عبد المجيد في ٣ نوفمبر من عام ١٨٣٩ إلى رئيس وزرائه
مصطفى رشيد باشا ، والذي يعد أول الوثائق الهامة في تاريخ التطور الدستوري في
الدولة العثمانية ، وأهم المبادئ ، التي اشتمل عليها الضمانات الخاصة بالمحافظة على الأرواح
والشرف والأموال لجميع الرعايا بلا استثناء ، وضمان تنظيم جباية وتوزيع الضرائب
مع إلغاء طريقة الالتزام . وحين يشير الفرمان إلى كافة القوانين التي سيجري العمل
بموجبها ، فهو إنما يتحدث عن هذه القواعد الرئيسية ، ولهذا نجد الخط الهيايوني
الصادر في يونيو سنة ١٨٥٦ يؤكد بصفة خاصة مبدأ المساواة بين جميع رعايا الدولة
من النواحي القانونية والمدنية والاجتماعية .

ولقد كان فرمان أول يونيو ١٨٤١ أكثر توضيحاً لهذا المعنى المستفاد من كلمة
القوانين فقال : « إن القواعد الموضوعة لأمن الأشخاص والأموال وصون الشرف
والعرض الدائى من المبادئ التي قدستها أحكام ونصوص خطنا الشريف الهيايوني
الصادر عن كلخانة » .

غير أن العبارات التي أوردها الفرمان الثانى تنطوى على ما يؤكده معنى الاستقلال
الذى اعترفت به وكفلته معاهدة لندن لمصر ، ذلك أن سريان القوانين والمعاهدات
العثمانية على مصر إنما يكون « مع ملاحظة الظروف المحلية المختصة بالعدل والحق
فقط » ، وسنرى إلى أى حد استطاع اسماعيل باشا فيما بعد أن يحصل من الباب العالي
على حقوق وامتيازات وافرة تتفق ومركز مصر إزاء الدولة وتتمشى مع درجة
تطورها وتقدمها .

وأكثر من هذا فإن الفرمان الصادر لإسماعيل في عام ١٨٦٧ كان أكثر صراحة
في بيان ماهية هذه القوانين مع اعترافه كذلك بأهمية الظروف المحلية ، فقال :

« إن فرمان الهمايوني الذي منح نيابة مملكة مصر امتياز التوارث اشترط خلاف ما ذكر وهو أن تكون القوانين الأساسية الجارية العمل بموجبها في كافة أنحاء الممالك العثمانية مرعية الإجراء ونافذة أيضاً في مصر بما يوافق الحق والعدل مع مراعاة عادات الأهليين وأخلاقهم ، أما القوانين الأساسية المذكورة فليكن معلوماً أنها إن هي إلا المبادئ العمومية المنشورة في تنظيم كلخانه ، أعني تأمين الأرواح والأموال والشرف » .

أشرنا إلى الامتيازات التي نصت عليها معاهدة لندن ، وقد اعترف بها السلطان في فرماني سنة ١٨٤١ ، ولكننا نلاحظ أنه فرض على محمد علي شروطاً خاصة بعدد الجيش وعدم إنشاء قوة بحرية ؛ ولا ريب أن هذا الإجراء من جانبه فيه تجاوز واضح للمعاهدة التي لم تشر إلى هذا مطلقاً .

الفصل الثالث

اسماعيل باشا واستكمال الاستقلال

(١٨٦٣ - ١٨٧٩)

أوضحنا حقيقة المركز الدولي الذي أسبغته معاهدة لندن (١٨٤٠) وفرمانات عام ١٨٤١ على المملكة المصرية وتشمل مصر وتلك الأقاليم السودانية التي منح السلطان ، في فرمان خاص ، ولايتها إلى محمد علي وخلفائه . غير أن الاستقلال الذي كفلته تلك الوثائق كان يخضع لطائفة من القيود منها تطبيق المعاهدات والقوانين العثمانية على المملكة المصرية ، وتقييد حرية ولاية مصر في إنشاء القوة العسكرية بما يتفق مع حاجيات التطور ومصالح البلاد ، فضلا عن أن القاعدة العثمانية للتوارث لا تكفل الاستقرار والنظام .

ولذلك « لما زار السلطان عبد العزيز مصر في أول تولية اسماعيل باشا ورأى هذا من مولاه ميلا إلى جهته ورغبة في ترق شأن مصر سنحت له فكرة الحصول على امتيازات يعلو بها على من سبقه من ولاية مصر ويقرب بها من الاستقلال التام ويحصر ملك مصر في ذريته من بعده »^(١) ، والواقع أن اسماعيل بنى سياسته على أساس الحصول على الاستقلال التام وإن اختلفت أساليبه عما اتبعه منها محمد علي ، ذلك أن مصلحة مصر كانت تتطلب تحطيم تلك القيود التي أحيط بها ذلك الاستقلال لدى حصل عليه محمد علي .

وكان أول نجاح أحرزه اسماعيل الفرمان الصادر في ١٢ محرم سنة ١٢٨٣ بمحصر حكومة مصر في ذريته ، ثم صدر فرمان آخر في ١٢ صفر من السنة ذاتها بخصوص توارث الحكومة الخديوية .^(٢) ولم يمض قليل حتى قبل الباب العالي تسليم الخديوى حكومتى مصوع وسواكن مقابل ١٠٠.٠٠٠ كيس ، كما زيدت الجزية من ٨٠.٠٠٠ كيس إلى ١٥٠.٠٠٠ كيس . وفي يولييه سنة ١٨٦٧ حصل اسماعيل على لقب

(١) اسماعيل سرهنك باشا : حقائق الأخبار عن دول البحار - ٢ ص ٣٣٩

(٢) شرحه ص ٣٤٠

« الخديوى » ، وحق عقد المعاهدات الادارية والتجارية وسن القوانين ووضع الأنظمة الداخلية فى البلاد من غير قيد . غير أن الأمور تخرجت بين الخديو والسلطان فما كان من الأخير إلا أن أصدر فرمانا (٣ نوفمبر سنة ١٨٦٩) جمع فيه مآل فرمانات السابقة وحتم عليه تخفيض الجيش المصرى إلى ٣٠.٠٠٠ عسكرى وأن يبطل التجهيزات الحربية والطوبانى والاستحكامات ويكف عن مشترى الأسلحة ويهمل صناعة المدرعات الحربية التى كان قد أوصى بها ، وأن لا يتداخل بعد فى الأمور السياسية الخارجية ولا يقترض أموالا من بنوك أوروبا ، وأن يعرض ميزانية مصروفاته السنوية على الباب العالى (١)

غير أن اسماعيل مالبث أن عمل على استمالة السلطان الذى أصدر فرمانا عام ١٨٧٢ يؤيد فيه فرمانات السابقة لسنة ١٨٦٩ ومعنى ذلك إلغاء ضمنى لفرمان السنة الأخيرة ، وأخيرا صدر فرمان الشامل لعام ١٨٧٣ والذى يعد اللامحة العظمى لاستقلال مصر ، فقد صار للخديوى الحق فى عقد المعاهدات التجارية والقروض المالية بدون الرجوع إلى السلطان ، وفى سن القوانين التى تتفق مع ظروف البلاد وأن يزيد عدد الجيش والأسطول على حسب الحاجة .

ومن هذا نرى أن مصر بمقتضى هذه الوثيقة قد دعمت الاستقلال الذى اعترفت بمبدأه معاهدة لندن وأيدته فرمانات الصادرة لمحمد على ، ولم يعد هناك من قيود ذات شأن عليها إلا الاعتراف بسيادة الدولة العثمانية وأداء الجزية السنوية التى رفعت مقابل فرمان ١٨٧٣ ، إلى ٦٦٥.٠٠٠ جنيه . غير أنه ينبغى أن نلاحظ أمراً له أهميته بالنسبة إلى المستقبل ذلك أن هذه الحقوق الواسعة التى صارت لمصر لم تشمل على حق عقد المعاهدات السياسية ، ومن هنا يتبين أن توقيع الحكومة المصرية لاتفاقية السودان عام ١٨٩٩ وهى معاهدة سياسية الطابع ، يتنافى من الناحية القانونية مع فرمانات الصادرة لولاية مصر والتى صادقت عليها الدول .

ولما أدى التدخل الأجنبى إلى عزل الخديوى اسماعيل صدر فرمان سنة ١٨٧٩

بتولية ابنه محمد توفيق . وكأنما كان الباب العالى يوجس خيفة من ناحية أهداف الدول ازاء مصر والمناطق الأخرى التابعة لها ، لهذا أورد الفرمان السالف الذكر النص التالى .

« وحيث أن الامتيازات التى أعطيت إلى مصر هى جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الخديوية وأودعت لديها لا يجوز لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية إلى الغير مطلقا » .

وسنعرض لأهمية هذا النص حين نتحدث عن اتفاقية السودان .

فرمان سنة ١٨٧٣^(١)

من المعلوم لديكم أنكم استدعيتم منا جميع الخطوط الهمايونية والأوامر الشريفة السلطانية التى صدرت من منذ توجيه الخديوية الجليلة بطريق التوارث إلى عهدة وإلى مصر الأسبق محمد على باشا المرحوم إلى يومنا هذا سواء كانت بخصوص تعديل توارث الخديوية المصرية أو بخصوص اعطاء بعض امتيازات حسبما استوجبها موضع الخديوية وأمزجة الأهالى وطبائعها الخصوصية وجعلها فرمانا واحدا مع التعديلات اللازمة فى أحكامها والتفصيلات المقتضية فى عباراتها بشرط أن يكون هذا الفرمان الجديد قائما مقام فرمانات السابقة وأن تكون الأحكام المندرجة فيها معمولا بها ومرعية الاجراء على الدوام والاستمرار فقد قورن استدعاؤكم هذا بمساعدتنا الجليلة الملوكية وهانحن نذكر ونبين لكم أحكامها على الوجه الآتى :

لما تحقق لدينا أن تعديل أصول توارث الخديوية التى صار تعيينها بالفرمان العالى الصادر فى اليوم الثانى من شهر ربيع الأول من شهر سنة ١٢٤٧ الموشح أعلاه بالخط الهمايونى وتبديلها بأصول حصر الوراثة الخديوية فى أكبر أولاد خديوى مصر بطريق

(١) اسماعيل سرهنتك باشا : حقائق الاخبار عن دول البحار ، ج ٢ ص ٣٤٢ - ٣٤٤

سلسلة النسب المستقيم بأن يصير تخصيص مسند الخديوية الجليل وتوجيهه إلى أكبر أولاد الخديو الذكور وبعده إلى أكبر أولاد هذا الأكبر الذكور وهكذا على النسب المستقيم الذكورى على الدوام يكون مستلزما لحسن إدارة الخديوية المصرية وجالبا لاستكمال سعادة أحوال أهاليها وسكانها هذا مع ما حصل لدينا من استحسان مساعيك الجميلة المصروفة فى استحصال معمورية الأقطار المصرية المهمة الجسيمة ورفاهية أهاليها وحصول وثوقنا بكم واعتمادنا الكامل عليكم فلأجل أن يكون دليلا باهرا على ذلك قد أجرينا تعديل توارث الخديوية المصرية وتعين وصايتها على الطريق الآتى يانها وهى أن خديوية مصر الجلييلة وملحقاتها وجهاتها المعلومة الجارية إدارتها بمعرفةها مع ما صار إلحاقها بها أخيرا من قائمقاميتى سواكن ومصوع وملحقاتها يصير توجيهها بعدكم على الطريق المار ذكرها إلى أكبر أولادكم الذكور وبعده إلى أكبر أولاد من يكون خديويا على الأقطار المصرية من أولادكم وإذا انحلت الخديوية المصرية بأن لا يكون للخديو ولد ذكر يصير توجيهها إلى أكبر إخوته الذكور وإذا لم يوجد له أخ بقيد الحياة فإلى أكبر أولاد الأخ الأكبر وهكذا تتخذ هذه الأصول قانونا مستمرا وقاعدة مرعية أبدية فى توارث الخديوية المصرية ولا يصير انتقال الوراثة الخديوية إلى الأولاد الذكور المتولدة من أولادكم الأنثا أصلا .

ولأجل تأمين أصول توارث الخديوية المصرية سنذكر صورة تشكيل الوصاية المقتضية فى إدارة الأمور الخديوية فيما إذا انحلت الخديوية وكان الوارث الذى هو أكبر أولادكم الذكور صغيرا صبيا وهى أن الخديوية المصرية إذا انحلت وكان أكبر أولادكم الذكور أعنى الوارث صغيرا وصبيا بأن يكون عمره أقل من ثمانية عشرة سنة ولو أنه يصير خديو بالفعل حسب استحقاق الوراثة فى الحال يصدر فرمان من طرف السلطنة السنية بتوليته على الخديوية لكن إذا كان الخديو السالف عين ونصب وصيا ورتب هيئة وصاية لأجل إدارة أمور الخديوية لحين بلوغ الخديو اللاحق الصبى إلى سن الثمانى عشرة سنة وكتب عنه وصاية بذلك وختم عليه هو وختم أيضا اثنان من الأمراء المصرية المأمورين بإحدى المأموريات المصرية على طريق الاشهاد وأجرى الوصاية هكذا فالوصى مع هيئة الوصاية المذكورة يأخذ بزمام الادارة فى الحال وبعد ذلك تعرض الكيفية إلى الباب العالى ويصير التصديق على

ذلك الوصى وهيئة الوصاية من طرف الدولة العلية بفرمان عال فيبقى الوصى وهيئة الوصاية على ما هم عليه لحين البلوغ

وأما إذا انحلت الخديوية ولم يعين الخديو السالف وصيا ولا رتب هيئة الوصاية على الوجه المذكور تتشكل هيئة الوصاية من الدوات المأمورين على الداخلية والجهادية والمالية والخارجية ومجلس الأحكام المصرية وسردارية العساكر المصرية وتفتيش الأقاليم ويصير انتخاب وصى فى الحال من هؤلاء المأمورين على الوجه الآتى ذكره وهو أنه فى تلك الساعة تصير المذاكرة والمداولة ما بين هؤلاء الدوات فى حق انتخاب وصى منهم فإذا حصل اتفاقهم أو اتفاق أكتثريه آرائهم على تسمية وجعل ذات منهم وصيا يتعين ذلك الدات وصيا على الخديوية وإذا اختلفت الآراء بأن رغب نصفهم فى تعيين دات والنصف الآخر فى تعيين ذات آخر يكون اجراء وصاية الدات المأمور على المأمورية المهمة والمقدمة فى الذكر من تلك المأموريات أعنى المأمور على المأمورية المقدم ذكرها على الترتيب المحرر آنفا من الداخلية إلى آخره وتتشكل هيئة الوصاية من الدوات الباقية بعده ويباشرون إدارة الأمور الخديوية مع الوصى وتعرض الكيفية بمضبطة من طرفهم إلى طرف سلطنتنا السنية ويصير التصديق عليها بالفرمان الشريف

وكما أنه لا يجوز تبديل الوصى وتغيير هيئة الوصاية قبل ختام مدتها فى الصورة الأولى أعنى فيما إذا كان تعيين الوصى وترتيب الوصاية وتركيب أعضائها بمعرفة الخديوى السالف فكذلك فى الصورة الثانية أعنى فيما إذا كان انتخاب الوصى بمعرفة المأمورين المذكورين ، لا يجوز تبديل الوصى ولا تغيير هيئة الوصاية ولا أعضائها فى تلك المدة ، وإذا توفى أحد من أعضاء هيئة الوصاية فى ظرف تلك المدة يصير انتخاب واحد من المأمورين المصرية بمعرفة الباقين وتعيينه بدل المتوفى ، وإذا توفى الوصى فى تلك المدة يصير انتخاب واحد من أعضاء هيئة الوصاية بمعرفتهم على الوجه السابق ، وجعله وصياً ، وانتخاب واحد من المأمورية المصرية وإلحاقه بأعضاء هيئة الوصاية بدل الذى نصب وصياً ، وبمجرد بلوغ الخديو الصبى إلى سن الثمانى عشرة صار رشيداً وفاعلاً مختاراً ، فيباشر هو بنفسه إدارة أمور الخديوية المصرية مثل سلفه ، وهذا حسب ما تقرر لدينا واقتضته إرادتنا الملوكية .

ولما كان تزايد عمارة الخديوية المصرية وسعادة حالها وتأمين رفاهية الأهالي والسكان وراحتهم من أهم المواد الملزمة المرغوبة لدينا ، وإدارة الملكية والمالية ، ومنافعها المالية وغيرها ، المتوقف عليها تأسيس واستكمال وسائل الرفاهية وأسبابها عائدة على الحكومة المصرية ، فنذكر بيان كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها ، بشرط بقاء الامتيازات المعطاة قديماً وحديثاً من طرف الدولة العلية للحكومة المصرية واستمرار جريانها خلفاً عن سلف وتلك الكيفية هي أنه لما كان إدارة المملكة بكل الصور والحالات سواء كانت إدارتها الملكية أو المالية أو كافة منافعها المادية وغيرها هي من المواد العائدة على الحكومة المصرية والمتعلقة بها ، ومن المعلوم أن أمر إدارة أى مملكة كانت وحسن نظامها وتزايد معموريتها وثروة أهاليها وسكانها لا يتيسر إلا بتوافق معاملاتها وتطبيق إجراءاتها المعمومة بالأحوال والمواقع وأمزجة الأهالي وطبائعها فقد أعطينا لكم الرخصة الكاملة في أعمال قوانين ونظمات داخلية على حسب لزوم المملكة وكذا لأجل تسهيل تمشية وتسوية كافة المعاملات سواء كانت من طرف الحكومة أو من طرف الأهالي مع الأجانب وترقى وتوسع الصنائع والحرف وأمور التجارة وأمور الضبطية مع الأجانب فقد أعطينا لكم الرخصة الكاملة في عقد وتجديد المقاولات مع مأموري الدول الأجنبية في حق الكمرك وأمور التجارة وكافة المعاملات الجارية مع الأجانب في أمور المملكة الداخلية وغيرها بصورة لا تستلزم إخلال معاهدات الدولة العلية البوليتيكية وكذا لكون خديو مصر حائز التصرفات الكاملة في الأمور المالية قد صار إعطاء المأذونية التامة له في عقد استقراض من الخارج بلا استئذان من الدولة العلية في أى وقت يرى لزوماً للاستقراض بشرط أن يكون باسم الحكومة وكذا لكون أمر المحافظة وصيانة المملكة الذى هو الأمر المهم المعنى به زيادة عن كل شئ من أقدم الوظائف المختصة بخديو مصر فقد أعطينا له الرخصة الكاملة في تدارك كافة أسباب المحافظة وتأسيسها وتنظيمها وكذا في تكثير أو تقليل مقدار العساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على حسب اللزوم وكذا أبقينا لخديو مصر الامتياز القديم في حق إعطاء رتبة ميرالاي من الرتب العسكرية وإعطاء رتبة ثانية من الرتب الديوانية بشرط أن المسكوكات الجارية ضربها بمصر تكون باسمنا الملوكي وأن تكون أعلام وصناجق العساكر البرية والبحرية الموجودة في

الخطة المصرية كأعلام وصاجق سائر عساكر الشاهانية بلافراق وعلى شرط عدم انشاء سفن مدرعة بالحديد فقط بدون استئذان أما غيرها من السفن الحربية فانها جائز انشاؤها بلا استئذان ولأجل اعلان المواد المشروحة أعلاه وتأييدها أصدرنا لكم أمراً هذا الجليل القدر من ديواننا الهمايوني بمقتضى ارادتنا الملوكية وصار توشيح أعلاه بخطنا الهمايوني واعطاؤه لكم متمماً ومكملاً ومعدلاً ومصرحاً للخطوط الهمايونية والأوامر الشريفة الصادرة لحد هذا التاريخ سواء كان في تأسيس وترتيب وراثته الحكومة المصرية أو في تشكيل هيئة الوصاية أو في ادارة الأوامر الملكية والعسكرية والمالية والمنافع المادية والمواد السائرة بشرط أن تكون الأحكام المندرجة بهذا فرمان الجديد نافذة وباقية ومرعية الاجراء على ممر الزمان وقائمة مقام أحكام فرمانات السالفة على ما اقتضته ارادتنا الملوكية فيلزم أن تعملوا قدر لطف عنايتنا الملوكية وأداء شكرها بصرف جل همتمكم في حسن ادارة أمور الخطة المصرية واستكمال أسباب وقاية أمنية الأهالي المنوطة بها واستحصال راحتهم على حسب ما جبلتم عليه من الشيم المرغوبة والغيرة والاستقامة وما اكتسبتموه من الوقوف والمعلومات في أحوال تلك الأقطار وأن تراعوا إجراء الشروط المقررة في هذا فرمان الجديد وأداء المائة وخمسين ألف كيسة التي هي ويركو مصر المقطوع سنوياً بأوقاتها وزمانها إلى خزينتنا الجليلة الشاهانية على الترتيب والقاعدة المرعية في ذلك تحريراً في سنة ١٢٩٠ .

فرمانه نوبه محمد توفيق باشا

(١٦ أغسطس سنة ١٨٧٩)

« الدستور الأكرم والمعظم . الخديو الأنخم المحترم نظام العالم وناظم منازم الأمم ، مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب ، متمم مهام الأنام بالرأى الصائب ، ممدد بنيان الدولة والإقبال ، مشيد أركان السعادة والإجلال ، مرتب مراتب الخلافة الكبرى ، مكمل ناموس السلطنة العظمى ، المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى خديو مصر ، الحائز لرتبة الصدارة الجليلة فعلا ، الحامل لنيشانتا الهمايوني المرصع العثماني ، ونيشانتا المرصع المجيدي ، وزيرى سمر المعالى توفيق باشا ، أدام الله تعالى إجلاله ، وضاعف بالتأييد اقتداره وإقباله .

إنه لدى وصول توقيعنا الهمايوني الرفيع يكون معلوما لديكم ، أنه بناء على انفصال اسماعيل باشا خديو مصر فى اليوم السادس من شهر رجب سنة ١٢٩٦ ، وحسن خدامتكم وصدافتكم واستقامتكم لذاتنا الشاهانية ولمنافع دولتنا العلية ، ولما هو معلوم لدينا بأن لكم وقوفاً ومعلومات تامة فى خصوص الأحوال المصرية ، وأنكم كفء لتسوية بعض الأحوال الغير المرضية التى ظهرت بمصر منذ مدة إصلاحها - وجهنا إلى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة المعلومة مع الأراضى المنضمة إليها المعطاة إلى إدارة مصر توفيقاً للقاعدة المتخذة بالفرمان العالى الصادر فى تاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٨٣ المتضمن توجيه الخديوية المصرية إلى أكبر الأولاد . وحيث أنكم أكبر أولاد الباشا المشار إليه لقد وجهت إلى عهدتكم الخديوية المصرية .

ولما كان تزايد عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين راحة كافة أهاليها وسكانها ورفاهيتهم هى من المواد المهمة لدينا ، ومن أجل مرغوبنا ومطلوبنا وقد ظهر أن بعض أحكام الفرمان العلى الشأن المبني على تسهيل هذه المقاصد الخيرية المبين فيها الامتيازات الحائرة لها الخديوية المصرية قديماً نشأ منه الأحوال المشككة الحاضرة

المعلومة صار تثبيت المواد التي لا يلزم تعديلها من هذه الامتيازات وتأكيدها، وصار تبديل المواد المقتضى تعديلها وتبديلها وإصلاحها فيما المتقرر إجراؤه الآن هو المواد الآتية: وهي أن كافة واردات الخطة المذكورة يكون تحصيلها واستيفائها باسمنا الشاهانى . وحيث أن أهالى مصر أيضاً من تبعه دولتنا العلية ، والخديوية المصرية ملزومة بإدارة أمور المملكة الملكية والمالية والعديلية ، بشرط ألا يقع في حقهم أذى ظلم ولا تعد في أى وقت من الأوقات ، فخديو مصر يكون مأذوناً بوضع النظم اللازمة الداخلية المتعلقة بهم وتأسيسها بصورة عادلة ، وأيضاً يكون خديو مصر مأذوناً بعقد وتحديد المشاركات مع مأمورى الدول الأجنبية في خصوص الكرك والتجارة وكافة أمور المملكة الداخلية لأجل ترقى الحرف والصنائع والتجارة واتساعها ، ولأجل تسوية المعاملات السائرة التي بين الحكومة والأجانب بشرط عدم وقوع خلل في معاهدات دولتنا العلية البوليتيقية ، وفي حقوق متبوعة مصر إليها ، وإنما قبل إعلان الخديوية المشاركات التي تعقد مع الأجانب بهذه الصورة يعيد تقديمها إلى بابنا العالى ، وأيضاً يكون حائزاً للتصرفات الكاملة في أمور المالية ، ولا يكون مأذوناً بعقد استقراض من الآن فصاعداً بوجه من الوجوه ، وإنما يكون مأذوناً بعقد استقراض بالاتفاق مع الدائنين الحاضرين أو وكلائهم الذين يتعينون رسمياً ، وهذا الاستقراض يكون منحصراً في تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصاً بها .

وحيث أن الامتيازات التي أعطيت إلى مصر هي جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التي خصت بها الخديوية وأودعت لديها ، لا يجوز لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها ، وترك قطعة أرض من الأراضى المصرية إلى الغير مطلقاً ، ويلزم تأدية مبلغ (٧٥٠) ألف ليرة عثمانية ، الذى هو اليركوا المقرر دفعه كل سنة في أوانه ، وكذلك جميع النقود التي تضرب في مصر تكون باسمنا الشاهانى ولا يجوز جمع عساكر زيادة عن (١٨) ألف ، لأن هذا القدر كاف لمحافظة أمانة إيالة مصر الداخلية في وقت الصلح .

وإنما حيث أن قوة مصر البرية والبحرية هي مرتبة من أجل دولتنا العلية يجوز أن يزداد مقدار العساكر بالصورة التي تستتب حالة كون دولتنا العلية محاربة وتكون

رايات العساكر البرية والبحرية والعلامة المميزة لرتب ضباطهم كرايات عساكرنا الشاهانية ونياشينهم ، ويباح لحديو مصر أن يعطى الضباط البرية والبحرية إلى غاية رتبة أميرآلاى ، والملكية إلى الرتبة الثانية ، ولا يرخص لحديو مصر أن ينشئ سفناً مدرعة إلا بعد الإذن وحصول رخصة صريحة قطيعة إليه من دولتنا العلية ، ومن اللزوم وقاية كافة الشروط السالفة الذكر ، والاجتناب من وقوع حركة تخالفها .

وحيث صدرت إرادتنا السنية بإجراء المواد السابق ذكرها ، قد أصدرنا أمرنا هذا جليل القدر الموشع أعلاه بخطنا الهمايوني ، وهو مرسل صحبة افتخار الأعلى والأعظم ومختار الأكابر والأفاحم على فؤاد بك باشكاتب المابين الهمايوني ، ومن أعظم رجال دولتنا العلية ، الحائز والحامل للنياشين العثمانية والمجيدية ذات الشأن والشرف .

الفصل الرابع

قناة السويس ووضعها الدولي

تشغل مصر مركزاً جغرافياً هاماً بين قارات أوروبا وأفريقيا وآسيا ، وهي تتحكم في أقصر طريق للتجارة العالمية بين الشرق وأوروبا فكان ذلك مصدر ثراء لها منذ أقدم العصور . فلما كشف طريق رأس الرجاء الصالح وسيطر العثمانيون على مصر والملاحة في البحر المتوسط ، تحولت التجارة الشرقية عن الطريق البري ، حتى إذا ماجأت الحملة الفرنسية قام العلماء بدراسة مشروع وصل البحرين الأحمر والمتوسط بشريان مائي مباشر . ولا ريب أن المشروع كان حاسماً وضرورياً بسبب نجاح الثورة الصناعية في أوروبا ونشاط التجارة الدولية وازدياد المصالح الأوربية في العالم الآسيوي ، وهي مصالح أخذت تنمو باطراد .

واستطاع فرديناند دى لسيبس الحصول على امتياز بشق القناة (٣٠ نوفمبر ١٨٥٤) وأعقبه امتياز أكثر تفصيلاً في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، وذلك بالرغم من اعتراض تركيا ومعارضة إنجلترا ، وأخيراً فتحت القناة للملاحة الدولية في عام ١٨٦٩ على أن تؤول ملكيتها إلى مصر بعد انقضاء مدة الامتياز وهي ٩٩ سنة .

ولقد أبرزت القناة أهمية مركز مصر بالنسبة إلى التجارة العالمية ، كما أصبح الاطمئنان على هذا الشريان المائي أمراً يهم الدول .

وكانت القناة منذ أول الأمر ذات نفع كبير لإنجلترا كما يتضح من البيان التالي عن عدد وجنسية السفن التي عبرتها في عامي ١٩٣٩ ، ١٩٤٦ أي قبل نشوب الحرب العالمية الثانية وإثر انتهائها :

الجنسية	١٩٣٩ العدد	النسبة المئوية	١٩٤٦ العدد	النسبة المئوية
بريطانية	٢٤٦٩	٤٩	٢٣١١	٥٥
إيطالية	٨٥١	١٧	٥٣	١
هولندية	٤٠٦	٨	٤٤	٦
المانية	٣٢٥	٦	—	—
نرويجية	٢٤٦	٥	٣١٢	٨
فرنسية	٢٣٠	٥	٩٥	٢
خلاف ذلك	٥٣٦	١٠	١١٧٤	٢٨
المجموع	٥٠٦٣	١٠٠	٤١٨٩	١٠٠

وبغض النظر عن أهمية القناة من وجهة التجارة البريطانية ، فإن بريطانيا كانت تعنى بناحية أخرى من الموضوع وهى قيمة القناة كطريق لمواصلاتها مع ممتلكاتها فى آسيا وأستراليا والمحيط الهادى ، ولهذا كانت حريصة على إبعاد أى نفوذ أجنبى قد يهدد هذا الطريق المائى ، بل إن من أسباب معارضتها لمشروع سكة حديد بغداد خوفها أن يمد منه فرع جنوبى يصل إلى فلسطين فيكون خطراً على قناة السويس ، بعد أن احتلت مصر . ونستطيع أن نقرر أن قناة السويس تكمن وراء الاحتلال البريطانى لمصر .

ولما كان هذا الطريق يهم الدول على السواء ، نصت المادة (١٤) من عقد الامتياز الثانى على حياد القناة وموانئها وحرية الملاحة وإباحتها فيها للسفن التجارية أيا كانت جنسيتها ، كما قررت المادة (١٥) أنه ليس لشركة القناة أن تميز أفراداً أو سفناً أو شركات ملاحية . وهكذا تأكدت صفة الحياد للقناة منذ بدأ العمل فيها . ولكن انجلترا سرعان ما اعتدت على هذا الحياد فجعلت من منطقة القناة ميداناً لأعمالها ضد مصر عام ١٨٨٢ واحتلت موانئ بورسعيد والاسماعيلية والسويس .

غير أن الاحتلال البريطانى أثار مخاوف الدول ، الأمر الذى جعل الحكومة البريطانية تبلغها فى برقية تاريخها ٣ يناير سنة ١٨٨٣ بأنها ترى ضرورة مبدأ حرية

مرور السفن في كل وقت ، فضلا عن عدم جواز القيام بأعمال عدائية داخل القناة أو بحوارها ، أو اختزان المقاتلات والدخائر الحربية على شواطئها ، أو إنشاء الاستحكامات والحصون على جانبي القناة وفي منطقتها . وبمقتضى تصريح ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ تقرر إنشاء لجنة تضع نظاما لحرية المرور ، وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة الآستانة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

وأهم المبادئ التي قررتها المعاهدة ، تمثيا مع نصوص الامتيازات هي ما يأتي :

(١) حرية الملاحة لجميع السفن التجارية أو الحربية في وقت الحرب أو وقت السلم ، مع عدم خضوع القناة للحصار البحري ، وليس للدول المتعاقدة أن تستعمل أي حق للحرب أو تقوم بأي عمل عدائي أو غيره مما يعوق حرية الملاحة (المادة ٣) .

(٢) ليس للدول المحاربة أثناء الحرب أن تنزل في القناة وموانئها أو تنقل منها جنوداً أو ذخائر أو مهمات حربية (المادة ٥) .

(٣) لا يجوز لأي دولة أن تحصل على منافع إقليمية أو تجارية ، أو امتيازات في الاتفاقات الدولية التي تعقد فيما بعد (المادة ١٢) .

(٤) وأهم من هذا أن المعاهدة لا تمنع تركيا ومصر من اتخاذ الوسائل الكفيلة بالدفاع عن مصر أو حفظ النظام فيها بقواتها الذاتية ، ولا التدابير التي تراها الحكومة العثمانية لازمة للدفاع بقواتها الذاتية عن أملاكها على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر على أن يكون مفهوما أن هذه الوسائل يجب أن لا تعرقل الملاحة (المادة ١٠) ، وتنص المادة التاسعة على اتخاذ الحكومة المصرية للوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ المعاهدة ، أي حيادها في الحقيقة فلا تسمح بالعدوان على هذا الحق ، فإذا لم يتيسر لها ذلك ، فإنها تطلب معونة الحكومة العثمانية التي عليها أن تتخذ الوسائل لتلبية هذا الطلب .

وهكذا كفلت المعاهدة حياد القناة الدائم ، كما قررت أن تركيا ومصر وحدهما هما اللذان يجوز لهما اتخاذ وسائل دفاعية ، وحق مصر في الدفاع عن القناة قرره

الاتفاق العقود بين إسماعيل باشا والشركة في ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ ، إذ نص على حق الحكومة المصرية في احتلال أى جهة في الأراضي المعتبرة حرماً للقناة ، وأى موقع حربى لازم للدفاع عن البلاد على شرط أن لا يكون ذلك الاحتلال عائماً للملاحة . وهذا الحق وارد كذلك في الاتفاق الشامل العقود بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ، والذي صادق عليه سلطان تركيا بمقتضى فرمان ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ .

غير أن انجلترا كان لها تحفظ ينم عن أهدافها بالنسبة إلى المستقبل ، وهذا هو نص التحفظ :

« يعتقد مندوبو بريطانيا ، وهم يقدمون هذه النصوص للمعاهدة ، كنظام نهائى يراد به ضمان حرية استعمال قناة السويس ، أن من واجبهم تقديم تحفظ عام بشأن تطبيق هذه النصوص ، فيما إذا تعارضت مع الحالة الحاضرة المؤقتة والاستثنائية القائمة في مصر ، أو كان من شأنها عرقلة حرية العمل للحكومة البريطانية أثناء احتلال مصر بقوات صاحبة الجلالة البريطانية » . إلا أنها عادت فوافقت على المعاهدة بدون أى تحفظ بعد إتمام الاتفاق الودى مع فرنسا (١٩٠٤) ، ومعنى هذا أنها قبلت مبادئ المعاهدة التى أسلفنا الإشارة إليها .

ولما نشبت الحرب العالمية الأولى ، ارتكبت انجلترا أول خرق للوثيقة الدولية إذ أقامت قوات في منطقة القناة ، وفرضت الحصر البحرى على هذا الطريق المائى .

وفى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ وقعت معاهدة لوزان ، وبمقتضاها تنازلت تركيا عن حقوقها ودعاويها في مصر والسودان . وأهم من ذلك ما نصت عليه المادة (٩٩) من استمرار تطبيق معاهدة الآستانة ؛ ومعنى هذا أن عبء الدفاع عن القناة صار من اختصاص مصر وحدها ، ولا يجوز أن تشاركها فيه دولة أخرى بعد أن فقدت تركيا وهى الطرف الآخر ، ما كان لها من حق بهذا الصدد .

غير أننا نلاحظ في المفاوضات الكثيرة التى دارت مع مصر إصراراً من انجلترا على الاحتفاظ بقوات عسكرية في منطقة القناة ، ولهذا تضمنت معاهدة ١٩٣٦ النص الآتى ، كما ورد في المادة الثامنة :

و بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضاً طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، فإلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع فى الأراضى المصرية بحوار القنال بالمنطقة المحدودة فى ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال . ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها .

يلاحظ على هذه المادة الأمور التالية :

أولاً : أن إبقاء قوات بريطانية فى منطقة القنال ، هدم لحياذ هذا الطريق المائى ، كما أنه يكفل لـإنجلترا مزايا إقليمية خاصة ، مما يتعارض مع المادتين ١٢ ، ٣ من اتفاقية الآستانة بصفة خاصة ؛ كما أنه ليس لمصر نفسها أن تمنع حقاً كهذا .

ثانياً : إن النص على أن هذه القوات البريطانية تتعاون مع القوات المصرية ، مخالف للسادة (١٠) من الاتفاقية المشار إليها ، والذى جعلت الدفاع من حق مصر وتركيا ، ثم انفردت به مصر بعد زوال السيادة العثمانية .

ثالثاً : تنص المادة (١٠) من اتفاقية الآستانة ، على أنه يتعين على تركيا ومصر حين تتخذان تدابير دفاعية إبلاغ الدول الموقعة ، والإبلاغ معناه الحصول على موافقتها . والمادة الثانية من معاهدة سنة ١٩٣٦ ، عقدها الطرفان دون إبلاغ التعديل بشأن منطقة القنال إلى الدول ، أى استشارتها .

رابعاً : إن اتفاقية سنة ١٨٨٨ ، وثيقة دولية بين عدة أطراف ، بينما معاهدة سنة ١٩٣٦ عقدت بين طرفين فقط ، وإذن لا يمكن للأخيرة ، وهى

اتفاق ثنائى ، أن تجب المعاهدة الدولية المتعددة الأطراف ، المعقودة في

سنة ١٨٨٨ .

خامساً : وأهم من هذا أن مصر حين وقعت معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وقبلت النص

الخاص بقناة السويس ، إنما فعلت ذلك مجبرة . حيث كانت القوات البريطانية

تحتل أراضيها .

من هذا كله يتضح أن مصر وحدها ، دون أن تشاركها دول أخرى ، هي

التي يناط بها أمر الدفاع عن منطقة قناة السويس ، على أن تكون التدابير التي تتخذها لتحقيق هذا الغرض مما لا يعرقل حرية الملاحة .

وإذن فإبقاء أية قوات بريطانية على هذا النحو عمل غير مشروع من الناحية الدولية ، وعلى أساس هذه الحقائق ، فإن مما يتعارض مع حياد القناة وحق مصر في الدفاع عنها ، المقترحات التي قدمتها دول بريطانيا ، والولايات المتحدة ، وفرنسا وتركيا ، في أكتوبر من عام ١٩٥١ بشأن إنشاء قيادة متحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط ، بحيث تكون منطقة قناة السويس إحدى القواعد الدفاعية ، لأن هذه الدول لا يمكن أن تكون ممثلة للدول الموقعة على معاهدة الآستانة ، وإذن فهي تدعى لنفسها حقاً أو امتيازاً إقليمياً ، لا تبرره تلك الوثيقة الدولية .

وإذا قيل إن سلامة الملاحة في القناة والدفاع عن ذلك أمر لازم لصالح العالم ومن أجل التجارة العالمية ، فإن مصر وحدها هي التي يقع عليها العبء في نطاق هيئة الأمم المتحدة . إن ميثاق الهيئة لا يلغى من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية إلا ما يتعارض مع نصوصه ومبادئه وأهدافه ، وهذا ما لا ينطبق على اتفاقية الآستانة فهي إذن قائمة ومعترف بها وبالبدل - ادىء التي اشتملت عليها ، وكلها تنكر على بريطانيا أو غيرها المشاركة الإجبارية في الدفاع عن القناة (١) .

(١) سنعود إلى موضوع قناة السويس حين نعرض للمفاوضات التي دارت بين مصر وبريطانيا منذ ختام الحرب العالمية الأولى .

عقد الامتياز المؤرخ في ٥ يناير ١٨٥٦

الفصل الأول

نحن محمد سعيد باشا والى مصر .

حيث أننا منحنا صديقنا فردينان دى لسبس بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ حق إنشاء وإدارة شركة عالمية لحفر قناة تخترق برزخ السويس وحق استغلال هذه القناة في الملاحة الدولية ، وحق إنشاء ميناءين عند مدخل هذه القناة من جهة البحر الأبيض المتوسط ومن جهة البحر الأحمر .

وحيث أن المسيو فردينان دى لسبس التمس منا لأجل إنشاء الشركة الموضحة أعلاه بالطرق والشروط المعمول بها في مثل هذه الحالة عمل عقدينص فيه على الالتزامات والواجبات والضرائب التي سوف تقع على عاتق هذه الشركة من جهة وعلى الامتيازات التي ستمتع بها من جهة أخرى مع بيان التسهيلات التي ستمتع بها قررنا ما هو آت :

الالتزامات

بند ١ — تقوم الشركة المؤسسة بعرفة صديقنا المسيو فردينان دى لسبس بناء على عقد الامتياز الممنوح له بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ — على نفقتها الخاصة وتحت مسئوليتها وحدها بجميع ما يلزم لأجل إنشاء الأعمال المبينة بعد .

أولا : حفر قناة ملاحية بين مدينة السويس الكائنة على البحر الأحمر وبين خليج يبلوز على البحر الأبيض المتوسط .

ثانيا : حفر ترعة للرى والملاحة النهرية تربط نهر النيل بالقناة الملاحية المذكورة أعلاه .

ثالثا : إنشاء فرعين من هذه الترع للرى وتوصيل المياه العذبة إلى جهة السويس من ناحية وجهة ييلوز من الناحية الثانية .
ويجب إتمام هذه الأعمال في مدة لا تتجاوز ستة سنوات إلا إذا ظهرت موانع تسبب عنها تأخير لأسباب قهرية .

بند ٢ - للشركة الحق في تنفيذ الأعمال المنوطة بها بمعرفتها أو بواسطة مقاولين تعطى لهم هذه الأعمال بالمنافسة العامة أو بالممارسة .
وفي كل هذه الحالات يجب أن يكون أربعة أخماس العمال الذين سيقومون بتنفيذ هذه الأعمال من المصريين .

بند ٣ - يجب جعل عمق القناة الملاحية وعرضها مطابقا لبيانات اللجنة الدولية التي قامت بدرس الموضوع على الطبيعة .

وطبقا لهذه البيانات تبدأ القناة من الميناء الحالية لمدينة السويس وتمر بحوض البحيرات المرة وبحوض بحيرة التمساح وتصب في البحر الأبيض المتوسط في نقطة تنتخب على خليج ييلوز - وهذه النقطة تعين بمعرفة مهندس الشركة عند إتمام الرسومات النهائية للمشروع .

بند ٤ - تبدأ الترع المخصصة للرى والملاحة النهرية . طبقا لبيانات اللجنة الدولية المذكورة أعلاه . من نقطة قريبة من مدينة القاهرة وتمر بوادي الطميلات وتصب في القناة الملاحية عند بحيرة التمساح .

بند ٥ - يبدأ الفرعان اللذان سيخرجان من هذه الترع قبل مصبها في بحيرة التمساح ويتجه فرع منهما إلى السويس والفرع الآخر إلى ييلوز في خطوط موازية للقناة الملاحية .

بند ٦ - يجب تحويل بحيرة التمساح إلى ميناء داخلية صالحة لرسو أكبر السفن البحرية حمولة . وعلى الشركة أيضا إذا كان هناك ضرورة :

(أ) القيام بإنشاء ميناء صالحة عند مدخل القناة على خليج ييلوز .

(ب) القيام بتحسين ميناء وحوض السويس الحاليين لجعلهما

صالحين لرسو أكبر المراكب والبواخر .

بند ٧ — أعمال الصيانة اللازمة للقناة الملاحية والموانئ المتعلقة بها ولترعة الري والملاحة النهرية ولترعتين المتفرعتين منها تكون على مصاريف الشركة ويجب أن تكون كل هذه المنشآت باستمرار في حالة جيدة جداً .

بند ٨ — للملاك الذين تقع أراضيهم على ترع الري التي تنشئها الشركة الحق في أخذ المياه اللازمة لري أراضيهم من هذه الترع بشرط دفع التكاليف المقررة في البند ١٧ من هذا العقد المبين بعد .

بند ٩ — تحتفظ لنفسنا بالحق في انتخاب مندوب خاص تدفع الشركة مرتبه ، ويكون له الحق في حضور جلسات مجلس إدارة الشركة — وهو يمثل في هذا المجلس الحكومة المصرية ويحافظ على حقوقها ومصالحها في تنفيذ شروط هذا العقد — وإذا انتخبت الشركة مكانا خارج القطر لانعقاد مجلس إدارتها فيجب عليها أن يكون لها ممثل مقيم بمدينة الاسكندرية ويكون له السلطة اللازمة لضمان حسن سير العمل وضمان حسن علاقات الشركة مع حكومتنا .

الامتيازات

بند ١٠ — تمنح الحكومة المصرية للشركة بدون مقابل وبدون ضرائب كل الأراضي اللازمة لإنشاء الترع والقناة والملحقات الخاصة بها على شرط أن تكون هذه الأراضي غير مملوكة للغير .

وتمنحها أيضا بدون مقابل جميع الأراضي الصحراوية التي لا تكون مملوكة للغير والتي تقوم الشركة على نفقتها الخاصة بريها وزراعتها على شرط :

- (أ) ألا تحصل الحكومة المصرية ضريبة ما على هذه الأراضي الأخيرة لمدة عشر سنوات تبتدىء من تاريخ استغلال هذه الأراضي .
- (ب) بعد مرور هذه الفترة من الزمن تفرض الحكومة على هذه الأراضي الضرائب المقررة على الأراضي الماثلة لها في باقي مديريات

القطر المصرى وذلك فى المدة الباقية لانتهاى عقد امتياز الشركة .

(حـ) بعد انتهاء مدة عقد الامتياز بحق للشركة أيضا أو لممثلها الاحتفاظ بهذه الأراضى مع حق أخذ المياه اللازمة لديها على شرط أن تدفع للحكومة المصرية الضرائب المقررة على الأراضى الماثلة لها فى باقى أنحاء القطر .

بند ١١ — مرفق بهذا العقد الرسومات التى تبين حدود الأراضى الممنوحة من الحكومة المصرية للشركة لأجل انشاء الترعى والقناة والملحقات بالشروط المبينة فى البند العاشر أعلاه .

فالأراضى الممنوحة بدون مقابل ولا ضرائب طبقا لشروط الفقرة الأولى لانشاء الترعى والقناة والملحقات معينة على الرسم باللون الأسود . والأراضى الممنوحة لأجل استغلالها فى الزراعة مقابل دفع الضرائب حسب المقرر فى الفقرة (ب) مبينة على الرسم باللون الأزرق .

وتلغى جميع العقود السابقة لعقد الامتياز الممنوح منا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤م والتى يترتب عليها حقوق للغير قبل الشركة . أو يترتب عليها ظهور حقوق لم تكن موجودة الآن .

بند ١٢ — تسلم الحكومة المصرية للشركة إذا لزم الحال الأراضى المملوكة للغير والتى تلزم لتنفيذ المشروع على شرط أن تدفع الشركة للأهالى التعويض اللازم عن أملاكهم ويتفق وديا على قدر الإمكان على قيمة التعويضات اللازمة للاشغال المؤقت لأراضى الغير أو زرع ملكية الغير .

وإذا اختلف الطرفان على القيمة تحدد هذه القيمة بمعرفة محكمة عرفية مكونة من : مندوب عن الشركة ومندوب عن أصحاب الحق ، ومندوب معين من قبلنا وقرارات هذه المحكمة تنفذ حالا وبدون استئناف .

بند ١٣ — تمنح الحكومة المصرية للشركة طول مدة الامتياز الحق في استغلال المناجم والمحاجر التابعة للمنافع العامة بدون أى ثمن أو أى ضريبة أو أى تعويض لاستخراج المواد اللازمة لأعمال المبانى وصيانة الانشاءات الخاصة بهذا المشروع .

وهى تعفى الشركة أيضا من الضرائب الجمركية المقررة على جميع الآلات والمهمات التى تستحضر إلى الفطر المصرى من الخارج لأجل استغلال المناجم والمحاجر .

بند ١٤ — نقرر علنا — فيما يختص بنا وبورثتنا — وتحت شرط اعتماد حضرة صاحب العظمة السلطان بأن القناة الملاحية الكبرى من السويس إلى يلو ز والموانى الخاصة بها ، مفتوحة دائما فى وقت السلم كما فى وقت الحرب كتمر على الحياد لكل مركب تجارية تمر من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الأحمر أو بالعكس بدون أى تمييز أو تخصيص أو تفضيل لأى شخص أو لأى جنسية على شرط أن تدفع هذه المراكب الضرائب المقررة وتتبع اللوائح المعمول بها فى شركة القنال الدولية .

بند ١٥ — بناء على البند السابق لا يجوز لشركة القناة بأى حال من الأحوال منح أى امتياز لأى مركب كانت أو لأى شركة أو لأى شخص بدون منح مثلها لجميع المراكب ولجميع الشركات ولجميع الأشخاص الذين يكونون فى حالة مماثلة .

البند ١٦ — مدة عقد امتياز هذه الشركة ٩٩ سنة تبدأ من يوم انتهاء الأعمال الانشائية وفتح القنال للملاحة العالمية .

وعند انتهاء هذه المدة تصبح القناة ملكا للحكومة المصرية على شرط أن تقوم الحكومة بشراء جميع مهمات الشركة وممتلكاتها الخاصة ويقدر ثمنها بالممارسة حسب تقدير الخبراء .

على أنه يجوز أن يجدد عقد الامتياز لمدأخرى قدر كل منها ٩٩ سنة

وفي هذه الحالة تصبح حصة الحكومة في أرباح الشركة المحددة في
البند الثامن عشر الذي سيأتي ذكره بعد كما يأتي :

إذا جدد عقد الامتياز لمدة ثانية بعد انتهاء المدة الأولى تكون
حصة الحكومة بواقع ٢٠٪ من أرباح الشركة .

وإذا جدد لمدة ثالثة تصبح حصة الحكومة بواقع ٢٥٪ وهكذا
زيادة ٥٪ عن المدة السابقة على ألا تزيد حصة الحكومة بأي حالة من
الأحوال عن ٣٥٪ من أرباح الشركة .

بند ١٧ — لأجل تعويض الشركة عن التكاليف اللازمة للمباني والصيانة والاستغلال
التي تعهدت بدفعها طبقاً لشروط هذا العقد نصرح لها من الآن وطول
مدة عقد الامتياز المحددة في البند السابق سواء في الفترة الأولى أو
في الفترات التالية عند تجديد هذا العقد بتحصيل رسوم المرور ورسوم
الرصيف ورسوم الدليل ورسوم الانتظار من البواخر التي تمر في القنال
والموانئ التابعة له على أن تحدد هذه الرسوم بموافقتنا ويكون للشركة
حق طلب تعديلها ويشترط في تجديد هذه الرسوم ما يأتي :

(أ) أن تحصل هذه الرسوم بدون استثناء أو امتياز من كافة
البواخر التي تكون في ظروف واحدة .

(ب) النشر عن فيات هذه الرسوم قبل تطبيقها بثلاثة أشهر في
عواصم البلاد والموانئ التجارية التابعة للدول التي يمكن أن تنتفع بهذا
القيال .

(ح) ألا يتجاوز رسم المرور عشرة فرنكات على الطن حسب
الحمولة القائمة للبواخر ومثلها على كل مسافر .

(د) وللشركة الحق في إعطاء المياه اللازمة لرى الأراضي الزراعية
الواقعة على ترعة الاسماعيلية وفروعها . وتعطى هذه المياه للملاك بناء
على طلبهم نظير أجر معين يدفع للشركة سنوياً ويحدد هذا الاجر بنسبة
كمية المياه المنصرفة .

بند ١٨ — يكون للحكومة الحق في تحصيل ١٥ ٪ من قيمة الأرباح الصافية للشركة في آخر كل سنة ، وذلك نظير تنازل الحكومة عن الأراضي اللازمة لهذا المشروع ، ونظير الامتيازات الكثيرة الممنوحة للشركة والبيئة في البنود السابقة . وتقدر أرباح الشركة بمعرفة الجمعية العمومية للمساهمين .

بند ١٩ — ستُنشر بمعرفتنا قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين الذين اشتركوا بأعمالهم ومباحثهم ورؤوس أموالهم في نجاح هذا المشروع قبل تأسيس الشركة .

وبعد خصم حصة الحكومة بواقع ١٥ ٪ من الأرباح الصافية كما هو مبين في البند الثامن عشر بمنح هؤلاء الأعضاء المؤسسين نصيباً قدره ١٠ ٪ من الأرباح الباقية ، ويحفظ هذا الحق لورثتهم من بعدهم .

بند ٢٠ — بصرف النظر عن المدة اللازمة لتنفيذ هذه الأعمال ، يقوم صديقنا المسيو فردينان دى لسبس برئاسة وإدارة الشركة كمؤسس أول لها ، وذلك لمدة عشر سنوات تبتدىء من تاريخ عقد الامتياز المحدد بمدة ٩٩ سنة كما هو مبين بالبند السادس عشر المذكور سابقاً .

بند ٢١ — تعتمد القوانين المرافقة لهذا العقد ، والخاصة بتأسيس الشركة المعروفة باسم « شركة قنال السويس الملاحية الدولية » .

وهذا الاعتماد يعتبر كتصريح بتأسيس الشركة ، طبقاً لما هو متبع في حالة تأسيس الشركات المساهمة ، وتعتبر الشركة قائمة ابتداء من اليوم الذي يغطي فيه رأس المال اللازم لتأسيسها بأكمله .

بند ٢٢ — لأجل إظهار رغبتنا الأكيدة في نجاح هذا المشروع نعد الشركة بمساعدة الحكومة المصرية بكل ما يمكننا وندعو بهذا حضرات موظفي ومندوبي جميع المصالح الحكومية لإعطاء هذه الشركة كل ما يمكن من مساعدة وحماية .

ونكلف مهندسينا المسؤولين بك وموكل بك اللذين نضعهما في خدمة الشركة بالاشراف وإدارة الأعمال التي تقوم بها هذه الشركة لضمان تنفيذ اللوائح الخاصة بحسن سير العمل .

بند ٢٣ — يلغى من أمرنا الصادر بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ جميع الاحتياطات والبنود التي تتعارض مع أحكام هذا العقد الذي يعتبر وحده كعقد امتياز للأعمال المتعلقة به .

صدر بالأسكندرية بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦

إلى صديق العزيز الكريم الأصل والرفيع المقام المسيو فردينان دى لسبس حيث أنه يجب إعتناء عقد الامتياز الممنوح منا لشركة قناة السويس الدولية من عظمة سلطان تركيا فاني أسلم لك هذه النسخة المطابقة للأصل لتقوم مباشرة بتأسيس الشركة وجمع رأس المال اللازم للمشروع .
وعند صدور التصريح من الباب العالي يمكن الشركة القيام مباشرة بشق برزخ السويس .

صدر بالأسكندرية بتاريخ ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٢٧٢ هـ ،

٢٥ يناير سنة ١٨٥٦ م .

(ختم) مموالو الى

محمد سعيد باشا

قانون شركة قناة السويس الملاحية الدولية

الجزء الأول

انقضاء الشركة واغراضها - أسهمها - محل اقامتها - مدة امتيازها .

بند ١ - تشكلت من المؤسسين وحملة الأسهم المذكورين بعد شركة مساهمة اسمها شركة قناة السويس الملاحية الدولية .

بند ٢ - أغراض هذه الشركة هي .

(أ) انشاء قناة ملاحية لمرور البواخر الكبيرة بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط من السويس الى خليج بلوز .

(ب) انشاء ترعة للرى والملاحة النهرية بين النيل والقناة من القاهرة الى بحيرة التمساح .

(ج) انشاء فرعين من هذه الترعة يكون مأخذها قبل مصب الترعة في بحيرة التمساح لتوصيل المياه الى جهة السويس والى جهة بلوز .

(د) استغلال القناة والترع المبنية أعلاه والأعمال الأخرى التى تتعلق بها

(هـ) استغلال الأراضى الممنوحة للشركة من الحكومة المصرية

وكل ذلك طبقا للشروط المبينة فى عقود الامتياز الممنوحة من حضرة

صاحب السمو والى مصر بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ والمعدل بالعقد

المؤرخ فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ مع العلم بأن العقد الأول خاص بالأمر

السامى الصادر لجناب المسيو فردينان دى لسبس بانشاء وإدارة شركة

قناة السويس ، وإن العقد الثانى خاص بالأمر السامى الصادر لإيضاح

التزامات الشركة والامتيازات الممنوحة لها من قبل الحكومة المصرية ،

ولإيضاح مسألة حرية الملاحة فى القناة فى زمن السلم وفى زمن الحرب .

بند ٣ - يكون مركز الشركة المختار بمدينة الإسكندرية ومحل إقامة هيئتها

الإدارية بمدينة باريس .

بند ٤ - تعتبر الشركة قائمة من تاريخ تغطية رأس المال المقرر لها . ومدتها هي

المدة المقررة فى عقد الامتياز

بند ٥ — جميع المصاريف التي أنفقت قبل تأسيس الشركة سواء بمعرفة حضرة صاحب السمو والى مصر أو بمعرفة السيوفردينان دى لسبس الذى كان يعمل بموجب الحق المخول له من حضرة صاحب السمو والى لنجاح هذا المشروع تحدد بمعرفة مجلس الادارة الذى يقرر صرفها لأصحابها .

الجزء الثانى

رأس المال — الأسهم — الاكتتاب

بند ٦ — تحدد رأس مال الشركة بمبلغ ٢٠٠ مليون فرنكا مقسمة الى ٤٠٠٠٠٠٠٠ سهما ثمن كل سهم ٥٠٠ فرنكا .

بند ٧ — يقرر مجلس ادارة الشركة شكل الأسهم والكوبونات ويكتب عليها باللغات التركية والألمانية والانجليزية والفرنسية والاطالية اسم الشركة وتاريخ استحقاق كل كوبون .

بند ٨ — تدفع قيمة الأسهم المكتتب بها نقداً فى مركز الشركة العام بباريس أو فى احدى وكالات الشركة بمدينة الاسكندرية أو بمدينة امستردام أو بمدينة اسطنبول أو بمدينة لندن أو بمدينة نيويورك أو بمدينة سان بطرسبرج أو بمدينة فينا أو بمدينة برشلونة أو بالمدن الأخرى التى يقررها مجلس الادارة . ويقدر ثمن هذه الأسهم حسب قفل بورصة باريس أو الاسكندرية طبقاً لاختيار الشركة .

بند ٩ — تبدأ الاكتتابات بعد الاعلان بمعرفة مجلس الادارة فى جريدتين واسعتى الانتشار وتكون مدة الاكتتاب شهرين .

وفى حالة عدم وجود جرائد ينشر مجلس الادارة اعلانات عن هذا الاكتتاب فى بورصات المدن المبينة فى البند الثامن أعلاه .

بند ١٠ — إذا رأى مجلس الادارة أنه لا داعى للنشر عند فتح الاكتتاب لتوفر المبلغ المطلوب كما هو موضح فى البند ١٢ الا أنى بعد فيعطى عن الجزء الأول المطلوب تحصيله من قيمة الاكتتاب شهادات مؤقتة مكتوب

عليها أسماء المكتتبين ، وهذه الشهادات تتم بالترتيب ويكون لها كعب يحفظ بدقتر خاص وتختتم بختم الشركة ويجب أن يكون موقعاً عليها من عضوين من ادارة الشركة.

بند ١١ — يجوز بيع هذه الشهادات المؤقتة بعد تسجيل موافقة البائع والمشتري وبعد تقييد البيع في سجلات الشركة في مكاتبها بباريس وفي مكاتب التوكيلات الأخرى وفي الأمكنة التي يرى مجلس الإدارة لزومها . ويسجل تغير اسم صاحب السهم على ظهر الشهادة بمعرفة أحد رجال الإدارة . ويجوز للشركة طلب إثبات شخصية أصحاب التوقيعات ؛ أى البائع والمشتري .

بند ١٢ — على المكتتبين الأصليين أو الذين اشتروا منهم دفع ٣٠ ٪ فوراً من قيمة كل سهم من أسهمهم ، وبعد دفع ٣٠ ٪ من قيمة الأسهم يجوز استبدال الشهادات الإسمية المؤقتة بأسهم تبقى في حيازة الشركة ويعطى عنها إيصالات لأصحابها

بند ١٣ — كل قسط يسجل على الأسهم الخاصة به وبعد دفع الثمن بالتام تسلم الأسهم نهائياً لأصحابها.

بند ١٤ — كل من يتأخر في دفع الأقساط عن الميعاد المحدد لها تحسب عليه أرباح إضافية بواقع ٥ ٪ سنوياً من قيمة الأقساط المتأخرة .

ويجوز للشركة في هذه الحالة أيضاً بيع الأسهم المتأخر في تسديد أقساطها ، ولهذا الغرض تنشر نمر هذه الأسهم طبقاً لما هو مبين بالبند (٩) السابق مع لفت النظر إلى أن هذا البيع ترتب على تأخير دفع قيمة الأقساط المستحقة على الأسهم.

وبعد هذا النشر بشهرين يصبح للشركة الحق الكامل بدون الرجوع عليها بأي تعويض وبدون جواز مقاضاتها في بيع هذه الأسهم لحساب المتأخرين في الدفع تحت مسئوليتهم .

ويتم هذا البيع بواسطة أحد السماسرة المعتمدين ، سواء في بورصة باريس أو في بورصة لندن ، ويعمل عقد البيع من صورتين .

أما الشهادات التي تكون قد صرفت سابقا عن الأسهم المباعة بهذا الشكل فتصبح لاغية ، ويسلم للمشتري الجديد شهادات تحمل نفس النمرة الأولى وهي الوحيدة التي تكون معتمدة . وعلى ذلك كل شهادة لا تحمل التأشيرات اللازمة بتسديد الأقساط في مواعييدها الرسمية تصبح غير قابلة لأعمال البورصة .

ويكون للشركة مع كل ما سبق ، إذا رأت ذلك مفيدا ، حق مقاضاة المساهمين المتأخرين في تسديد أقساط أسهمهم .

بند ١٥ — المبالغ المتحصلة من البيع الذي يتم طبقا لشروط البند السابق يخصم منها قيمة المصاريف والأرباح ، وبعد ذلك إذا نقصت القيمة عن المطلوب فيطالب المتأخر بالفرق ، وإذا زادت القيمة عن المطلوب تدفع له الزيادة .

بند ١٦ — تكون الأسهم النهائية لحاملها ، ويمكن شراؤها من البورصة . وتسجل الأسهم النهائية في سجلات الشركة ، وتكون لها نمرة وكعب ويوقع عليها اثنان من المديرين أو أحد المديرين ومعه عضو من مجلس الإدارة . ويسجل اسم الشركة على هذه الأسهم .

بند ١٧ — يجوز لمجلس الإدارة التصريح بحفظ أسهم المكتتبين في خزانات الشركة العامة ، وعليه في هذه الحالة أن يقرر شكل الإيصالات التي تمنح عن ذلك ، وشروط إعادة تسليم الأسهم لأصحابها والضمانات اللازمة في مثل هذه الحالة لحفظ مصالح الشركة والمساهمين .

بند ١٨ — لكل حامل سهم الحق في حصة متساوية لقيمة السهم النسبية فيما يخص برأس مال الشركة العامل .

- بند ١٩ — لا يجوز تجزئة الاسهم . الشركة لا تعرف إلا مالكا واحدا للسهم الواحد .
- بند ٢٠ — الاسهم ملك لحاملها ، لجميع الحقوق والضرائب المقررة عليها تكون على من هي بيده .
- لكل حامل سهم حق مناقشة قوانين الشركة وحضور الجمعية العمومية للمساهمين .
- بند ٢١ — لا يجوز بأي حال من الأحوال لورثة أو دائي المساهمين مطالبة الشركة بأي بيان عن أرباحها أو عن تشغيل أسهمها أو التدخل في إدارتها ، وكل ما يمكنهم عمله للمحافظة على حقوقهم هو الإطلاع على التقارير السنوية للشركة وعلى حسابات الأرباح أو الخسائر التي تقررها جمعية المساهمين العمومية .
- بند ٢٢ — عدد الاسهم محدد بقيمة رأس المال المطلوب للشركة فقط .
- بند ٢٣ — يجوز لمجلس الإدارة التصريح بزيادة عدد الاسهم ، ولكن على شرط أن يمنح لكل المساهمين الحق في الاكتتاب بنسبة أسهمهم .

الجزء الثالث

مجلس الإدارة

- بند ٢٤ — تدار الشركة بمعزفة مجلس مكون من ٣٢ عضوا يمثلون الدول المختلفة التي يهمها هذا المشروع . ويتنخب من هذا المجلس لجنة تكلف بإدارة الشركة والبت في شئونها .
- بند ٢٥ — المديرون غير مسئولين شخصا وبسبب وظائفهم إلا عن حسن سير إدارتهم .
- بند ٢٦ — تنتخب الجمعية العمومية للمساهمين في اجتماعها الأول أعضاء مجلس إدارة الشركة .

وتحدد مدة خدمة هذا المجلس بثمانية سنوات . وعند اجتماع الجمعية العمومية في نهاية كل سنة تعمل قرعة لإخراج أربعة أعضاء وانتخاب بدلا منهم . وعلى ذلك فإن مجلس الإدارة يتجدد سنويا بمقدار ثمن العدد وذلك إلى أن تتم الدورة الثامنة . ويجوز دائما إعادة انتخاب الأعضاء الخارجين .

بند ٢٧ — في حالة خلو مكان أحد حضرات أعضاء مجلس الإدارة بسبب الاستقالة أو الوفاة يجوز لمجلس الإدارة شغل هذا المكان بعضو آخر لحين انعقاد الجمعية العمومية للمساهمين ، ولا يبقى الاعضاء المعينون بدلا من المستقلين أو المتوفين إلا لغاية نهاية المدة المحدودة لخروج من عينوا محله .

بند ٢٨ — يجب أن يكون كل عضو في مجلس الإدارة مالكا لمائة سهم غير قابلة للبيع ، وتحفظ بخزينة الشركة طول مدة إدارته .

بند ٢٩ — تحدد أتعاب المديرين بواقع ٣ ٪ من صافي أرباح الشركة سنويا أما في أثناء تنفيذ المشروع وعند الحاجة في السنوات الأولى التي تلي فتح القنال للملاحة يمنح المديرون بدلا من الأتعاب المقدرة بمبلغ ٣ ٪ من صافي الأرباح مكافأة سنوية تضاف إلى مصاريف الإدارة ، وتقدر هذه المكافأة بمعرفة الجمعية العمومية للمساهمين في أول اجتماع لها ويوزع مجلس الإدارة هذه المكافآت على حضرات المديرين بمعرفته .

بند ٣٠ — ينتخب مجلس الإدارة سنويا من بين أعضائه عضواً بوظيفة مدير عام ويجوز إعادة انتخاب المدير العام أو نواب المدير العام .

وفي حالة غياب المدير العام ونواب المدير العام يعين المجلس في كل جلسة من جلساته العضو الذي يرأس الاجتماع .

بند ٣١ — يجتمع مجلس الإدارة مرة واحدة كل شهر على الأقل ، ويجتمع عدا ذلك كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على دعوة المدير العام .

وتكون قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين .
وفي حالة التساوى يتغلب الجانب الذى فيه صوت الرئيس .
ولا يكون الاجتماع قانونياً إلا إذا حضره سبعة أعضاء على الأقل ،
وعندما يكون الأعضاء المجتمعون سبعة فقط لا تكون القرارات نافذة
إلا إذا كانت بأغلبية خمسة أصوات .

بند ٣٢ — يحضر سكرتير عام الشركة جلسات مجلس الادارة ويكون صوته استشارياً .
بند ٣٣ — تعمل محاضر رسمية لاجتماعات مجلس الادارة يوقع عليها الرئيس وأحد حضرات
الأعضاء الحاضرين . ولأجل أن يكون لهذه المحاضر قيمتها القانونية
يجب التوقيع عليها من سكرتير عام الشركة وترسل صورة من هذه
المحاضر بعد توقيع السكرتير عليها وفي مدة الثمانية أيام التالية إلى كل
عضو من الأعضاء الغائبين .

بند ٣٤ — يتمتع مجلس الإدارة بأوسع السلطات اللازمة لحسن سير أعمال الشركة
وهو يقرر المسائل التى يرى اقتراحها على الجمعية العمومية للمساهمين كما
هو مبين فى البند ٥٦ الذى سيذكر فيما بعد .

وله ان يصدر القرارات النهائية اللازمة فى الموضوعات الآتية :

- (أ) تعيين ورفق كبار الموظفين ووكلاء الشركة وتعيين اختصاصاتهم ومرتباتهم
- (ب) التصريح بدفع قيمة الأعمال المختلفة من رأس مال الشركة المؤقت
- (ج) دراسة ووضع المشروعات والرسومات والمقاييس اللازمة لتنفيذ المشروع
- (د) شراء ما يلزم للشركة بدون مناقصة
- (هـ) شراء أو بيع أو مبادلة العقارات وشراء البواخر أو المراكب أو الآلات
اللازمة لتنفيذ الأعمال أو لاستغلال المشروع
- (و) تحضير الميزانية العمومية
- (ز) تقرير وتعديل الرسوم المختلفة التى تحصل بموجب عقد الامتياز وتحديد
الشروط والطريقة التى تتبع فى التحصيل .
- (ح) التصرف فى رأس المال الاحتياطى
- (ط) التصرف فى الاحتياطى الخاص بمعاش واعانة وتشجيع موظفى الشركة
- (ي) ادارة حركة الأسهم الموجودة بمخزينة الشركة .

بند ٣٥ — يعين مجلس الإدارة الأعضاء الذين يتولون العمل باللجنة الإدارية وله أن ينتدب عضوا أو أكثر من مجلس الإدارة أو من كبار الموظفين بالحكومة المصرية أو من موظفى الشركة أو غيرهم وينحوله السلطة اللازمة لتنفيذ أى عمل محدد .

بند ٣٦ — لا يجوز توكيل أحد لينوب عن أى عضو غائب فى اعطاء صوته أثناء انعقاد مجلس الإدارة

وفى حالة ما يشمل محضر الأعمال مسائل خاصة بتعديل الرسوم أو القوانين أو بطلب سلفيات أو بزيادة رأس المال أو بطلب امتيازات إضافية أو بالاشتراك فى مشروعات جديدة أو بحل أو تصفية الشركة يجب إخطار الأعضاء الغائبين قبل ميعاد انعقاد الجلسة بمدة شهر على الأقل بالموضوع الذى سينظر فى الجلسة ودعوتهم للحضور للاشتراك فى الاقتراع أو لتقديم رأيهم كتابة إلى الرئيس الذى يتلو هذا رأى على الجلسة وبعد ذلك تؤخذ القرارات بأغلبية اصوات الأعضاء الحاضرين .

الجزء الرابع

اللجنة الإدارية

بند ٣٧ — تكون اللجنة الإدارية — المنصوص عنها فى البند ٢٤ السابق ذكره — من رئيس مجلس الإدارة ومن أربعة مديرين منتخبين .

بند ٣٨ — تجتمع اللجنة الإدارية كلما دعاها الرئيس للاجتماع لوضع القرارات اللازمة لضمان حسن سير العمل ويجب أن تجتمع هذه اللجنة مرة واحدة على الأقل كل أسبوع .

بند ٣٩ — تعمل محاضر لسكر اجتماعات اللجنة الإدارية ، ويجب التوقيع عليها من أحد المديرين الحاضرين فى الجلسة ، ولأجل أن يكون لهذه المحاضر القوة القانونية يجب التوقيع عليها من الرئيس ومن سكرتير عام الشركة .

بند ٤ . — اللجنة الإدارية لها السلطة التامة في ادارة أعمال الشركة وهي التي تأمر بتنفيذ البنود المقررة في عقد الإمتياز وتنفيذ قرارات الجمعية العمومية وقرارات مجلس الإدارة .

وهي التي تعرض على مجلس الإدارة الاقتراحات الخاصة بالموضوعات المبينة في البند ٣٤ السابق ذكره وللرئيس أو لكل اثنين أو أكثر من أعضاء هذه اللجنة الحق في تمثيل الشركة وفي العمل باسمها في كل الحالات المستعجلة والتي لا تستدعي اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين أو مجلس الإدارة ، وخصوصاً في الحالات المبينة بعد :

- (أ) تعيين أو رفت الموظفين وتحديد أعمالهم وربط مرتباتهم
- (ب) أعمال المكاتب
- (ج) لوائح ونظام العمل
- (د) ترتيب وتنظيم المصروفات
- (هـ) إدارة حركة الأرباح أو الأسهم أو الأعمال التجارية
- (و) تحصيل الرسوم وتغطية الديون وعمل الإجراءات القانونية والإدارية الخاصة بالحجوزات الاحتياطية أو بتسوية مسائل الدفع .
- (ز) تعيين المحامين اللازمين للدفاع عن الشركة أمام المحاكم أو أمام جهات الاختصاص
- (ح) إبرام الاتفاقيات ومشتري اللوازم وطرح الأعمال في المناقصة العامة ومشتري المنقولات وعقد الاتجار

أما الأعمال القضائية سواء في المطالبة بحقوق الشركة أو في حالة الدفاع عنها فيجب أن توجه بمعرفة الرئيس وأعضاء اللجنة الإدارية مجتمعين . وعلى ذلك تكون إعلانات القضايا المرفوعة من الشركة أو ضدها باسم اللجنة الإدارية .

ويجب التوقيع على قرارات اللجنة الإدارية وعلى العقود والاتفاقيات التي تبرم بمعرفة من الرئيس أو من عضوى اللجنة اللذين قاما بعمل العقد أو الاتفاقية .

- بند ٤١ — يجوز للجنة الادارية أو لرئيس مجلس الادارة اعطاء التوكيل اللازم البعض الأعضاء أو الموظفين أو عمال الشركة للتوقيع بالنيابة عنهم على العقود والاتفاقيات المبينة في البند السابق .
- بند ٤٢ — يقيم بالأسكندرية أحد مديري الشركة ويكون كوكيل عنها وكريئس لأعمالها وله السلطة الكاملة لتنفيذ الأعمال اللازمة لادارة الشركة وهو يمثل الشركة قانونياً أمام الحكومة المصرية وأمام الغير .

المجزء الخامس

الجمعية العمومية للمساهمين

- بند ٤٣ — تتكون الجمعية العمومية قانوناً من جميع حملة الأسهم .
- بند ٤٤ — لكل من يملك ٢٥ سهماً على الأقل حق حضور الجمعية العمومية ويكون الإجتماع قانونياً عند ما يبلغ عدد الحاضرين ٤٠ يحملون أسهما قيمتها توازى جزءاً من عشرين من قيمة رأس مال الشركة .
- بند ٤٥ — إذا ظهر أن الاجتماع غير قانونى عند دعوة الجمعية العمومية لأول مرة يؤجل الاجتماع لمدة شهرين على الأقل وتعمل دعوة ثانية مطابقة لما هو مذكور بالبند ٤٧ الآتى بعد وتكون مناقشات الجمعية فى هذه الحالة فى الموضوعات التى كان مقررأ مناقشتها فى الجلسة الأولى لاغير — وتكون القرارات قانونية مهما كان عدد الحضور .
- بند ٤٦ — تجتمع الجمعية العمومية كل سنة فى النصف الأول من شهر مايو وفيما عدا ذلك تجتمع بصفة استثنائية كلما رأى مجلس الادارة فائدة فى دعوتها .
- بند ٤٧ — ترسل الدعوة الخاصة بالاجتماعات العامة أو الاستثنائية قبل الميعاد المحدد لعقد الاجتماع بمدة شهرين وفى حالة اعادة الدعوة لعدم تكامل العدد القانونى كما جاء فى البند ٤٥ المذكور سابقاً تنشر الدعوة بالطريقة التى حددت للنشر عن الا كتاب فى رأس المال .

بند ٤٨ — على المساهمين لأجل أن يكون لهم حق الحضور أو يكون لهم التمثيل في الجمعية العمومية أن يحصلوا على دعوة شخصية من الشركة قبل ميعاد الاجتماع بخمسة أيام على الأقل وذلك بواسطة ايداع أسهمهم في مركز الشركة العامة بباريس أو في مكاتب التوكيل المعتمدة من مجلس الادارة في المدن المبينة في البند ٨ المذكور سابقاً .

ومجرد ايداع الأسهم يعطى الحق للمساهم في الحصول على دعوة شخصية لحضور الاجتماع . ويحق لمن يدهم هذه الدعوة الشخصية ان ينيبوا عنهم وكلاء لهم الحق الذي يقرره مجلس الادارة . وعلى الوكلاء أن يودعوا توكيلاتهم في مركز الشركة قبل ميعاد انعقاد الجمعية بخمسة أيام على الأقل ولا يجوز توكيل إلا من كان هو نفسه عضواً في الجمعية العمومية .

بند ٤٩ — يرأس اجتماعات الجمعية العمومية مدير الشركة أو أحد نواب المدير في مجلس الادارة وعند غيابهم تكون الرئاسة لأحد المديرين المعينين بمعرفة مجلس الادارة .

بند ٥٠ — تكون قرارات الجمعية العمومية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وأصوات الوكلاء القانونيين كما هو موضح بالبند (٤٨) المذكور سابقاً . وفي حالة تساوى الأصوات ترجع كفة الرئيس .

بند ٥١ — كل ٢٥ سهم تعطى الحق في صوت واحد ، ولا يجوز لمساهم واحد أن يكون له أكثر من عشرة أصوات ، سواء كمساهم أو كوكيل عن مساهمين .

بند ٥٢ — يجوز جعل الجلسة سرية بناء على طلب عشرة أعضاء .

بند ٥٣ — تدون مناقشات الجمعية العمومية في محاضر يوقع عليها الرئيس وكاتما السر والسكرتير . ويتحتم توقيع السكرتير العام للشركة على هذه المحاضر ليكون لها القوة القانونية .

بند ٥٤ — تعمل قائمة حضور لاثبات عدد الأعضاء الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية وعدد الأسهم التي يمثلها كل منهم ويثبت ذلك في محضر الجلسة .

وكذا تثبت التوكيلات المعطاة من الأعضاء الغائبين ، ويجب التوقيع على هذه القائمة من كل عضو عند دخوله الجلسة .

بند ٥٥ — يحدد مجلس الادارة الموضوعات التي تعرض على الجمعية العمومية للمناقشة ، ولا يجوز مناقشة غير هذه الموضوعات .

بند ٥٦ — يعرض على الجمعية العمومية تقارير مجلس الادارة عن حالة الشركة وأرباحها ، وتناقش اقتراحاته في حدود اللوائح والقوانين المعمول بها للمحافظة على مصالح الشركة .

ثم تنتخب الأعضاء الذين يحلون محل الخارجين من مجلس الادارة لانتهاء مدتهم وتوكل مجلس الادارة في تنفيذ قراراتها اذا كان هناك لزوم لذلك

ويجب الحصول على موافقة الجمعية العمومية في كل القرارات الخاصة بالموضوعات الآتية :

- (ا) الحصول على عقود امتيازات جديدة .
- (ب) ادماج الشركة في شركات أخرى .
- (ج) تعديل قوانين الشركة .
- (د) حل الشركة .
- (هـ) زيادة رأس مال الشركة .
- (و) عمل سلفيات للشركة .
- (ز) فتح الاعتمادات اللازمة لتنفيذ مشروعات الشركة .
- (ط) خصم المبالغ اللازمة من الارباح لأجل الاحتياطي العام .
- (ي) تحديد الأرباح التي تصرف للمساهمين سنوياً .

بند ٥٧ — لا تكون القرارات الخاصة بالموضوعات المبينة في البند (٥٦) السابق في الفقرات ا ، ب ، ج ، د ، هـ ، و معتمدة قانوناً الا اذا كان عدد الحضور يمثل عشر رأس المال على الاقل وتكون القرارات بأغلبية ثلثي أصوات الاعضاء الحاضرين الذين يجب الا يقل عددهم عن خمسين عضواً . فاذا ظهر عند اجتماع الجمعية ان هذه الشروط غير متوفرة تدعى الجمعية للاجتماع مرة ثانية طبقاً للشروط المبينة في البند (٤٧) المذكور سابقاً .

وتتخذ قرارات هذه الجمعية الثانية مهما كان عدد الحاضرين وعدد الأسهم التي يمثلونها .

بند ٥٨ — تسري قرارات الجمعية العمومية المأخوذة بالطرق القانونية على جميع المساهمين حتى اذا كانوا غائبين .

الجزء السادس

الحسابات الختامية السنوية — الاستهلاك — الارباح — الاحتياطي العام —
حصة المساهمين في الارباح

بند ٥٩ — أثناء تنفيذ المشروع يدفع سنوياً للمساهمين أرباحاً بواقع ٥ ٪ عن المبالغ المدفوعة منهم طبقاً للبند (١٢) المذكور سابقاً .

وتغطي هذه الارباح بواسطة التشغيل المؤقت لرأس مال الشركة وبعض الارباح الثانوية وعند اللزوم من نفس رأس المال .

بند ٦٠ — عند الانتهاء من تنفيذ المشروع يعمل حساب عام عن إيرادات ومصروفات الشركة في مدة التنفيذ ويعرض على الجمعية العمومية للمساهمين بمعرفة مجلس الإدارة .

بند ٦١ — عند افتتاح القنال للملاحة تمسك حسابات الدخل والمصروف في دفاتر خاصة من تاريخ ٣١ ديسمبر السابق وتكون جاهزة في الثلاثة أشهر الاولى من كل سنة . وتعرض هذه الحسابات على جمعية المساهمين العمومية التي تجتمع في بحر شهر مايو التالي .

بند ٦٢ — توزع إيرادات الشركة حسب الترتيب الآتي :

(أ) يخصم منها المصروفات التي لزمّت للصيانة والاستغلال والإدارة وباقي مصروفات الشركة

(ب) تسدد منها أرباح السلفيات التي يمكن أن تكون عملت قد أثناء التنفيذ كما تسدد منها قيمة هذه السلفيات .

(ج) يدفع ٥ ٪ / . لتغطية حساب الاسهم المستهلكة ولدفع أرباح الاسهم

الغير مستهلكة بواقع ٢٥ فرنكا للسهم الواحد . اما المبالغ المتجمدة بسبب عدم دفع أرباح الاسهم المستهلكة فيجب فتح حساب خاص لها باسم رصيد الاستهلاك المبين في البند ٦٦ التالى .

(د) يدفع منها مبلغ يوازى ٠.٤ / من قيمة رأس مال الشركة لحساب رصيد الاستهلاك .

(هـ) يخصم منها للاحتياطى العام لاجل المصاريف الغير منظورة كما هو مبين فى البند ٦٩ التالى وما يزيد بعد ذلك يعتبر الارباح الصافية للمشروع

بند ٦٣ — توزع الارباح الصافية للمشروع بالطريقة الآتية :

(ا) يدفع ١٥ ٪ منها للحكومة المصرية

(ب) يدفع ١٠ ٪ منها للأعضاء المؤسسين

(جـ) يدفع ٣ ٪ منها لأعضاء مجلس الإدارة

(د) يدفع ٢ ٪ منها لحساب المعاشات والاعانات والتعويضات والمكافآت لموظفي الشركة طبقا لقرارات مجلس الإدارة

(هـ) يدفع ٧٠ ٪ منها كإرباح توزع على حملة الأسهم سواء منها المستهلكة أو الغير مستهلكة

بند ٦٤ — تصرف الأرباح المخصصة للأسهم من مكتب الشركة العام بباريس أو من مكاتب التوكيل المعتمدة من مجلس الإدارة فى المدن المبينة فى البند ٨ المذكور سابقا .

وتصرف الأرباح على دفعتين : دفعة فى أول شهر يولية ودفعة فى أول شهر يناير من كل سنة أما حصص الأسهم المستهلكة فتصرف فى أول شهر يوليو من كل سنة .

ومع ذلك يجوز لمجلس الإدارة التصريح بصرف شئ من حصص الأسهم المستهلكة فى أول شهر يناير ويعلن عن مواعيد الصرف بواسطة النشرات المبينة فى البند ٩ المذكور سابقا .

بند ٦٥ — الأرباح وحصص الاسهم التى لا تطالب بها الشركة فى بحر ٥ سنوات بعد تاريخ الإعلان عن ميعاد صرفها تعود للشركة .

بند ٦٦ — تستهلك أسهم الشركة في بحر ٩٩ سنة طبقاً لقائمة الاستهلاك المراقبة لهذه اللائحة .

وتغطي قيمة الأسهم المستهلكة ، كما ذكر في البند ٦٢ سابقاً ، بدفع ٤٠ ٪ من قيمة رأس مال الشركة سنوياً ، وبدفع ٥ ٪ من إيرادات الشركة السنوية .

وإذا حصل في سنة أو أكثر من السنين أن إيرادات الشركة كانت غير كافية لتغطية حساب الأسهم المستهلكة ، فيدفع الفرق من الإيرادات في السنين التالية ، قبل خصم أى شيء منها لحصص الأسهم المستهلكة .

وتسحب نمر الأسهم المستهلكة سنوياً بواسطة القرعة التي تعمل علناً كل سنة في مركز الشركة في المواعيد وبالطريقة التي يقررها مجلس الإدارة .

بند ٦٧ — تعلق نمر الأسهم المستهلكة بواسطة النشر عنها بالطريقة المبينة في البند ٩ المذكور سابقاً .

بند ٦٨ — تصرف قيمة الأسهم المستهلكة في المراكز المحددة لدفع الأرباح وحصص الأسهم والمبينة في البند ٦٤ المذكور سابقاً .

ويكون لحملة الأسهم المستهلكة نفس الحقوق المخولة لحملة الاسهم التي لم تستهلك بعد فيما عدا قيمة الأرباح بواقع ٥ ٪ التي صرفت لهم .

بند ٦٩ — يكون الاحتياطي العام المنوّه عنه في الفقرة (هـ) من البند ٩٢ المذكور سابقاً بواسطة خصم ٥ ٪ من الإيرادات السنوية بعد تنزيل قيمة الالتزامات المذكورة في الفقرات ا ، ب ، ج ، د من نفس البند .

وعندما يصل الاحتياطي العام إلى مبلغ خمسة ملايين فرنك يجوز للجمعية المساهمين العمومية بناء على اقتراح مجلس الإدارة تخفيض قيمة ما يحجز ، أو عدم حجز شيء بالمرّة لاجل هذا الاحتياطي . ويعاد الحجز

ثانياً بالطريقة المبينة سابقاً ، إذا نقصت قيمة الاحتياطي عن خمسة مليون فرنكا .

بند ٧٠ — الحصة المخصصة للأعضاء المؤسسين في أرباح الشركة السنوية والمبينة في هذه اللائحة تمثل بواسطة أسهم خاصة يحدد عددها وطبيعتها وشكلها بمعرفة مجلس الإدارة .

وعلى العموم كل ما هو موضح في البنود ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ المذكورة سابقاً ، والخاصة بالأسهم العادية يعمل به أيضاً في الأسهم الخاصة بالأعضاء المؤسسين الذين يكون لهم نفس الحقوق المخولة للمساهمين الآخرين في أرباح الأراضي الداخلة ضمن نطاق عقد الامتياز .

الجزء السابع

تعديل القوانين - التصفية

بند ٧١ — إذا دلت التجارب على وجوب إدخال تعديلات أو تغييرات أو إضافات على هذه القوانين الحالية تقرر الجمعية العمومية ذلك بالطريقة المبينة في البند ٥٧ المذكور سابقاً . ولا تعتمد قرارات الجمعية العمومية في هذه الحالة إلا بعد اعتماد الحكومة المصرية لها . ويكون لمجلس الإدارة الحق التام من الآن وبأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين في اجتماع خاص في تنفيذ التعديلات التي ترى الحكومة المصرية إدخالها على قرارات الجمعية العمومية .

بند ٧٢ — في حالة حل الشركة تقرر الجمعية العمومية بناء على اقتراح مجلس الإدارة الطريقة التي تتبع سواء في حل الشركة أو في إعادة تكوين شركة جديدة .

الجزء الثامن

الحقوق القضائية — الاختلافات

بند ٧٣ — حيث أن الشركة تكونت بناء على اعتماد الحكومة كشركة مساهمة وبنفس النظام الذى تقرر به الحكومة الفرنسية الشركات المساهمة المماثلة لها فيطبق عليها إذن نفس النظام القضائى الذى يطبق على الشركات المساهمة بفرنسا .

ومع أن مركز الشركة الرسمى بمدينة الإسكندرية تتخذ الشركة لنفسها محلاً مختاراً لأعمالها القضائية فى مركزها الإدارى بمدينة باريس حيث يجب أن تباشر جميع الشئون القضائية .

بند ٧٤ — كل خلاف ينشأ بين أعضاء الشركة بسبب تنفيذ هذه القوانين يفصل فيه بطريقة التحكيم . ويمكن استئناف الحكم أمام محكمة الاستئناف بباريس .

بند ٧٥ — لا يمكن أن توجه تهمة الإخلال بمصلحة الشركة العامة ضد مجلس الإدارة أو ضد أحد أعضاء مجلس الإدارة إلا باسم المساهمين جميعاً ، وبناء على قرار تتخذه الجمعية العمومية .

فكل مساهم يريد إثارة مثل هذا الموضوع يجب عليه إخطار مجلس الإدارة عنه قبل ميعاد عقد اجتماع الجمعية العمومية بمدة ١٥ يوماً على الأقل ، ويجب أن يوقع على عريضة الاتهام من عشرة مساهمين لهم حق حضور الجمعية العمومية . وفى هذه الحالة يجب على مجلس الإدارة طرح الموضوع على الجمعية العمومية . فإذا رفضت الجمعية هذه التهمة لا يجوز لأى مساهم رفع الموضوع إلى القضاء . وإذا وافقت عليها تعين عضواً أو أكثر لرفع الموضوع إلى القضاء .
وترسل الإعلانات الخاصة بموضوع هذا التقاضى إلى أعضاء مجلس الإدارة المتهمين فقط .

المجزء التاسع

ممثل الحكومة المصرية في الشركة

بند ٧٦ — يكون للحكومة المصرية مندوب يمثلها في مجلس إدارة الشركة. ويحق لهذا المندوب أن يطلع على كافة أعمال الشركة وأن يقوم بكل الإجراءات اللازمة لتأدية وظيفته وللتأكد من قيام الشركة بتنفيذ الالتزامات المبينة في عقد الامتياز .

المجزء العاشر

إجراءات مؤقتة — أول مجلس إدارة للشركة

بند ٧٧ — بالخالفه لأحكام البنود ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٥٦ المذكورة سابقاً ، وتنفيذا لما هو مقرر في البند ٢٠ من عقد الامتياز يتكون مجلس الإدارة من الاعضاء الآتى ذكرهم ، وذلك لمدة تنفيذ المشروع ولمدة الخمس سنوات الأولى لافتتاح القنال للملاحة الدولية .

أسماء الأعضاء : المسيو فردينان دى لسبس . . . الخ .

وبصرف النظر عن اختصاصات مجلس الإدارة المقررة في البندين ٣٤ ، ٣٥ من هذه الشروط يتمتع مجلس الإدارة المكون بالطريقة المذكورة في هذا البند بكافة الاختصاصات اللازمة لتنفيذ المشروع . ولهذا الغرض له أن يختار الطريقة التي يراها أكثر فائدة سواء فيما يختص بشراء الأرض أو بيعها أو بشراء الأدوات أو بتنفيذ الاعمال أو بتوريد المعدات من كل نوع . وله الحق في طرح كل أو بعض الاعمال في المناقصة العامة وفي مشتري المنقولات أو الاملاك اللازمة لحفر الترع وملحقاتها المقررة في عقد الامتياز . كما أن له الحق أيضاً في التصريح بالقيام بالاعمال اللازمة لتنفيذ المشروع بالمقطوعية أو بالممارسة في كل

أو بعض المشروع .
ومجوز لأول مجلس إدارة في المدة المحددة له في هذا البند شغل مكان
أى عضو يخلو بأى سبب كان .

الجزء الحادى عشر

النشر

بند ٧٨ - جميع الحقوق معطاة لحامل هذا القانون لنشره بمدينة الإسكندرية أو
فى أى مكان آخر يراه لازماً .

* * *

نحن محمد سعيد باشا والى مصر :

بعد اطلاعنا على قانون شركة فناة السويس الملاحية الدولية وملحقاته الذى قدم
لنا بمعرفة السيوفردينان دى لسبس والذى احتفظنا بأصوله المحتوية على ٧٨ بنداً
فى قلم المحفوظات الخاص بنا .

تقرر اعتماد هذا القانون ، ونأمر بأن يضم إلى عقد الامتياز ودفتر الشروط
المنوح منا للشركة بتاريخ اليوم .

صدر بالإسكندرية بتاريخ ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٢٧٢ هـ ، الموافق ٥ يناير
سنة ١٨٥٦ م .

(ختم)
سمو الالى
محمد سعيد باشا

مذكرة العمل

الصادرة بتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦

بند ١ — تقدم الحكومة المصرية العمال اللازمين لتنفيذ مشروع قنال السويس ،
ويتفق على عدد العمال اللازمين مع باشمهندس الشركة طبقاً لاحتياجات
العمل .

بند ١٠ — تصرف الحكومة بناء على طلب الشركة جميع المقاطف والفؤوس
والأدوات اللازمة لنقل الأتربة ، وكذا البارود اللازم لعمل الألغام
في المهاجر بالسعر الذي تشتريه به الحكومة . وعلى الشركة تقديم
طلباً عما يلزم لها من الأدوات قبل ميعاد العمل بثلاثة أشهر
على الأقل .

اسماعيل باشا وقناة السويس

على أثر اعتلاء اسماعيل باشا العرش سعى إلى تخفيف الشروط الفادحة التي تضمنها عقد الامتياز ، مراعيًا في ذلك المصلحة العامة للبلاد ، ففي ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ اتفق مع الشركة على أن تقوم الحكومة بإنشاء الترعة العذبة من النيل حتى وادي الطميلات وربطها بذلك الجزء الذي أنشأته الشركة ممتدا من ترعة الوادي الى القناة ، وذلك كي يحول دون نزع ملكية أراضي الأفراد .

ثم تقدم بمطالب أخرى الى الشركة ، ودب الخلاف بين الطرفين وأخيراً تم الاتفاق على تحكيم الإمبراطور نابليون الثالث الذي أصدر قراره في ٦ يولييه من عام ١٨٦٤ :-(١)
(١) إبطال حق الشركة في مطالبة الحكومة بتقديم العمال المصريين ، والزام الحكومة المصرية في مقابل ذلك بدفع تعويض مالي الى الشركة قدره ٣.٨ مليون من الفرنكات .

(٢) تنازل الشركة عن كل حق في ترعة المياه العذبة ، وتلتزم الحكومة باتمامها على أن تحتفظ الشركة بحق الانتفاع منها . ومقابل هذا التنازل تلتزم الحكومة المصرية بدفع تعويض الى الشركة قدره ١٦ مليون فرنكا .

(٣) جعل الأراضي المملوكة للشركة واللازمة للمشروع ٢٣.٠٠٠ هكتار تقريباً ، منها ١٠.٢٦٤ هكتاراً على جانبي القناة البحرية وملحقاتها ، ٩.٦٠٠ هكتار للترعة العذبة ، وثلاثة آلاف هكتار لمباني الشركة .

(٤) إعادة الاراضي الأخرى التي اتضح عدم لزومها للمشروع ومساحتها ٦٠.٠٠٠ هكتار ، مقابل تعويض تدفعه الحكومة وقدره ٣٠ مليون فرنك .

وعقد اسماعيل اتفاقاً آخر مع الشركة في ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ ويقضى بما يأتي :-(٢)

(١) تحديد مواعيد الأقساط المقدرة لأداء قيمة التعويضات المحكوم بها للشركة ..

(٢) استعمال الأراضي المخصصة للشركة بصفة ملحقات القناة الملحة .

(١) عبد الرحمن الرافعي بك : عصر اسماعيل ، الجزء الأول (١٩٤٨) ص ٩١ .
(٢) المصدر السابق ص ٩٤ .

(٣) التنازل للحكومة عن ترعة المياه العذبة مع الأراضي والمباني والأعمال الفنية التابعة لها ، على أن تدفع لها الحكومة ثمن هذه المباني .

(٤) بيع أراضي تفتيش الوادي للحكومة بثمن قدره ١٠ مليون فرنك .

(٥) حق الحكومة في احتلال أى جهة في الاراضى المعتبرة حرما للقناة وأى موقع حربى لازم للدفاع عن البلاد على شرط أن لا يكون ذلك الاحتلال عائقا للملاحة .

(٦) شغل الحكومة ماتراه من تلك الاراضى ببيان تنشئها للمصلحة العامة كالبريد والشكنات والجمارك وغيرها ، على شرط مراعاة كل ما تقضى به ضرورة الانتفاع بالقناة ، وان تدفع للشركة المبالغ التى تكون قد صرقها على تلك الامكنة .

وتضمن الاتفاق الشامل المعقود في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ الشروط الواردة في عقد الامتياز ، الى جانب التعديلات الاخرى التى طرأت عليه . وهذا الاتفاق صادق عليه الباب العالى بمقتضى فرمان الصادر في ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ . وفى الاتفاق المعقود مع الشركة في ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ اعلى الامتياز الممنوح للشركة بشأن اعفاء مستورداتها من الخارج من الرسوم الجمركية ، وقبلت الشركة ان تشتري الحكومة كافة المباني التى أقامتها الشركة على البرزخ ؛ كما تم الاتفاق على جعل الاراضى الملحقه بالفنال كأملك مشتركة بين الحكومة والشركة . ومقابل هذا دفعت الحكومة المصرية تعويضا قدره ثلاثون مليوناً من الفرنكات .

الكتاب فى الأسهم

فتح باب الاكتاب فى أول نوفمبر سنة ١٨٥٨ وأقفل فى ٣٠ من الشهر نفسه ، وكان توزيع الاسهم على هذا النحو :

الحكومة الفرنسية	٢٠٧١١١ سها
الحكومة المصرية	» ١٧٧٦٤٢
حكومة البندقية	» ١٢٨٣
حكومة يدمنت	» ١٢٣٥٣

والباقي اكتسبت فيه الحكومتان الهولندية والأسبانية .

ودفع سعيد باشا ثمنا للأسهم التي اشتريتها مصر ٣٤٦٦٠٠٠ جنيه ، ثم بيع من هذا العدد ١٠٤٠ سها فصار الباقي ١٧٦/٦٠٢ سها وهذه الحصة من أسهم الشركة باعها اسماعيل الى الحكومة البريطانية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ بمبلغ قدره ٣٩٧٦٦٤٠٠ جنيه ، وتعهدت الحكومة المصرية أن تدفع سنويا لمدة ١٩ سنة مبلغا قدره ١٩٨٨٢٨ جنيه مقابل فائدة الأسهم وكان اسماعيل قد رهنها من قبل . وقد علقت صحيفة التيمس على عملية الشراء من جانب بريطانيا بقولها .^(١)

« ان الجمهور في هذا البلد وغيره سينظر الى هذا العمل الخطير الذي قامت به الحكومة الانجليزية من نواحيه السياسية لا التجارية . سيعده مظاهرات وشيئا أكثر من مظاهرات . سيعده اعلانا لنياتنا وشروعا في العمل على تحقيقها . إن من المستحيل ان نفكر في شراء أسهم قناة السويس منفصلا عن علاقة انجلترا المستقبلية بمصر ، أو أن نفكر في مصر منفصلا عما يحوم حول الدولة العثمانية من المخاوف . فاذا أدت القلاقل أو الاعتداء الخارجي أو فساد الادارة الداخلي الى انهيار الدولة العثمانية ماليا أو سياسيا فقد نضطر الى ان نحتاط للمحافظة على سلامة ذلك الجزء من أملاك السلطان ، الذي تربطنا به علاقة قوية » .

أما حصة مصر وقدرها ١٥ ٪ من صافي الارباح فقد بيعت في مارس سنة ١٨٨٠ بمبلغ قدرة ٨٨٠٠٠٠ جنيه الى البنك العقاري الفرنسي الذي أنشأ شركة خاصة لاستغلالها تعرف باسم :

**Société Civile Pour le Recouvrement du Canal Maritime de Suez
Attribuè au Gouvernement Egyptien**

(١) نبودور روزشتين : تاريخ المسألة المصرية (الترجمة العربية) ص ٩ .

أرقام عن القناة ١ — النفقات التي تكبدتها مصر^(١)

جنيه	
٣٤٢٩٠٠٠	قيمة أسهم مصرفي القناة .
٣٣٦٠٠٠٠	قيمة التعويضات المحكوم بها للشركة .
٠٤٠٠٠٠٠	ثمن أراضي تفتيش الوادى .
١٢٠٠٠٠٠	تعويض للشركة طبقاً لاتفاق ٢٣ ابريل سنة ١٨٩٩ .
١٢٠٠٠٠٠	نفقات انشاء التربة العذبة .
١٤٠٠٠٠٠	نفقات حفلات افتتاح القناة .
٥٨١٤٠٠٠	فوائد ومسمرة ونفقات التحكيم وما الى ذلك .
١٦٨٠٠٠٠	الجملة .

(٢) أرباح حصة مصر (١٥ . / . من الأرباح)

ربحت الشركة التي يبعث لها حصة مصر كثيراً فقد بلغ ما جنته سنة ١٩٢٨ ما مقداره ١١٠٠٦٣١٧٤٦ ر. من الفرنكات الذهب مع أنها اشترت الحصة بمبلغ ٢٢ مليون فرنكا .

(٣) حول أسهم مصر المباعة

اشترتها الحكومة الانجليزية بمبلغ ١٠٠ مليون فرنك فوصلت قيمتها الى ٨٠٠ مليون فرنك سنة ١٩١٠ أى حوال ٣٢ مليون جنيه . وبلغت القيمة ٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٢٩ وبلغت الأرباح التي حصلت عليها الحكومة الانجليزية لغاية آخر سنة ١٩٢٩ ما مقداره ٠ . ٠ ٣٨٦٠٠٠ جنيه .

(١) عبد الرحمن الرافعي بك : عصر إسماعيل ، مصدر سابق ، ص ١٠٠ - ١٠١ .

معاهدة الأستانة (٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨)

المادة ١ — تكون الملاحة حرة في قناة السويس البحرية ، وتباح الملاحة فيها وقت الحرب ووقت السلم على السواء لجميع السفن التجارية أو الحرية دون تمييز بين الدول ولهذا فان الدول المتعاقدة تتعهد بأن لا تعرقل باية طريقة حرية استعمال القناة في وقت الحرب أو في وقت السلم ولا تخضع القناة مطلقا للحصر البحرى

المادة ٢ — تعترف الدول المتعاقدة بأهمية ترعة المياه العذبة للقناة البحرية . ومن ثم تقرر تعهدات الجناح الخديوى مع شركة قناة السويس العمومية ، فيما يختص بترعة المياه العذبة ، تلك التعهدات المنصوص عليها في الاتفاق المؤرخ في ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ والتي تتكون من مقدمة وأربع مواد وتتعهد الدول أن لاتمس سلامة هذه الترعة أو أحد فروعها بحيث تبقى بمأمن من أى شروع فى ردمها .

المادة ٣ — تتعهد الدول المتعاقدة أيضا بأن لا تتعرض بسوء للبهائم أو المباني أو المنشآت أو سائر متعلقات القناة البحرية أو ترعة المياه العذبة

المادة ٤ — بما أن القناة تبقى مفتوحة وقت الحرب ، وتباح حرية الملاحة فيها حتى للبوارج الحرية التابعة للدول المحاربة ، حسب نص المادة الأولى من هذه المعاهدة فان الدول المتعاقدة تتعهد بعدم استعمال أى حق للحرب وعدم القيام بأى عمل عدائى ، أو أى عمل من شأنه أن يعوق حرية الملاحة فى القناة ، أو فى أحد موانئها وفى منطقة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ ، حتى ولو كانت السلطنة العثمانية هى إحدى الدول المحاربة .

وليس للبوارج الحرية التابعة للدول المحاربة أن تمتاز فى القناة أو فى أحد موانئها الا فى حدود ما تقتضيه الضرورة ، وعليها أن تجتاز القناة بأسرع ما يمكن بحسب

اللوائح المعمول بها ، وبدون أن تقف بها إلا بما تقتضيه ضرورات خدمة السفينة ، ويجب أن لا تتعدى مدة اقامتها في بور سعيد أو في ميناء السويس مدة أربع وعشرين ساعة إلا في الأحوال القهرية ، وفي مثل هذه الحالة يجب أن تغلق هذه السفينة في أول وقت ممكن . ويجب في حالة مرور عدة سفن حربية معادية في القناة أن تمر أربع وعشرون ساعة بين خروج إحدى هذه السفن من الميناء وبين اقلاع سفينة معادية لها من نفس الميناء .

المادة ٥ — لا يجوز في وقت الحرب للدول المحاربة أن تنزل في القناة وموانئها أو تنقل منها جنودا أو ذخائر أو مهمات حربية . ولكن عندما تعترض السفن عوائق مفاجئة في القناة تعوق سيرها فإنه يمكن ازال أو نقل جماعات مجزأة من الجند في القناة وموانئها بشرط أن لا يزيد كل جماعة منها على ١٠٠٠ رجل مع ما يناسب هذا العدد من مهمات الحرب .

المادة ٦ — تخضع غنائم الحرب للنظام المتبع في هذا الصدد بالنسبة للسفن الحربية للدول المحاربة .

المادة ٧ — لا يجوز للدول أن تبقى أية بارجة حربية لافي مياه القناة ويدخل فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة .

ومع ذلك فإن الدول تستطيع أن تبقى في مينائي بورسعيد والسويس بوارج بشرط أن لا يزيد عددها على اثنين لكل دولة ، ولا يخول هذا الحق للدولة المحاربة .

المادة ٨ — يعهد لممثلي الدول الموقعة على هذه المعاهدة في مصر ملاحظة تنفيذ احكامها وفي كل الأحوال التي تصبح فيها سلامة القناة أو حرية الملاحة فيها مهددة يجتمع هؤلاء الممثلون بناء على دعوة ثلاثة منهم وتحت رئاسة عميدهم لاتخاذ الملاحظات والمعاينات اللازمة وعليهم أن يحيطوا بالحكومة المصرية علما بالخطر الذي لاحظوه لكي تتخذ هي الوسائل التي تكفل حماية القناة وضمان حرية الملاحة فيها .

وعلى كل حال فعليهم أن يعقدوا اجتماعا مرة في كل سنة ليتأكدوا من حسن تنفيذ هذه المعاهدة وتعقد هذه الاجتماعات السنوية برئاسة مندوب خاص تعينه لهذا

الغرض حكومة السلطنة العثمانية ويمكن أن يحضر هذه الاجتماعات مندوب من قبل الخديو وله أن يرأسها في حالة غياب المندوب العثماني .

ويحق لهؤلاء الممثلين أن يطلبوا إزالة أي بناء أو تفريق أي حشد على إحدى ضفتي القناة يكون الغرض منه أو تكون نتيجته عرقلة حرية الملاحة وسلامتها في القناة المادة ٩ — تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة وذلك في حدود سلطتها المخولة لها بموجب الفرمانات وعلى النحو المقرر في هذه المعاهدة وفي حالة ما اذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك فعليها أن تطلب معاونة الحكومة العثمانية التي عليها أن تتخذ الوسائل لتلبية هذا الطلب وتجبر بذلك الدول الموقعة على تصريح لندن المعقود في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ وتبادل الرأي معها عند اللزوم في هذا الموضوع .

ولا تمنع نصوص المواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ من الاجراءات التي يمكن اتخاذها تنفيذا لهذه المادة .

المادة ١٠ — وكذلك فإن نصوص المواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ لا تمنع من اتخاذ الوسائل التي يرى جلاله السلطان وسمو الخديو في حدود الفرمانات المخولة له ضرورة اتخاذها لضمان الدفاع بقواتهما الذاتية عن مصر أو حفظ النظام العام فيها .

وفي هذه الحالة تحيط الحكومة العثمانية الدول الموقعة على تصريح لندن علما بذلك ومن المتفق عليها أيضا أن نصوص المواد الأربع سالفة الذكر لا تمنع بحال ما الوسائل التي تراها الحكومة العثمانية ضرورة لتأمين الدفاع بقواتها الذاتية عن ممتلكاتها الواقعة على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر .

المادة ١١ — إن الوسائل التي تتخذ بمقتضى نصوص المادتين ٩ ، ١٠ من هذه المعاهدة يجب أن لا تعرقل حرية الملاحة في القناة .

وفي هذه الأحوال فإنه يبقى محظورا إقامة الحصون الدائمة التي تقام على خلاف نص المادة الثامنة من هذه المعاهدة .

المادة ١٢ — تتعهد الدول المتعاقدة بأنها تطبقا لمبدأ المساواة في حرية الملاحة

في القناة الذي يعتبر ركنا هاما من اركان هذه المعاهدة بأن لاتسمى احداها للحصول على منافع إقليمية أو تجارية أو امتيازات في الاتفاقات الدولية التي قد تعقد فيما بعد خاصة بالقناة مع الاحتفاظ للدولة العثمانية بحقوقها الإقليمية .

المادة ١٣ — فيما عدا الالتزامات الموضحة صراحة في نصوص هذه المعاهدة فلا تمس حقوق جلالة السلطان ولا الحقوق والحصانات والضمانات التي لسمو الخديو بمقتضى الفرمانات

المادة ١٤ — تتفق الدول المتعاقدة على أن التعهدات المنصوص عليها في هذه المعاهدة لا تكون موقوتة بالمدة المقررة لامتياز شركة قناة السويس

المادة ١٥ — شروط هذه المعاهدة لا تمنع من اتخاذ الوسائل الصحية المعمول بها في القطر المصري .

المادة ١٦ — تعهد الدول المتعاقدة بأن تحيط الدول التي لم توقع على هذه المعاهدة علما بأحكامها وأن تسعى لديها للموافقة عليها .

المادة ١٧ — يحصل التصديق على هذه وتبادل التصديقات في الاستانة في مدة شهر أو أقل من ذلك إذا أمكن .

الفصل الخامس

وحدة وادى النيل

١٨٢٠ - ١٨٩٩

١ - التحقيق :

إن امتداد نهر النيل من وسط القارة الإفريقية حتى مصبه في البحر المتوسط ، ماراً بالأقاليم السودانية والمصرية ، أوجد دائماً رابطة اقتصادية قوية ، ولهذا ترجع عملية تحقيق الوحدة السياسية بين مصر والسودان إلى العصور القديمة على يد الفراعنة . ولما تم الفتح العربى لمصر تسربت القبائل العربية إلى السودان حيث نلقى الأثر واضحاً وقائماً حتى اليوم في ناحيتين هما الإسلام واللغة العربية ، كما هو الشأن بالنسبة إلى مصر ذاتها . وبالرغم من ضعف الرابطة السياسية نوعاً في العصر العثمانى فإن العلاقات التجارية بين شطرى وادى النيل كانت نشيطة ، وكانت قوافل التجارة تسير بانتظام .

فلما استقر الأمر لمحمد على فى مصر أخذ يوجه جهوده نحو إعادة الوحدة السياسية وتحقيق النظام والاستقرار فى الجزء الجنوبى من وادى النيل وإدخال مقومات الحضارة العربية الحديثة ، ليكون ذلك كله أساساً لتنمية ودعم الوحدة الاقتصادية لصالح الإقليم بأسره . وخرجت قوة برياسة ابنه إسماعيل متجهة صوب دنقلة ، حيث حطمت قلوب الممالك الهاربة ، فى نوفمبر سنة ١٨٢٠ ، ثم واصلت السير جنوباً فتم لها إخضاع بلاد النوبة ومملكة سنار . وكذلك تمكنت قوة أخرى من امتلاك كردفان ، وأنشأ المصريون مدينة الخرطوم واتخذوا منها عاصمة للسودان .

ولقد كانت هذه العملية وسيلة لانتشار النظام والأمن ، ودخول عناصر الحضارة

الحديثة ، فقسمت البلاد إلى وحدات إدارية ، وتقل إليها محمد علي « كثيرا من الحيوانات الأنيسة والنباتات النافعة والبذور النادرة فتحسنت بذلك الزراعة في هذه البلاد . ونشر فيها أصول الصناعة فتقدمت التجارة . . . وزادت تجارة السودان بالمواصلات التي حصلت مع بلاد أواسط إفريقية فكثر في الخرطوم توارد التبر وريش النعام والعاج والصمغ واستخدم العزيز (أي محمد علي) أيضاً كثيرا من علماء المعادن للبحث عن أجودها في أراضى مصر والسودان » (١) .

وقد توجه محمد سعيد باشا إلى زيارة السودان في أوائل سنة ١٨٥٧ وأمر بحفض الضرائب ، « وسن لتلك البلاد نظاما مخصوصا لاصلاحها وتنفيذ تلك الاصلاحات في أوقاتها أبطل وظيفة الحاكم العام وقسم السودان إلى خمس مديريات مستقلة الإدارة عن بعضها وهي سنار وكردفان والتاكة وبربر ودقوله وجعل للبحر (النيل) الأبيض مديرا خاصا . وأمر بإنشاء محطة عسكرية على نهر صوبات لمنع الاتجار بالرقيق . وأنشأ أيضا محطات في صحراء كروسكو لتوصيل الأخبار والبريد بسرعة » (٢) .

ويحدثنا المصدر المشار إليه أن سعيد باشا بعد عودته من السودان ، أمر المسيو موجيل بدراسة الوسائل الكفيلة بتسهيل الاتصال بين وادى حلفا والخرطوم ، اما بخطط حديدى أو شق خليج للملاحة ، ورأى ذلك المهندس أفضلية الوسيلة الأولى ولكن حال دون تحقيق ذلك ما يتطلبه مثل هذا العمل من نفقات كبيرة .

وهكذا نرى أن مصر في عهد سعيد قد وضعت أساس المشروع الذى نفذ بعد ما يقرب من نصف قرن ، على اعتبار أن المواصلات من أكبر العناصر التي تزيد من قوة الروابط الاقتصادية والسياسية .

ولقد كان من أثر ذلك الاهتمام الذى أبداه سعيد بالسودان أن سافر إليه عدد من العلماء أمثال مزنجر واستيدز وباير من وكزلباخ لارتياح تلك المجاهل ، كما خرج صمويل بيكر من زنجبار ، في صحبة سبيك وجرانت ، متجها نحو منابع النيل . وهكذا أتاحت الادارة المستنيرة السبيل أمام العالم ليزيد من معلوماته عن الأحوال الجغرافية والاقتصادية في تلك المناطق .

(١) إسماعيل سرهنك باشا : حقائق الأخبار عن دول البحار ، ج ٢ ص ٢٣٣ - ٢٣٤

(٢) شرحه

فلما جاء اسماعيل باشا واصل انتهاج الطريق ذاته وبذل أكبر الجهد وأكثر المال من أجل توسيع نطاق الوحدة بين القطرين ودعمها من النواحي السياسية والاقتصادية ، كما أدخل طائفة كبيرة من الإصلاحات الحديثة لصالح أهل السودان وليزيد من ارتباطهم بالعالم الخارجى والمؤثرات الخارجية .

ولقد بدأ العمل على أيدي صمويل بيكر الذى نجح فى إقامة عدد من المحطات على طول مجرى النيل الأعلى حتى غندكرو لمنع الرقيق . وفى سنة ١٨٨٤ استخدم الحـريـو « شارلس غوردون » وعينه حاكما على الأقاليم الاستوائية جنوبى فاشوده ، فأعاد كشف النيل من منابعه ، وأعلن ملوك أوغنده وزنجبار ولاهم لمصر ، وفى سنة ١٨٧٧ أصبح غردون حاكما عاما على جميع الأقاليم السودانية المصرية ، وفى أغسطس من السنة ذاتها عقدت أول معاهدة بين مصر وبريطانيا لالغاء الرق . وكذلك أمكن لرجال اسماعيل أن يضموا منطقتى دارفور وبحر الغزال إلى نطاق الوحدة السياسية^(١) ويلاحظ أن الطريق إلى ساحل المحيط الهندى هو المنفذ الطبيعى لتجارة منطقة البحيرات الاستوائية ، وهنا رأى اسماعيل لزما عليه البحث عن موانىء صالحة ولكنه لم يستطع تحقيق الفكرة عمليا بعد أن دخلت قواته سلطنة زنجبار ، وذلك بسبب اعتراض بريطانيا ، واضطر إلى الجلاء عن الموانىء التى وصل إليها ماعدا ميناء زيلع وقد تنازلت الدولة العثمانية عنه إلى مصر سنة ١٨٧٥ . ومن « زيلع » أمكن ضم بربرة وهرر .

ولقد كانت الادارة فى السودان « عنوان العدل والنظام والمدنية »^(٢) فقضت على الرق وشجعت زراعة القطن ، وأقام اسماعيل محليين للقطن فى الخرطوم وكسلا . وأنشأ مدرسة طبية فى العاصمة ، ومد خطا برقا بين مصر والسودان بلغ طوله ٣٩٤٥ كيلومترا كما أوجد شبكة من طرق المواصلات البرية الطبية . ويقول اسماعيل سرهنك باشا^(٣) « وقد كان المرحوم اسماعيل اشا كثيرا ما يأمر عمال إدارة السودان بالإصلاح

(١) محمد رفعت : تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة ، ج ٢ ص ٧٦-٧٧ .

(٢) شرحه ص ٧٦ .

(٣) مصدر سابق ص ٣٣٧ .

ولذلك فإنهم بذلك أقاموا الأبنية الجسيمة بكثير من مديرياتها وصنعوا العامل والمخازن والمدارس سببا في مديرية الخرطوم فكانت بها مدرسة عظيمة نبغ فيها كثير من الأهلين وعدة معامل وفوريقات ارتقت بها الصناعة في تلك الجهات ومصانع لإصلاح الأسلحة والأدوات الحربية وعمل البارود وتوفرت فيها معدات النقل بحرا بالبواخر العشر النيلية التي بعثها إليها قبل ذلك . ومن هذه الإصلاحات اصدار أمره إلى الجنرال غردون سنة ١٢٩٤ (١٨٧٧) بإنشاء دار صناعة نيلية فاهتم هذا بذلك كثيرا وجاءت من أحسن الباني ثم بنيت فيها للعامل والورش المختلفة وبلغ عدد العمال فيها ٤٥٠ نفرا خلاف الكتاب والملاحين والقبودانات . وأمر فشيّدوا بها ثمان بواخر وبذلك أصبح عدد البواخر ١٩ باخرة خلاف الصنادل والقياسات والسفائن وكانت لاتنقص عن ٣٠٠ مركب أكبرها يحمل ١٥٠٠ أردب وأصغرها يحمل ٥٠٠ أردب .

هكذا شهدت الفترة الممتدة من عام ١٨٢٠ حتى نهاية عصر اسماعيل النجاح الكبير في تحقيق وحدة وادي النيل التي تملّحها الاعتبارات الجغرافية والجنسية واللغوية ، ويقتضيها تجانس المصالح الاقتصادية ، وضرورة التعاون من أجل تميمتها . وكان لتلك العملية نتائجها الواضحة إذ بدأ ، كما قلنا في مواضع سابقة ، اتصال السودان ، عن طريق الإدارة الجديدة ، بمظاهر الحياة الغربية ، وبدأت في السودان - كما حدث في مصر - تلك المحاولات الرامية إلى خلق مجتمع حديث .

هذه الدولة الواحدة التي ظهرت في القرن التاسع عشر ممتدة من ساحل البحر المتوسط إلى جنوبي خط الاستواء كانت أوسع نطاقا وأكبر مساحة مما هي عليه الآن . ويحدثنا « عبد الرحمن الرافعي بك » أن السودان المصري في أواخر حكم إسماعيل وأوائل عهد توفيق كان يمتد جنوبا إلى خط الاستواء ، ويشمل بحيرة ألبرت وبحيرة فكتوريا والبلاد التي بينهما ، إذ كانت مصر قد ضمت إليها مملكة (أونبورو) ، وبسطت حمايتها على مملكة (أوغنده) . وبلغت حدود السودان شرقا سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، ووصلت حدوده الجنوبية والشرقية إلى المحيط الهندي ، وضمت إليها في هذه النواحي سواكن ومصوع وزيلع وبربره وهرر وسواحل الصومال الشمالية ، وصارت جميع شواطئ البحر الأحمر الغربية من السويس شمالا

إلى بوغاز باب المندب جنوبا ملكا لمصر ، وامتدت سلطتها إلى شواطئ خليج عدن من بوغاز باب المندب إلى رأس جردفون « جردفوى » ثم إلى رأس حافون الواقعين على المحيط الهندي ، وبلغت حدود الدولة المصرية (١) غربا إلى مملكة (واداي) الواقعة غربى دارفور (٢) .

وكان السودان فى ظل تلك الحدود يتكون من (٣) :

- (١) مديريات الخرطوم ، سنار وفازوغلى ، بربر ، دنقلة ، كسلا ، فاشوده ، كردفان ، دارفور ، بحر الغزال ، وخط الاستواء .
- (٢) محافظات سواكن ومصوع وزيلع وبربره ، وحكمدارية هرر .

— ثورة المهدي —

يتحدث الكتاب عن « الثورة المهدية » التى نشبت فى السودان ويحاولون أن يهتمسوا لها أسبابا ذات صبغة محلية أو محدودة ، ولهذا نرى لزما أن نعرض للأمر صورة أشمل وأوسع نظرة . . .

لقد تعرض العالم الإسلامى فى القرن التاسع عشر للعدوان من جانب الغرب ، فاستولت فرنسا على الجزائر وأخذت ترنو بأبصارها إلى تونس ومراكش ، وأكملت بريطانيا فرض سيطرتها على الهند وإخضاع أهلها المسلمين لسلطانها ، وفعلت روسيا ذلك بالنسبة إلى مسلمى القوقاز ، وتعرضت أفغانستان للتدخل السافر أو المستتر من جانب روسيا وانجلترا وبخاصة الثانية وكذلك كان حال إيران ، بينما ظلت الدولة العثمانية تعاني الضعف والانحلال وتفقد الكثير من أجزائها وممتلكاتها . وفى وسط هذا الجو المظلم أيقن المفكرون الإسلاميون أنه لا سبيل إلى دفع النفوذ الغربى إلا بقيام

(١) « المصرية - السودانية » ، فذلك أوفق فى التعبير .

(٢) مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، الطبعة الثانية ١٩٤٨ ، ص ٨٣ .

(٣) المصدر السابق ص ٨٣-٨٤ .

رابطه بين مختلف الدول الإسلامية ، وهكذا بدأت في الظهور منذ منتصف القرن التاسع عشر فكرة «الجامعة الإسلامية» وحدثت حركات معادية للغربيين في أكثر من مكان ، وظهرت دعوات تهدف إلى الغرض ذاته ومن أمثلها السنوسية والمهدية وإن تميزت جميعها بعدم التناسق أو الارتباط بينها .

على ضوء هذه الحقيقة ينبغي أن ننظر إلى الثورة التي قام بها محمد أحمد المهدي في السودان ، وهي نظرة أوسع من النظرة المحلية المألوفة . ولا عبرة هنا بالجانب الديني من الحركة ، فهذا الجانب هو الطابع الذي ميز الحركات المماثلة والمتشابهة من حيث أهدافها بالنسبة إلى إحياء العالم الإسلامي وإيقاظه ، فضلا عن أن هذه الصفة الدينية لها أثرها في الشعوب المتخلفة ، من حيث أنها تستطيع بذلك اجتذاب الجماهير ، فتدفع حول الدعاة والزعماء الذين تكون لهم أهداف سياسية بعيدة .

ومما يلفت النظر كذلك هذا التوافق الزمني في وقوع ثورتَي أحمد عرابي في مصر ومحمد أحمد المهدي في السودان ، فهذا التوافق من الصعب أن نلقى تفسيره في مجرد الصدفة . لقد شهد السودانيون كيف أخذ النفوذ الأوربي يتسرب إلى مصر ونظراً للرابطة السياسية القائمة حينذاك بين شطري وادي النيل حشوا أن يمتد النفوذ الغربي ، إذا ما اكتملت عناصره في مصر إلى السودان . وعلى ضوء هذا التحليل نستطيع القول إن ثورة المهدي كانت من قبيل الاحتياط خشية أن يذهب السودان فريسة للأطماع الأوربية ، وما كانت مصر لتستطيع أن تحول دون هذه النتيجة لابلانسة إلى السودان فحسب ، بل وبالنسبة إليها نفسها . أما الأسباب التي يوردها المؤرخون حيث يعززون الثورة المهدية إلى ظلم الحكام واحتكار بعض المنتجات وسطح تجار الرقيق بعد إلغاء هذه الحرفة فإنها من العوامل المساعدة ، وليست هي بالأولية أو الرئيسية .

وقام المهدي بدعوته وزاد عدد أنصاره ، ثم اشتدت حركته حدة وقوة بعد الاحتلال البريطاني لمصر ، وأخذ يستولى على المناطق والمدن واحدة تلو الأخرى ، وهنا أشارت بريطانيا أو أمرت بعبارة أدق ، كما يتضح من خطاب لورد جرنفل في ٤ يناير ١٨٨٤ ، على الحكومة المصرية بإخلاء السودان . وأبي رئيس الوزراء محمد

شريف باشا النزول عند هذه الإرادة ولكنه إزاء الإصرار البريطاني آثر الاستقالة من منصبه في ٧ يناير من السنة ذاتها ، وخلفه نوبار باشا الذي أمر بتنفيذ عملية الإخلاء .

وهكذا يتضح لنا جلياً أن إخلاء السودان ومعناه تمزيق وحدة وادي النيل ، التي تحققت في العصر الحديث على أيدي محمد علي وإسماعيل ، قد تم تحت الضغط أو التهديد البريطاني .

٣ -- انقطاع ثم العودة

وكان هذا العمل فرصة أمام الدول ، فأخذت تتسابق على امتلاك ما تصل إليه أيديها من القطر السوداني . فاحتلت إيطاليا ، بموافقة إنجلترا ، مصوع وإريتريا ورأس جردفوى ، ثم اعترفت لها إنجلترا في معاهدتي ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ ، ٥ مايو سنة ١٨٩٤ بدخول هرر ومعظم أوجادن والصومال حتى رأس جردفوى ضمن ممتلكاتها . واستولت فرنسا على تاجوره وجيوني .

وعلى أثر الإخلاء ، سارعت إنجلترا إلى احتلال محافظتي زيلع وبربره (١٨٨٤) ولما جلا أمين باشا عن مديرية خط الاستواء (الممتدة من جنوب فاشودة حتى جنوبي خط الاستواء) نجح الإنجليز في عقد اتفاق حول توزيع مناطق النفوذ في إفريقية الشرقية مع الألمان (١٨٩٠) ، وفي مارس من عام ١٨٩٣ بسطوا حمايتهم على أوغنده وأونيورو ، كما عقدوا اتفاقاً آخر مع بلجيكا في ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ ، بشأن تعيين الحدود بين الكنفو البلجيكية والسودان .

ولقد تميز الربع الأخير من القرن التاسع عشر باشتداد حركة التوسع الاستعماري وكان ميدانها الرئيسي إفريقية وجزر المحيط الهادي (٢) ، وخرجت إنجلترا من عملية

(١) عبد الرحمن الرافعي بك : المصدر السابق ص ١٤١ - ١٥٤ .

(٢) Parker Thomas Moon : Imperial - ism and World Politics

(New York 1928) , C h . V X (pp . 75 - 236) and Ch . X V (pp . 373-406)

الاققسام بنصيب الأسد . ولم تمض سنوات على إخلاء السودان حق بدا أن فرنسا تريد أن تحقق أطباعا لها في أعلى النيل ، ومن هنا رأت انجلترا ، بعد أن دان لها الأمر في مصر ، ضرورة وضع حد لمثل هذا التوسع المرتقب من جانب فرنسا ، وهكذا قام المصريون بالعودة إلى السودان ، وتحملوا العبء كله .

غير أن انجلترا التي احتلت مصر ، وفي نيتها البقاء فيها بالرغم من وعودها المتكررة ، والتي لها ممتلكات واسعة في إفريقية ، رأت في السودان جزءاً أساسياً من إمبراطوريتها الإفريقية كما كان امتلاكها له لازماً لإمكان تنفيذ مشروع الخط الحديدي الذي يربط بين مدينة رأس الرجاء الصالح والساحل الشمالي للبحر المتوسط .

لهذه الاعتبارات كلها أجبرت مصر على توقيع اتفاقية السودان في ١٩ يناير من سنة ١٨٩٩ ، التي أقامت نظاماً ثنائياً للحكم ، ولكن جوهره الحقيقي انفراد الإنجليز بالسلطة في ذلك الجزء الجنوبي ذي الإمكانيات الواسعة (١) .

(١) Thomas Parker Moon, opt. cit., pp. 154 - 155 .

عقد استخدام السير صمويل بيكر^(١)

(١) يتعهد السير صمويل بيكر بالدخول في خدمة سمو إسماعيل باشا ؛ فيخدم الحكومة المصرية لمدة سنتين على الأقل ، ابتداء من أول ابريل ١٨٦٩ وتكون مهمته قيادة حملة ، غرضها ضم بلاد حوض النيل وأفريقيا الوسطى إلى الأقطار المصرية ، وأول ما ترمى إليه الحملة ، اعلان السيادة المصرية على بلاد النيل الأبيض التي تقطنها اليوم أم متبربرة ، لا قوانين لها ولا حكومة ترعى الأمن فيها .

(٢) إلغاء النحاسية في منطقة النيل الأبيض .

(٣) إدخال الوسائل المشروعة للتجارة ، التي تعود بالفائدة على مصر .

(٤) إنشاء الملاحة في البحيرات الكبرى الواقعة في خط الاستواء ، وهي منابع النيل الرئيسية .

(٥) إنشاء خط من النقاط العسكرية ابتداء من غوندوكرو في حوض النيل المتوسط ، تقع الواحدة على مسيرة ثلاثة أيام من الأخرى ، وذلك ضمانا للاتصال بين أقصى نقطة وقاعدة أعمال الحامية .

(٦) ضم الأراضي التي تمر بها هذه النقاط العسكرية بعد إنشائها ، إلى أراضي الإمبراطورية المصرية ، فتحت اذن هذه الإمبراطورية من منابع النيل إلى البحر الأبيض المتوسط .

(١) جورج جندي بك وجاك تاجر : إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية (١٩٤٧)

معاهدة مع زنجبار

يقول اسماعيل سرهنك باشا « وقد اطلعنا في كتاب طبع بمصر في مطبعة جريدة الأهرام ليس عليه اسم مؤلف . . ان الحملات العسكرية المصرية كانت تسافر إثر بعضها الى قلب أفريقيا لبت القوذ المصري بين قبائلها وسكانها . . وفي سنة ١٨٧٢ شخصت إحدى هذه الحملات المصرية عن طريق أوغنده الى زنجبار وهناك استقبلت بالايثاس وأظهر لها السكان ميلهم الى الحكومة المصرية ثم عقد (أى ملكها) مع القائد المصري معاهدة « (١) .

المادة الأولى — تكون مملكة زنجبار تحت الحماية المصرية العثمانية المصرية ويكون الملك محصوراً بالتوارث بين ذرية الملك الحالي أو بين أعضاء أسرته وبالجملة إن إمتياز الملك في مملكته يكون شبيهاً بامتياز سمو الخديوى اسماعيل باشا واسرته في مصر .

المادة الثانية — ترسل الحكومة المصرية موظفين من قبلها يقوموا بتأليف هيئة الحكومة في زنجبار وتنظيم المالية والجند طبقاً للنظمات المتبعة في الحكومة المصرية ولا يجوز تعيين مصرى لأية وظيفة كانت إذا وجد وطنى يقدر على القيام بها .

المادة الثالثة — ترسل الحكومة المصرية مندوبين من أصدقائها ورجالها الخبيرين ليؤيدوا كل النظمات التى تسن في مملكة زنجبار بشأن إنشاء نظارات مالية وداخلية وحرية ونظارة معارف ونظارة أشغال ويكون التلامذة المتخرجون في مدارس المملكة مقدمين على غيرهم في الترشح للوظائف ولا يجوز لمصر أن تطلب عساكر من زنجبار الا إذا حدثت حرب دينية بين أمير المؤمنين وعدو آخر فيطلب هو نفسه حينئذ جنوداً من زنجبار ثم ان علائق مملكة زنجبار وصلات شئونها كلها مع الدول الأجنبية يكون عقدها وحلها على يد نظارة الخارجية المصرية .

(١) مصدر سابق ص ٣١٨ — ٣١٩ ، ويقول المؤلف ان الحكومة المصرية لم تعلم بشئ عن ذلك أصلاً ولم توعد الى القائد بشئ من هذا القبيل .

المادة الرابعة — لا يجوز للحكومة المصرية أن توظف في مملكة زنجبار أحداً من الأجانب الغير المسلمين إلا إذا كانوا من رعاياها فلا بأس حينئذ من منحهم وظائف .

المادة الخامسة — إن جميع الأموال التي تجي من مملكة زنجبار تنفق في شئونها وما بقي بعد ذلك يؤخذ الى الخزائنة المصرية وتكون مصر ملزمة بصرف كل أزمة مالية أو حرية تصيب مملكة زنجبار .

المادة السادسة — ينفذ مفعول هذه المعاهدة بعد إطلاع خديوى مصر عليها واصدار أمر بقبولها .

المعاهدة المفقودة بين مصر وبريطانيا

بشأن منع تجارة الرقيق

(٤ أغسطس سنة ١٨٧٧)

لما كان من أقصى آمال كل من حكومتى جباب ملكة بريطانيا العظمى وايرلاند
للتحدة وحضرة خديوى مصر التعاون فى إبطال ومنع بيع الرقيق بالكلية وكانا
قد صمما على عقد معاهدة للوصول لهذا الغرض حصل الرضا والاتفاق بين الواضعين
إمضاءهم أدناه المأذونين بهذا الشأن على تدوين البنود الآتية وهى

بند ١ — حيث أنه سابق صدور لأئحة من الحكومة الحديوية بمنع بيع الرقيق
السودانى والحبشى فى الجهات التابعة لها فتعهد الحكومة المشار اليها بأن تمنع منعاً
كلياً من الآن فصاعداً إدخال العبيد السودانين والحبشيين بأراضى القطر المصرى
وملحقاته سواء كان بطريق البر أو بالبحور المارة من تلك الأراضى وبأن تعاقب
بأشد الجزاء على مقتضى القوانين المصرية الجارى العمل بها أو بموجب ماسياتى بيانه
هذه المعاهدة كل من وجد متعاطياً بيع الرقيق السودانى أو الحبشى خارج القطر
المصرى وملحقاته منعاً مطلقاً مالم تحقق وتثبت صحة عتقه أو حرته ولا بد أن يذكر
بورقة العتق أو بالباسبور الذى يعطى لأولئك السودانين أو الحبشيين من طرف
الحكومة المصرية قبل خروجهم بأنهم أحرار ويمكنهم أن يتولوا أمر أنفسهم كيف
شاءوا بلا قيد أو شرط ما

بند ٢ — كل شخص يوجد بأرض مصر أو بمحدودها أو بالجهات التابعة لها
بوسط أفريقيا متعاطياً بيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة غيره
تعتبره الحكومة المصرية هو ومن يكون مشتركاً معه بمنزلة السارقين القاتلين فإن
كان من تبعها يحاكم أمام مجلس عسكرى والآنحال حالاً محاكمته على المجالس المختصة
بذلك وترسل لها المحاضر المحررة من الجهة العليا من جهات الحكومة المصرية فى
المحل الذى ثبت فيه حصول التجارة وكافة الأوراق والمستندات الدالة على جنحته

للحكم فيها بمقتضى قوانين الحكومة التى يكون تابعا لها ما دامت هذه القوانين تجيز ذلك ، وما يوجد من الرقيق السودانى أو الحبشى بأيدي أى تاجر كان يصير إعطاؤه حريته ومعاملته بمقتضى المدون ببند ٣ الآتى والدليل المؤشر عليه بحرف (ا) المتعم لهذه المعاهدة .

بند ٣ - نظرا لكون إعادة الرقيق السودانين أو الحبشين لبلادهم بالتالى سواء كانوا منزعين من أيدي المتجرين فيهم أو معتوفين يتعذر حصولها وينشأ عنها إما هلاكهم من التعب أو من الفاقة أو وقوعهم في ربة الرق ثانيا تستمر الحكومة بأن تجرى معهم الاجراءات السابق إنحازها بمعرقها في حق الرقيق ومذكور في الدليل المؤثر عليه بحرف (ا) المحكى ٤٤

بند ٤ - تستعمل الحكومة المصرية سطونها على قدر الاستطاعة لمنع ما يجرى من المقاتلات بين قبائل افريقيا الوسطى بقصد الاستيلاء على الرقيق وبيعه وتعهده بأن تعامل معاملة القائلين كل من يوجد متعاطيا بيع الأولاد أو جلبها فإن كان المرتكبون لذلك من تبعه الحكومة المصرية تصير محاكمهم أمام مجلس عسكري وإلا تحال محاكمهم على المحاكم المختصة بالحكم وترسل لها المحاضر والأوراق والمستندات للفصل في الدعوى بمقتضى قانون بلادهم كما هو مذكور في بند (٢)

بند ٥ - تعهد الحكومة المصرية بنشر أمر خصوصى يرفق بهذه المعاهدة ويكون من مقتضاه منع بيع الرقيق بالكلية في أرض مصر من ابتداء تاريخ تجديد الأمر المشار إليه وتخصيص نوع الجزاء الذى يترتب على من يخالف سطونها

بند ٦ - لأجل زيادة الوثوق من منع بيع الرقيق السودانى والحبشى بالبحر الأحمر ترضى الحكومة المصرية بأن السفن الانجليزية تجرى التفتيش والبحث والقبض عند اللزوم على أى مركب تكون متعاطية تجارة الرقيق من السودان أو الحبش وتسليمها لأحد مراكز الحكومة المصرية القريب من محل الواقعة أو للمركز الأوفق لأجل الحكم على تلك المراكب بما يلزم وكذلك يصير ضبط أى مركب مصرية تتحقق فيها شبهة وجود رقيق بها للبيع أو تكون تعاطت بيع الرقيق فى أثناء سفرتها واجراء التفتيش وضبط الرقيق يكونان بخليج عدن وفى ساحل بلاد العرب وبالجهة الشرقية

من أفريقيا وبمياه سواحل مصر والجهات التابعة لها ما يوجد من الرقيق سوداني أو حبشي بأي مركب مصرية ويضبط بمعرفة المراكب الانجليزية لدى التفتيش يبقى تحت إذن الحكومة الانجليزية وهي تتعهد باجراء ما يقتضى لحصوله على تمام الحرية أما المراكب وشحنها وطقم بحريتها فيصير تسليمها لأقرب مركز من مراكب الحكومة المصرية لحل الواقعة أو للمركز اللائق لأجل توقيع الحكم عليها بما يلزم فإذا لم يتيسر لقبودان المراكب الانجليزية تسليم ما يكون صار ضبطه من الرقيق لحل تابع لحكومة الانجليز وإذا دعت الضرورة في مصلحة الرقيق سوداني أو حبشي لتسليمهم للحكومة المصرية فالحكومة المشار إليها تتعهد بناء على طلب قبودان المركب الانجليزي أو الضابط الذي يستنييه لذلك أن تقبل الرقيق سوداني أو حبشي وتعطيهم حريتهم وتمنحهم عين الامتيازات التي تمنحها للرقيق السوداني والحبشي المضبوط بمعرفة حهاها . كذلك تقبل الحكومة الانجليزية من جهتها بأن أي مركب انجليزية في البحر الأحمر أو في خليج عدن أو في ساحل بلاد العرب أو في المياه الداخلة بالقطر المصري أو في الجهات التابعة لها توجد متعاطية التجارة في الرقيق سوداني أو حبشي يصير تفتيشها وحجزها وضبطها بمعرفة الحكومة المصرية إنما المركب بشحنها وطقم بحريتها يصير تسليمها لأقرب جهة من جهات الحكومة الانجليزية لأجل توقيع الحكم عليها وما يصير ضبطه من الرقيق سوداني أو حبشي يصير تفتيشها وحجزها وضبطها بمعرفة الحكومة المصرية وتبقى متولية أمره وإذا حكم بعدم صحة الجزاء أو الضبط أو إقامة الدعوى من المجلس المختص بالحكم فالحكومة التابعة لها المركب التي أجرت ذلك تكون ملزومة بأن تعطي تعويضاً لائفاً بحسب الأحوال لحكومة المركب الى صار ضبطها أو إقامة الدعوى عليها

بند ٧ — يكون اجراء العمل بمقتضى هذه المعاهدة في القطر المصري وأصوان من تاريخ توقيع الامضاء عليها وفي ملحقات الحكومة المصرية، أفريقيا العليا وسواحل البحر الأحمر من بعد مضي ثلاثة شهور من ذلك التاريخ . بناء عليه فقد تحررت هذه المعاهدة بتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ وتوقعت امضاء وأختام الموظفين الواضعين اسماهم فيه أدناه

الامضاء شريف الامضاء فيفيان

ذيل (ملحق) المعاهدة

ان الجارى لحد الآن هو أن الضبطية هى المناطة بكل ما يتعلق بالرقيق من نحو عتقهم وتربية الأطفال منهم وما يشابه ذلك فمن الآن يترتب بكل من محافظتى مصر واسكندرية قلم مخصوص لهذا الغرض ويناط بكل ما يتعلق بالرقيق فى المدينتين المذكورتين من نحو عتقهم وغيره وأما فى الأقاليم فالقسم الذى يترتب لذلك يكون تحت ملاحظة مفتشى العموم ويكون للقلم المذكور دفتر يتقيد به بغاية التفصيل جميع الوقائع التى تختص بالرقيق المعتوق وفى حالة اذا تقدمت شكوى من بعض القنصلات أو من أفراد العامة فعلى القلم المذكور أخذ الاستعلامات اللازمة عن تلك الشكوى فادا ظهر من الاستعلام أحقيتها رسل القضية لجهة اختصاصها لى يجرى فيها مقتضى الأحوال المقررة للعتق اما إن كانت الشكوى مقدمة من نفس العبد فعلى القلم بعد ثبوت شكواه ان يعطيه ورقة عتق من دفتر قسيمة يكون مخصصا لهذا الشأن وكل من أخذ من معتوقه ورقة عتقه أو منعه أو اشترك فى منعه من الحرية بوسائل اغتصاية أو غشية يعامل معاملة من أنجر فى الرقيق وعلى الحكومة أن تقوم بلوازمات العبيد فالذكور منهم يستخدمون بحسب الأحوال أو بحسب اختيارهم إما فى الزراعة أو فى الخدمة المنزلية أو فى العسكرية والانات يستخدمن إما فى محلات للحكومة أو فى منازل معتبرة اما الأطفال فيستمر إدخالهم ان كانوا ذكورا فى مدارس أو فى معامل الحكومة وإن كانوا إناثا فيدخلن فى المدارس المخصصة للانات هذا وكل ما يتعلق بتربية هؤلاء الأطفال يكون محولا للملاحظة والتفات محافظتى مصر واسكندرية الواجب على كل منهما المتابعة مع نظارة المعارف فى شأن ما يستحسن اجراؤه فى حقهم من التربية . الذكور الذين يوجدون بالأرياف يصير وضعهم بمعرفة مفتشى الأقاليم فى مكاتب البنادر أما الإناث فيصير ارسالهن لمضروالمعتوق من الرقيق الموجود بالسودان يصير استخدامهم برغبتهم إما بالزراعة أو بالخدمة المنزلية أو بالعسكرية .

تحرر هذا التذيل بالأسكندرية فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ للعمل بمقتضاه من تاريخ اجراء العمل بموجب المعاهدة الأصلية

الامضاء شريف الامضاء فيغان

الدكرينو الخاص بالقضاء تجارة الرقيق^(١)

(٤ أغسطس سنة ١٨٧٧)

صدر هذا الدكرينو تطبيقاً للبند الخامس من معاهدة إبطال الرقيق المعقودة بين حكومة الخديو اسماعيل باشا والحكومة البريطانية ، وهذا نصه :
صار منظورنا البند الخامس من المعاهدة المنقذة بين حكومة بريطانيا العظمى وبين الخديوية المصرية بتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ ، بشأن منع تجارة الرقيق ؛
فلهذا أمرنا ونأمر بما يأتي :

البند الاول - بيع العبيد السودانيين أو الحبشيين من عائلة إلى عائلة يكون ويبقى ممنوعاً مطلقاً بجميع القطر المصري من أسكندرية لحد أسوان ، وإتمام وتنفيذ هذا المنع تنفيذاً كلياً يكون في مدة سبعة سنوات من تاريخ المعاهدة المذكورة ، التي يعتبر أمرنا جزءاً منها متمماً لها ، والمنع المذكور سيكون سارياً أيضاً في جهات السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية ، إنما يكون إجراؤه وتنفيذه بصفة قطعية في مدة اثني عشر عاماً من تاريخ تلك المعاهدة .

البند الثاني - كل من خالف ممن يجري عليه الأحكام المصرية منطوق أمرنا هذا واتجر في الرقيق ، يجازى بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أقلها خمسة شهور وأكثرها خمس سنوات ، حسبما يحكم به المجلس المختص بالحكم في مثل ذلك .

البند الثالث - تجارة المالك أو الجوارى البيض يكون ويبقى ممنوعاً في جميع القطر المصري وملحقاته ، وإتمام هذا المنع وتنفيذه مفعوله ، يكون في مدة سبع سنوات ، وكل من خالف واتجر يعاقب بالجزاء المقرر بالبند الثاني .

البند الرابع - ناظر الحقانية هو المفوظ بإجراء مفعول أمرنا هذا في الوقت اللازم .

(١) جورج حنين بك وباك تاجر : مصدر سابق ص ٢٥٠

اعتراف بريطانيا بتسلط مصر على سواحل

السومال من رأس مفون

(٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧)

إنه لما أراد كل من حكومة دولة الانكليز والحكومة الخديوية المصرية عقد اتفاق ما بينهما بخصوص إقرار دولة الانكليز على تسلط الحكومة الخديوية بالنسبة لتبعيتها إلى الدولة العلية على سواحل بلاد السومال لغاية رأس حفون رخصت حكومة دولة الانكليز جناب المسيو قيفيان قنصل جنرال الدولة المشار إليها بالقطر المصرى والحكومة الخديوية المصرية دولتو شريف باشا ناظر خارجيتها بعقد الشروط الآتية وهى :

(بند ١) مع حفظ وإبقاء الاشتراطات المنوّه عنها بالبند الخامس من هذه اللقاوله تتعهد الحكومة الخديوية بأنه من تاريخ تنفيذ هذه الشروط ومن تاريخ إقرار حكومة دولة الانكليز رسميا على تسلط الحكومة المصرية على أراضى سواحل السومال تبقى مينة بولهارومينة بربره بصفة ميتين ممتازتين إذالم يكن سبق اتخاذ التدابير اللازمة لغاية الآن لذلك وكذلك تتعهد الحكومة الخديوية بأن لا تعطى فى هاتين الميتين أى احتكار أو أى التزام كان لأحد ما ولا رخص بإجراء شئ مما يعطل حركة التجارة فيهما وأن لا تأخذ عوائد كارك على البضائع الواردة إليهما زيادة عن خمسة فى المائة وعلى البضائع الصادرة إلى جهتي تاجوره وزيلع وكذلك فى سائرمين سواحل بلاد السومال زيادة عما هو جارى أخذه فى مينى بولهار وبربره بشرط أن يكون تبعه دولة الانكليز وتجارها وسفنها معاملين كنتاج دولة ممتازة فى جميع جهات تلك البلاد التى تدخل تحت تسلط الحكومة المصرية .

(بند ٢) يتعهد حضرة خديو مصر الأنعم عن نفسه وعن خلفه أن لا يرخص بإعطاء أى قطعة كانت من هذه البلاد التى تدخل فى حوزة حكومته بطريق الوراثة إلى أى دولة كانت من الدول الأجنبية .

بند ٣ — يكون لدولة الانكليز الحق في تعيين مأمورى قنصليات في جميع المين والجهات الموجودة على ساحل البلاد المذكورة ويكون مأمورو القنصليات السابق ذكرهم متمتعين بجميع الامتيازات والمعافاء وسائر المزايا المعطاة والتي يمكن اعطاؤها إلى سائر مأمورى قنصليات أى دولة ممتازة ولا يسوغ تعيين مأمورى قنصليات من أهالى البلاد المجاورة لها .

بند ٤ — أما من خصوص تجارة الرقيق وأمور الضبط والربط في بحرية تلك البلاد فالحكومة الحديوية تتعهد بمنع تصدير رقيق من الجهات المذكورة وتمنع تجارته كما في سائر أقطارها وأن تلاحظ أمور الضبط والربط فيها له - اية بربرة وكذلك ليس على الحكومة الحديوية من الآن لغاية ما تنظم أمور إدارتها في جميع الجهات من بربرة إلى رأس حفون سوى أن تلزم باجراء جميع ما في إمكانها لمنع تجارة الرقيق وحفظ أمور الضبط والربط وقد قبلت الحكومة الحديوية أن تكون سفن الانكليز أيضاً مأمورة بملاحظة منع تجارة الرقيق وأن تضبط وترسل إلى المجالس المختصة بهذا الأمر جميع السفن التي تراها مشغلة بهذه التجارة أو تكون مشبوهة بالاشتغال بهذه التجارة في جميع السواحل الموجودة بالسومال التابعة للقطر المصرى .

بند ٥ — تعتبر هذه الشروط متممة وواجبة التنفيذ عند ما تتعهد جلالة الحضرة الشاهانية إلى حكومة دولة الانكليز تعهداً رسمياً تاماً بأن لا تعطى بأى وجه كان إلى أى دولة كانت من الدول الأجنبية أى قطعة من سواحل بلاد السومال أو من سائر البلاد التي أدخلت في حوزة الحكومة المصرية وصارت جزء من ممالك الدولة العلية المعطاة إلى الحكومة المصرية أدنى قطعة من القطر المصرى أو من البلاد التابعة له بطريق الوراثة إلى أى دولة كانت أجنبية وعلى ذلك صار عقده هذه الشروط ووضع كل من الطرفين إمضاء

تحرير اسكندرية في ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧

امضا

شريف

امضا

فيبيان

اتفاقية السودان

(١٩ يناير سنة ١٨٩٩)

« حيث أن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الجديوية قد صار افتتاحها من جديد بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتنا جلالة ملكة الإنجليز والجناب العالى الحديوى .

« وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتوحة المذكورة ومن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن ، وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياطات المتنوعة .

« وحيث إنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانونى الآنف ذكره وفى إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل .

وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادى حلفا وسوا كن إداريا بالأقاليم المفتوحة المجاورة لهما .

فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض .
اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

المادة الأولى : تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضى السكائنة إلى

جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولاً — الأراضى التى لم تخلفها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ ، أو

ثانياً — الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل

ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم أفتتحتها الآن حكومة

حلاله السكة والحكومة المصرية بالاتحاد ، أو

ثالثاً — الأراضى التى قد تفتتحتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان

من الآن فصاعداً .

المادة الثانية: يستعمل العلم البريطاني والعلم المصرى معاً فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى فقط .

المادة الثالثة: تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر على خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل من وظيفته إلا بأمر على خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

المادة الرابعة: القانون وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز نسخها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لأئحة من القوانين أو اللوائح الموجودة ، وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس حكومة مجلس نظار الجنب العالمى الخديوى .

المادة الخامسة: لا يسرى على السودان أو على جزء منه شئ ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعداً إلا ما يصدر بأجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

المادة السادسة: المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى

بموجبها يصرح للاوربيين من أية جنسية كافة بحرية المتاجرة أوالسكنى
بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لايشمل إمتيازات خصوصية
لرعايا أية دولة أو دول .

المادة السابعة : لاتدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين
دخولها إلى السودان ، ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة
على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية ، إلا أنه في حالة ما إذا
كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء
أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لايجوز أن تزيد الرسوم التي
تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع
الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على
البضائع التي تخرج من السودان ، بحسب مايقدره الحاكم العام من
وقت إلى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

المادة الثامنة فيما عدا مدينة سواكن لاتعتمد سلطة الحاكم المختلطة على أية جهة من
جهات السودان ، ولايعترف بها بوجه من الوجوه .

المادة التاسعة: يعتبر السودان بأجمعه ، ما عدا مدينة سواكن ، تحت الأحكام العرفية
ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

المادة العاشرة : لايجوز تعيين قناصل أو وكلاء أو مأمورى قنصليات بالسودان ولا
يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

المادة الحادية عشرة: ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان ، أو تصديره
منه وسيصدر منشور بالإجراءات اللازمة اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

المادة الثانية عشرة : قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما
على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يولية سنة ١٨٩٠
فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والدخائر الحربية والأشربة المقطرة
أو الروحية وبيعها أو تشغيلها .

تحريراً بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ .

الإمضاءات : كرومر بطرس غالى

نقد اتفاقية السودان

تلك هي نصوص الاتفاقية التي استخلصتها بريطانيا من مصر ، ولسكنها تعتبر باطلة من وجهة النظر القانونية وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : إن أساس سلامة المعاهدات والاتفاقات الدولية توافر عنصر الرضا الحقيقي من جانب الدين يعقدونها وذلك بأن يكونوا في الوضع الذي يتيح لهم أو لبعضهم فرصة التوقيع على المعاهدة أو الاتفاق في حرية وطبقاً لمصالحهم . وهذا الأمر لم يكن له وجود في حالة مصر حينذاك لأن أرضها كانت محتلة بواسطة القوات البريطانية ، وكانت الإدارة الفعلية في أيدي الدولة المحتلة . وليس أدل على هذه الحقيقة من أنه حين رفض محمد شريف باشا عام ١٨٨٤ إخلاء السودان بناء على « نصيحة » بريطانيا بذلك ، ورد تلغراف اللورد جرنفل يحمل طابع التهديد إذ أشار إلى أن على الوزراء المصريين الاستماع إلى نصائح الدولة المحتلة أو مغادرة كراسي الحكم ؛ وكان من أثر هذا الانذار غير المباشر أن قدم الوزير المصري استقالته إلى الخديو .

ثانياً : ينطوى عقد الاتفاقية على مخالفة صريحة لمعاهدة لندن (١٨٤٠) والفرمانات الصادرة لولاية مصر والتي صادقت عليها الدول :

(أ) نصت الاتفاقية على إلغاء الامتيازات الأجنبية في السودان مع أنه جزء من أرض المملكة المصرية التي نصت معاهدة لندن والفرمانات الصادرة لمحمد علي سنة ١٨٤١ ولخلفائه على أن تسرى فيها المعاهدات والقوانين العثمانية ، وهذه الامتيازات الأجنبية كانت سارية في مصر نفسها .

(ب) ان اتفاقية السودان اتفاق سياسي وهو مالا تجيز الفرمانات لمصر عقده ، فالباب العالي يقول في فرمان ١٨٧٣ « قد أعطيناكم الرخصة الكاملة في عقد وتجديد المقاولات مع مأموري الدول الأجنبية في حق الكمر كوأموار التجارة وكافة المعاملات الجارية مع الأجانب في أمور المملكة الداخلية وغيرها بصورة لا تستلزم اخلاص معاهدات الدولة العلية البوليتيقية » ، وأكد فرمان عام ١٨٧٩ المعنى نفسه كما يتضح

من النص التالى « يكون خديوى مصر مأذونا بعقد وتجديد المشارات مع مأمورى الدول الأجنبية فى خصوص الجمرك والتجارة وكافة أمور المملكة الداخلية لأجل ترقى الحرف والصنائع والتجارة واتساعها ولأجل تسوية المعاملات السائرة التى بين الحكومة والأجانب » .

(ح) يحرم فرمان ١٨٧٩ الصادر لمحمد توفيق باشا « ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية إلى الغير مطلقاً » فالتحريم هنا صريح وقاطع ، والأراضى المصرية الواردة فى النص تشمل إلى جانب مصر الأقاليم السودانية كما يتضح من فرمانات الصادرة من السلطان إلى ولاية مصر منذ محمد على (١) . واتفاقية السودان إذ حددت الاقليم قد أخرجت المناطق التى استولت عليها الدول بطريق غير مشروع فى وقت أجبرت فيه مصر على إخلاء السودان . ومواقفة مصر على هذا التحديد هو تنازل عن قطعة أرض من الأراضى المصرية مما يتعارض مع نص فرمان ١٨٧٩ بصفة خاصة . ويندرج هذا الأمر كذلك على اشراك انجلترا فى حكم الأقاليم السودانية لأنه تنازل عن أرض مصرية وإهدار لحقها وسيادة الدولة العثمانية على الأراضى المصرية كلها.

ثالثاً : لقد وقعت انجلترا معاهدة لندن وصادقت على فرمانات المختلفة التى

صدرت إلى محمد على وخلفائه ، وإذن فاستيلاؤها على بعض مناطق السودان إثر إخلائه ثم الاشتراك فى إدارته طبقاً لنظام « الحكم الثنائى » الذى أقامته اتفاقية ١٨٩٩ بعد اعتداء غير مشروع على ممتلكات الغير ، كما أنه يخالف مانصت عليه معاهدة باريس (٢٠ مارس ١٨٥٦) من حيث المحافظة على سلامة ممتلكات الدولة العثمانية ، وكذلك معاهدة برلين المعقودة فى ١٣ يوليوسنة ١٨٧٨ ، وهذه وثائق دولية كانت انجلترا إحدى الدول الموقعة عليها .

رابعاً : جاء فى ديباجة الاتفاقية العبارة التالية « حيث أن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها من جديد » reconquered . وهذه العبارة تخالف الحقيقة لأن الروابط بين مصر والسودان لم تقطع

(١) اعترفت انجلترا بأن الأقاليم السودانية هى من ملحقات مصر (س ٩٧ بند ٢ ، ص

بسبب الإخلاء الإجبارى للأقاليم السودانية عام ١٨٨٤ ، وإذن فما حدث سنة ١٨٩٨ إنما هو إعادة الأمور كما كانت عليه .

وتحدثت الفقرة الثالثة من الديباجة عن وجوب اشتراك إنجلترا في وضع النظام الإدارى والقانونى في السودان بناء « على ما لها من حق الفتح » . وهو ما لا يتفق مع الواقع ، إذ أن خسائر إنجلترا خلال حملات (١٨٩٨ - ١٨٩٩) الجريية لم تعد ١٤٠٠ رجل ، بينما بلغت خسائر مصر في العسكريين والمدنيين خلال الثورة ٢٧٠٠ رجل .

خامساً : تنص المادة الثالثة من اتفاقية السودان على تركيز الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في أيدي « حاكم عموم السودان » بناء على طلب بريطانيا كما أنه لا يجوز عزله إلا برضاها . ومن ثم يبدو أن الإدارة الثنائية غير ذات مفعول من الناحية الواقعية ، إذ أن تعيين الرجل أو عزله بمرسوم مصرى مشروط بالموافقة البريطانية في حالة العزل ، والطلب البريطانى بالنسبة إلى التعيين .

ولهذا الموظف البريطانى السلطات المطلقة (المادة ٤) ، وكل ما يلتزم به إنما هو إبلاغ الأمر إلى « . . . وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة ، وإلى رئيس مجلس نظار الجناح العالى الحديوى » ، ولترتيب في إيراد الطرفين مغزاه ودلالته . وأكثر من هذا « لايسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية ، التى تصدر من الآن فصاعداً إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام » (المادة ٥) . فهذه المادة تعامل السودان على أنه جزء متميز عن بقية أراضى الدولة المصرية ، وهذا إهدار للوحدة القائمة بين البلدين ، والتى أقرتها الاتفاقيات والقرمانات .

ولقد علق الأستاذ باركر توماس مون على هذه الأوضاع التى فرضتها بريطانيا ، فقال « كان السودان من الوجهة الفنية إدارة ثنائية ، يخضع لسيادة كل من مصر وبريطانيا ، ويرفع علم كل منهما على ربوعه . أما في الحقيقة ، فإن الحاكم العام ومجلس مستشاريه ، ومعظم حكام المديرىات ، من ضباط الجيش البريطانى ، واقتصـر

نصيب مصر في الحكم على وظيفة سد العجز السنوى في ميزانية السودان^(١) .
ولو نظرنا إلى المسألة من الوجهة العامة ، نجد أن الاستقلال الذى كفلته معاهدة لندن ، على ما أوضحناه ، يشمل الأراضى المصرية بما فيها الأقاليم السودانية ، ومن هنا يتبين فى وضوح وجلاء أن اشتراك إنجلترا فى إدارة شئون السودان بمقتضى اتفاقية ١٨٩٩ ، وإصرارها حتى اليوم على الاحتفاظ بهذا الوضع الباطل ، إنما هو مخالفة صريحة لتلك المعاهدة الدولية وللقرمانات التى صادقت عليها الدول ، واعتداء على ممتلكات الغير ، ومحاولة غير مشروعة لفصم عرى وحدة قائمة^(٢) .

(١) Imperialism and World Politics (New York, 1928), p 55.

(٢) سنورد فى الفصول التالية الوثائق الأخرى المتعلقة بالسودان .

الفصل السادس

زوال السيادة العثمانية

والاعتراف بالإستقلال

١٩١٤ - ١٩٢٣

شهدت الفترة التالية لحرب السبعين صراعا بين الدول من أجل الاستيلاء على الأراضي والمناطق التي لم تكن من قبل مملوكة لأحد ، حتى تكون مصدراً للمواد الأولية ، وسوقاً للسلع الصناعية ورأس المال ، بحيث أنه عند عشية الحرب الأولى لم يعد هناك مكان يمكن تقسيمه . ولكن دولا مثل ألمانيا وإيطاليا ، بسبب تأخر الحركة القومية والنهضة الصناعية فيهما ، لم تحصلا إلا على نصيب ضئيل ، بحيث أصبح الهدف من أي حرب هو إعادة التقسيم أو التوزيع بما يتلاءم مع القوة النسبية للدول .

وترتب على نجاح الثورة الصناعية أن عظمت حدة التنافس في ميدان التجارة الدولية ، وكانت إنجلترا أكثر الدول الصناعية إحساساً وتأثراً بهذه المنافسة وبخاصة من ناحية ألمانيا . وانعكست هاتان الظاهرتان في صورة تسابق خطير في التسليح البري والبحري ، وأهم من هذا كله أن الدول — استعداداً منها للصراع المسلح المحتوم — عملت على تنظيم صفوفها ، وإذا بالعالم الأوربي ينقسم إلى معسكرين ، أحدهما دول التحالف الثلاثي ، وثانيهما بلدان الوفاق الثلاثي . وهنا أصبح لا بد من القضاء على هذا التنافس في الميدان الدولي فنشبت الحرب في صيف عام ١٩١٤ .

وانحازت الدولة العثمانية إلى جانب دول الوسط ، وأعلنت حالة الحرب بينها وبين إنجلترا وحلفائها في ٥ نوفمبر من السنة ذاتها ، وكانت النتيجة المباشرة لهذا العمل أن صدر إعلان في ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ بوضع بلاد مصر تحت حماية بريطانيا العظمى ،

اشتمل كذلك على تقرير زوال سيادة تركيا على البلاد . وفي اليوم التالي صدر إعلان آخر يقضى بخلع الحديو عباس حلمى الثانى وتولية السلطان حسين كامل العرش ، وهنا يعد التبليغ البريطانى إلى السلطان وثيقة تاريخية هامة كشفت عن نيات الدولة البريطانية وأهدافها الحقيقية . ونظراً لما كان لهذا الإجراء من رد فعل فى النفوس عمدت السلطات العرفية البريطانية إلى أعمال الكبت ومصادرة الرأى واضطهاد الوطنيين ، كما صدر أمر عال فى ١٨ أكتوبر من عام ١٩١٤ بتأجيل انعقاد الجمعية التشريعية (وذلك قبل إعلان الحماية ، وقبل دخول تركيا الحرب صراحة ضد الحلفاء) .

وقدر للحلفاء الانتصار ، واضطرت دول الوسط واحدة تلو الأخرى إلى عقد الهدنة ، وكان تاريخها فى حالة تركيا ٣١ أكتوبر عام ١٩١٨ . وعلى أثر ذلك وقعت معاهدات الصلح مع الأعداء السابقين ، غير أن الأتراك الأحرار أبوا الانصياع إلى الشروط التى فرضتها على بلادهم معاهدة سيفر ، وواصلوا الكفاح وانهى الأمر أخيراً بعقد معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ ، وبذلك انتهت من الوجهة الفنية الحرب العالمية التى نشبت فى صيف عام ١٩١٤ .

وكانت مصر التى لم يؤخذ رأيها فى تلك التغييرات التى أجرتها بريطانيا تنتظر أن تسترد استقلالها إذا ما وضعت الحرب أوزارها ، خاصة وقد تضمنت المبادئ التى أعلنها الرئيس ولسن نظرية حق الشعوب فى تقرير مصيرها . وهنا نبئت فكرة تأليف الوفد المصرى وتوجه سعد زغلول وزميله عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى لمقابلة المندوب السامى البريطانى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ . ولم تسفر المقابلة وما تخللها من أحاديث بين الطرفين عن أية نتائج عملية ، بل وضح تماماً أن الإنجليز يعدون مصر غير كاملة النضوج بحيث لا تستأهل الاستقلال والسيادة بمعناها الكامل . وعلى أثر ذلك تألف الوفد المصرى وبدأت عملية جمع التوكيلات من مختلف طوائف الشعب . ثم طلب الوفد السماح له بالسفر إلى لندن فكان الجواب سلبياً ، الأمر الذى أدى إلى ازدياد حالة التوتر ، ولما أقدمت السلطات البريطانية على اعتقال سعد وزملاء له ثم إبعادهم إلى جزيرة مالطة ، شبت نار الثورة التى اشتركت فيها مختلف الطبقات . وما يلفت النظر أنه بالرغم من بدءتها فى المدن فإنها لم تقتصر على ذلك النطاق وإنما تعدته إلى الأقاليم والمناطق الريفية .

ولم تدخر السلطات البريطانية وسعا في محاولة إخماد الثورة ، ولكنها أدركت عقم الإجراء الذى لجأت إليه بصدد الزعماء فقررت الإفراج عنهم وجعلت لهم الخيار فى السفر إلى أوروبا أو العودة إلى مصر ، فاختاروا الأمر الأول وتوجهوا إلى باريس ، مقرر مؤتمر الصلح ، وقد صحبهم فريق آخر من أعضاء الوفد .

وقد خابت الآمال التى كان المصريون يعلقونها على المؤتمر ، إذ فى أبريل من عام ١٩١٩ اعترف الرئيس ولسن بالحماية البريطانية على مصر ، وفى ٢٨ يونيه وقعت المانيا مرغمة معاهدة فرساي التى تتضمن اعترافا من جانبها بـ هذه الحماية . غير أن هذه الصدمة قابلها بعد قليل نصر أدبى إذ رأت لجنة الشؤون الخارجية فى مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة أثناء مناقشة معاهدة فرساي أن مصر لا تعد تابعة للدولة العثمانية أو لـ إنجلترا ، وأعقب ذلك رفض المعاهدة فى مارس من عام ١٩٢٠ .

وإزاء توتر الأحوال فى مصر قررت إنجلترا إرسال بعثة على رأسها اللورد ملنز لدراسة الموقف وتقدير مدى مشروعية المطالب المصرية توطئة لإيجاد حل للنزاع القائم بين الطرفين ؛ غير أن اللجنة قوطعت من قبل الشعب فعاتت أدراجها إلى لندن ، ومن هناك دعت سعد زغلول وبعض رفاقه لإجراء مباحثات بغية الوصول إلى مخرج من الأزمة المستحكمة الحلقات . وقدم كل من الطرفين مشروعا يراه أصلى كإسساس للتسوية ، وأخيراً أعدت اللجنة صيغة مشروع اعتبرته نهائياً ، ولكن الأمة رفضته لأنه لا يحقق أهدافها وإنما يستبدل الحماية الظاهرة بأخرى مقنعة .

ويلفت النظر فى المشروع أمران :

أولاً — أن مصر دولة ذات سيادة .

ثانياً — الاعتراف بأن الامتيازات الأجنبية نظام لم يعد ملائماً لتطور البلاد .
أو متفقاً مع الوضع الجديد القائم على أساس الاستقلال والسيادة .

ألا أننا نلاحظ مسائل على جانب كبير من الأهمية ، ذلك أن المشروع يشتمل على أهم القواعد التى تمسكت بها الدولة البريطانية خلال المفاوضات الكثيرة التى دارت فى فترات مختلفة فيما بعد ذلك . والتى استطاعت أن تحصل على إقرارها فى المعاهدة التى عقدها الطرفان

في ٢٦ أغسطس من عام ١٩٣٦ . وهذه القواعد الأساسية في نظر بريطانيا هي :

(١) الاشتراك مع مصر في مهمة الدفاع عن أراضيها ، على أن تتعهد مصر بتقديم التسهيلات في وقت الحرب حتى ولو لم تمس الحرب هذه البلاد .

(البند الثالث ، الفقرة الثانية من المشروع) .

(٢) ضرورة إبقاء قوة عسكرية في الأراضي المصرية لحماية المواصلات الامبراطورية .

(البند الرابع ، الفقرة الثانية من المشروع) .

(٣) إبقاء الحالة في السودان كما قررتها اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، أي نظام الإدارة الثنائية (خطاب اللورد ملنر إلى عدلى باشا) .

وعلى أثر فشل تلك المحاولة دعى وفد رسمى برئاسة رئيس الوزراء المصرية عدلى يكن باشا ، وفي ١١ نوفمبر من عام ١٩٢٠ سلم إليه اللورد كيرزون صيغة تشابه مشروع ملنر ، (١) إن لم تكن أسوأ منه من بعض النواحي ، فما كان من الوفد المصرى الرسمى إلا أن رفض تلك المقترحات وعاد إلى مصر .

(١) يتضمن مشروع كيرزون المسائل التالية :

١ — مقابل عقد معاهدة بين الطرفين تلقى الحماية وتعترف بريطانيا بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ — النص على إبقاء قوة بريطانية في الأراضي المصرية في أى زمان ومكان ، كما تقدم مصر طرق المواصلات والموانئ للدفع عن مصالحها الحيوية وسلامة أراضيها وحماية المواصلات الامبراطورية .

٣ — الاعتراف بممثل إنجلترا من مركز ممتاز ، على أن يكون وزير الخارجية المصرية على صلة وثيقة به .

٤ — ضرورة استشارة الحكومة البريطانية قبل عقد أية اتفاقات ذات صيغة سياسية مع إحدى الدول الأجنبية .

٥ — إبقاء وظيفتى المستشارين المالى والقضائى .

٦ — عدم جواز تعيين ضباط أو موظفين أجانب إلا بعد استشارة ممثل بريطانيا .

٧ — تنولى إنجلترا مفاوضة الدول الأجنبية بشأن إلقاء الامتيازات وحماية مصالح الأجانب .

٨ — بقاء الحالة في السودان طبقا لما قررته اتفاقية عام ١٨٩٩ .

وعادت الأحوال إلى التوتر من جديد وقبض على سعد زغلول ومعه بعض رفاقه ، للمرة الثانية ، وتقرر إبعادهم إلى جزيرة سيشل ، كما قبل عبدالحالق ثروت باشا تأليف الوزارة . وفي ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ أصدرت بريطانيا من جانبها تصريحاً تعترف فيه بأن مصر دولة مستقلة . غير أن التصريح تضمن تحفظات أربعة تحد كثيراً من استقلال البلاد ، وكلها تتمشى مع المبادئ الأساسية التي أشرنا إليها بصد مشروع ملز وكيرزون ، والتي تستهدف الاحتفاظ لبريطانيا بمركز خاص وإبقاء قوات من لديها في منطقة قناة السويس باسم الدفاع المشترك . وفي ٢٤ يولييه من سنة ١٩٢٣ وقعت معاهدة لوزان بين تركيا من جهة وانجلترا وحلفائها من جهة أخرى ، وفي هذه الوثيقة تنازلت الدولة الأولى عن كافة حقوقها في مصر والسودان اعتباراً من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وهو اليوم الذي أصبحت فيه في حالة حرب مع انجلترا وحلفائها .

هذا عرض موجز لأحداث الفترة (١٩١٤ - ١٩٢٣) ، وأهم الوثائق التي تطالعنا خلالها هي :

- (أ) إعلان الحماية البريطانية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ .
 - (ب) التبليغ البريطاني إلى السلطان حسين كامل في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ .
 - (ج) التصريح الصادر من الجانب البريطاني في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .
 - (د) معاهدة لوزان في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ .
- ومن هذه كلها نستخلص النتائج التالية البالغة الأهمية :

أولاً — بزوال السيادة العثمانية على مصر والأقاليم السودانية ، زالت كافة القيود التي فرضت على استقلال مصر بمقتضى معاهدة لندن والفرمانات التي صدرت ابتداء من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ، وبذلك أصبح الاستقلال التام والسيادة الكاملة من حق مصر ؛ ون قيد أو شرط ، وإذن فالنص الوارد في التبليغ البريطاني إلى السلطان حسين كامل من أن

الحقوق التي كانت لسلطان تركيا على بلاد مصر قد آلت إلى بريطانيا، نص باطل من الوجهة القانونية ، لأن معاهدة لندن والفرمانات لم ترتب لإنجلترا حقاً أو امتيازاً على أرض مصر . والاحتلال البريطاني الذي فرض على البلاد غير مشروع وهو اعتداء مسلح على سلامة وأراضي الغير .

ثانياً — إن اعتراف إنجلترا باستقلال مصر في تصريحها بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ إقرار منها بالوضع الدولي الناجم من زوال سيادة تركيا وتنازل الأخيرة عن ذلك اعتباراً من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ؛ وهذا الاعتراف كسب معنوي لمصر في المجال الدولي . ولقد أوضحنا أن زوال السيادة العثمانية ترتب عليه قانوناً أن تصبح مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وإذن فالتحفظات الواردة في التصريح والتي تنطوي على انتقاص من استقلال مصر وسيادتها مخالفة صريحة لمعاهدة لندن والفرمانات التي صادقت عليها الدول ، وتعتبر غير قانونية بأي حال من الأحوال .

ثالثاً — نصت معاهدة لوزان في المادة (٩٩) بأن تعد قائمة .. « معاهدة الآستانة المعقودة في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام الحرية الملاحة في قناة السويس » . ولما كانت معاهدة الآستانة قد قصرت حق اتخاذ التدابير الدفاعية على مصر وتركيا ، ولما كانت تركيا قد تنازلت عن كافة حقوقها في الأراضي المصرية ، فإن اتخاذ التدابير الدفاعية المشار إليها أصبح من حق مصر وحدها ، وإذن ليس لبريطانيا — بأي حال من الأحوال — أن تدعى لنفسها حقاً أو ترتيباً في هذا الشأن ، ومن هنا يكون أي تحفظ أو اصرار من جانبها يتصل بالدفاع عن منطقة القناة أمر باطل قانوناً .

إعلان وضع بلاد مصر تحت حماية بريطانيا العظمى

(١٨ ديسمبر ١٩١٤)

« يعلن وزير الخارجية لدى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية ، وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها . »

بيان بشأن خلع الخديو عباس الثاني

وتولية السلطان حسين كامل

(١٩ ديسمبر ١٩١٤)

في اليوم التالي لإعلان الحماية البريطانية على مصر صدر بالقاهرة البيان التالي :
« يعلن ناظر الخارجية لدى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لإقدام سمو عباس حلمي باشا خديو مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك قد رأت حكومة جلالته خلعه من منصب الخديوية ، وقد عرض هذا المنصب السامي مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد علي ، فقبله . »

من الحكومة البريطانية إلى السلطان حسين كامل

(١٩ ديسمبر ١٩١٤)

يا صاحب السمو . كلفني ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أن أخبر سموكم بالظروف التي سببت نشوب الحرب بين جلالته وبين سلطان تركيا ، وبما نتج عن هذه الحرب من التغيير في مركز مصر .

كان في الوزارة العثمانية حزبان، أحدهما معتدل لم يبرح عن بآله ما كانت بريطانيا العظمى تبذله من العطف والمساعدة لكل مجهود نحو الإصلاح في تركيا ، ومقتنع بأن الحرب التي دخل فيها جلالة لا تمس مصالح تركيا في شيء ، مرتاح لما صرح به جلالة وحلفائه من أن هذه الحرب لن تكون وسيلة للاضرار بتلك المصالح ، لا في مصر ولا في سواها ، وأما الحزب الآخر فشرذمة جنديين أفاكين ، لاضمير لهم ، أرادوا إثارة حرب عدوانية بالاتفاق مع أعداء جلالة ، معللين أنفسهم أنهم بذلك يتلافون ما جروه على بلادهم من المصائب المالية والاقتصادية ، أما جلالة وحلفاؤه فمع انتهاك حرمة حقوقهم قد ظلوا إلى آخر لحظة وهم يأملون أن تغلب النصائح الرشيدة على هذا الحزب ، لذلك امتنعوا عن مقابلة العدوان بمثله حتى أرغموا على ذلك بسبب اجتياز عصابات مسلحة للحدود المصرية ، ومهاجمة الأسطول التركي بقيادة ضباط ألمانيين ثغوراً روسية غير محصنة .

ولدى حكومة جلالة الملك أدلة وافرة على أن سمو عباس حلمي باشا خديوي مصر السابق قد انضم إنضماماً قطعياً إلى أعداء جلالة منذ أول نشوب الحرب مع ألمانيا وبذلك تكون الحقوق التي كانت لسلطان تركيا وللخديو السابق على بلاد مصر قد سقطت عنها وآلت إلى جلالة .

ولما كان قد سبق لحكومة جلالة الملك أنها أعلنت بلسان قائد جيوش جلالة في مصر أنها أخذت على عاتقها وحدها مسئولية الدفاع عن القطر المصري في الحرب الحاضرة ، فقد أصبح من الضروري الآن وضع شكل للحكومة التي ستحكم البلاد بعد تحريرها كما زالت حقوق السيادة وجميع الحقوق الأخرى التي كانت تدعيها الحكومة العثمانية .

فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصري جميع الحقوق التي آلت إليها بالصفة المذكورة ، وكذلك جميع الحقوق التي استعملتها في البلاد مدة سني الإصلاح الثلاثين الماضية ، وقد رأت حكومة جلالة أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسئولية التي عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية إعلاناً صريحاً ، وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقاً لنظام وراثي يقرر فيما بعد .

بناء عليه قد كلفتني حكومة جلالة الملك أن أبلغ سموكم أنه بالنظر لسن سموكم وخبرتكم قد رؤى في سموكم أكثر الأمراء من سلالة محمد على أهلية لتقلد منصب الخديوية مع لقب « سلطان مصر » ، وإني مكلف بأن أؤكد لسموكم صراحة عند عرضي على سموكم قبول عبء هذا المنصب أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية في دفع أى تعد على الأراضى التى تحت حكم سموكم ، مهما كان مصدره ، وقد فوضت لى حكومة جلالة الملك أن أصرح أنه بعد إعلان الحماية البريطانية يكون لجميع الرعايا المصريين أينما كانوا الحق فى أن يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك .

وبزوال السيادة العثمانية تزل أيضاً القيود التى كانت موضوعة بمقتضى فرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذى لسموكم فى الأنعام بالرتب والنياشين .
وأما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالاته أن المسئولية الحديثة التى أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعى أن تكون المخابرات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالاته فى مصر .
وقد سبق لحكومة جلالاته أنها صرحت مراراً بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالإمتيازات الأجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد ، ولكن من رأى حكومة جلالاته أن يؤجل النظر فى تعديل المعاهدات إلى ما بعد انتهاء الحرب .
وفما يختص بآدارة البلاد الداخلية على أن أذكر سموكم بأن حكومة جلالاته ، طبقاً لتقاليد السياسة البريطانية ، قد دأبت على الجذب بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها فى حماية الحرية الشخصية ، وترقية التعليم ونشره ، وإنماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية ، والتدرج فى إشراك المحكومين فى الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة فى الرقى السياسى ؛ وفى عزم حكومة جلالاته المحافظة على هذه التقاليد ، بل إنها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى فى هذه البلاد تحديداً صريحاً يؤدي إلى سرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتى ، وستحترم عقائد المصريين الدينية احتراماً تاماً ، كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالاته على اختلاف مذاهبهم ولا أرى لزوماً لأن أؤكد لسموكم بأن تحرير حكومته لمصر من ربة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية فى الآستانة ، لم يكن ناتجاً عن أى عداً للحلقة ، فان تاريخ مصر السابق

يدل في الواقع على أن اخلاص المسلمين المصريين للخلافة ، لاعلاقة له البتة بالعلاقات السياسية التي بين مصر والاستانة . وإن تأييد الهيئات النظامية الإسلامية في مصر والسير بها في سبيل التقدم هو بالطبع من الأمور التي تهتم بها حكومة جلالة الملك مزيد الاهتمام ، وستلقى من جانب سموكم عناية خاصة . ولسموكم أن تعتمدوا في إجراء مايلزم لذلك من الاصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة الانجليزية وعلى أن أزيد على ما تقدم أن حكومة جلالة الملك تعول بكل أطمئنان على اخلاص المصريين ورويتهم واعتدالهم في تسهيل المهمة الموكولة إلى قائد جيوش جلالته المكلف بحفظ الأمن في داخل البلاد ، ومنع كل عون للعدو . وانى انتهز هذه الفرصة فأقدم لسموكم أجل تعظيماتي .

« ملن شتهام »

معاهدة فرساي (٢٨ يونيو ١٩١٩)

النصوص الخاصة بمصر^(١)

« المادة ١٤٧ — تصرح ألمانيا بأنها تعترف بالحماية التي أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وتتنازل عن نظام الامتيازات الأجنبية في القطر المصري ؛ ويكون هذا التنازل اعتباراً من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ .

« المادة ١٤٨ — جميع المعاهدات والاتفاقات والترتيبات والعقود التي عقدتها ألمانيا مع مصر تعد ملغاة إعتباراً من ٤ أغسطس ١٩١٤ .

« ولا يمكن لألمانيا ، بأية حال من الأحوال ، أن تسمك بهذه العقود وتتعهد بأن لا تتداخل بأي شكل ، في المفاوضات التي يمكن أن تجرى بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى عن مصر .

المادة ١٤٩ — يكون إجراء القضاء في الرعايا الألمان وأملاكهم من إختصاص

(١) عبد الرحمن الرافعي بك : ثورة سنة ١٩١٩ ، الجزء الثاني ص ٢٤ — ٢٥ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦)

المحاكم القنصلية البريطانية بقرارات يصدرها عظمة السلطان ، وذلك حتى تنفيذ تشريع مصرى للنظام القضائى يتضمن تأليف محاكم ذات اختصاص عام .

المادة ١٥٠ — للحكومة المصرية الحرية التامة فى العمل على تسوية مركز الرعايا الألمان فى القطر المصرى وشروط إقامتهم فيه .

المادة ١٥١ — توافق ألمانيا على إلغاء الذكريتو الذى أصدره سمو الخديو فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ خاصاً بقومسيون الدين المصرى العام أو إدخال التعديلات التى تعدها الحكومة المصرية مناسبة .

المادة ١٥٢ — توافق ألمانيا فيما يختص بها على نقل السلطات المخولة لصاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان ، بموجب الاتفاقية الموقعة فى الآستانة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ بشأن حرية المرور بقناة السويس إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

وتتنازل عن كل اشتراك فى مجلس الصحة البحرية والكورنتينات فى مصر وتوافق فيما يختص بها على نقل السلطات التى لهذا المجلس إلى السلطات المصرية .

المادة ١٥٣ — جميع الأعيان والأموال التى للإمبراطورية الألمانية فى القطر المصرى تنتقل بكل ما فيها من حقوق إلى الحكومة المصرية دون أى تعويض .

وستعد أعيان الإمبراطورية والدول الألمانية وأموالها فى هذا الشأن شاملة لجميع أملاك التاج ، كالإمبراطورية والدول الألمانية ، وكذلك الأعيان الخاصة التى للإمبراطور المانيا السابق وغيره من أصحاب المراتب الملكية .

ستعامل جميع الأملاك المنقولة والعقارات المملوكة لرعايا ألمانيا فى القطر المصرى طبقاً للقسمين الثالث والرابع من الجزء العاشر (الشروط الاقتصادية من المعاهدة) .

المادة ١٥٤ — تتمتع البضائع المصرية فى دخول ألمانيا بالنظام الذى يطبق على البضائع الإنجليزية .

نص مشروع ملء الأثير

١ - لكي يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا ومصر تحديداً دقيقاً ، ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات في مصر من المزايا وأحوال الإعفاء وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد .

٢ - ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ، ومفاوضات تحصل للغرض الثاني بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات ، وهذه المفاوضات ترمى إلى الوصول إلى اتفاقات معينة على القواعد الآتية :

٣ - (أولاً) تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق نجلي تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات .

(ثانياً) تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر بأنها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية .

٤ - تشمل هذه المعاهدة أحكاماً للأغراض الآتية :

(أولاً) تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطانى وتتعهد مصر ألا تتخذ في البلاد الأجنبية خطة لاتتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات

لبريطانيا العظمى وتتعهد كذلك ألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية .

(ثانياً) تمنع مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الإمبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ماتستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى التسوية ، ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر .

(ثالثاً) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً يعهد إليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات التى لأعضاء صندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها .

(رابعاً) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب إحاطته علماً بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له من مساس بالأجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام العام .

(خامساً) نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الآن الحكومات المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون محجفاً بالأجانب .

صيغة أخرى لهذه الفقرة

نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق إلا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزاً محجفاً بالأجانب

في مادة فرض الضرائب أو لا تتفق مع مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول.
ذوات الامتيازات .

(سادساً) نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى
ومصر بمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً في مصر ونحو حق التقدم على جميع
الممثلين الآخرين .

(سابعاً) الضباط والموظفون الإداريون من بريطانيين وغيرهم من الأجانب
الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز إنهاء خدمتهم بناء
على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية في أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة
وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذي يمنحه الموظفون الذين يتركون الخدمة
بموجب هذا النص زيادة على ما هو محول لهم بمقتضى القانون الحالي .

وفي حالة عدم استعمال الحق المحول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظيف الحالية
غير مساس .

٥ — تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيسية ، ولكن لا يعمل بها إلا بعد
إنفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على إبطال محاكمها القضائية وإنفاذ المراسيم المعدلة
لنظام المحاكم المختلطة .

٦ — يعهد إلى الجمعية التأسيسية في وضع قانون نظامي جديد تسير حكومة
مصر في المستقبل بمقتضى أحكامه ويتضمن هذا القانون النظامي أحكاماً تقضى بجعل
الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية وتقضى أيضاً بإطلاق الحرية الدينية لجميع
الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب .

٧ — تحصل التعديلات اللازمة إدخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين
بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات ، وتقضى هذه الاتفاقات بإبطال
المحاكم القضائية الأجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها
وسريان التشريع الذي تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذي يفرض
الضرائب) على جميع الأجانب في مصر .

٨ - تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل إلى الحكومة البريطانية الحقوق التي

كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات ، وتشمل أيضاً أحكاماً تقضى بما يأتى :

(أولاً) لايسوغ العمل على التمييز المجحف برعايا أى دولة واققت على إبطال محاكمها القنصلية ويتمتع هؤلاء الرعايا في مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون .

(ثانياً) يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الأولاد الذين يولدون في مصر لأجنى بجنسية أبهم ، ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين .

(ثالثاً) تخول مصر موظفي قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الأجانب في إنجلترا .

(رابعاً) المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول .

أما في المسائل التى ينالها مساس من جراء إبطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا والدول الأجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين ، وكذلك المعاهدات التى لها صبغة سياسية سواء أ كانت معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين كاتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها .

(سادساً) تضمن أيضاً حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ . وتنص المعاهدات أيضاً على التغييرات اللازمة في صندوق الدين وعلى إبعاد العنصر البدوى من مجلس الصحة في الإسكندرية .

٩ — التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية .

وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة .

١٠ — تقضى المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتحويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان محولا إلى الآن للمحاكم التفصلية الأجنبية ، ويترك اختصاص المحاكم الأهلية بغير مساس به .

١١ — بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها إلى الدول الأجنبية وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول عضواً فى عصبة الأمم .

خطاب بشارة السودان (صه اللورد ملنر)

« حضرة صاحب المعالى عدلى باشا يكن

» ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ .

« عزيزى الباشا . بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى . إنه ليس بين أجزاء المذكرة التى أنا مرسلها إليك الآن جزء بقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ، ولكنى أرى اجتناباً لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل أنه يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة ، وهو أن موضوع السودان الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر ، فإن البلدين مختلفان اختلافا عظيماً فى أحوالهما ، ونحن نرى أن البحث فى كل منها يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث فى الآخر .

« إن السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ ، فيجب والحالة هذه أن لا يسمع لأى تغيير يحصل فى حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة ، على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية فى إيراد الماء الذى يصل إليها ماراً بالسودان ، ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك لإيراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية » .

خطاب الى عظمة السلطان

دار الحماية . القاهرة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١

الى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراى عابدين

يا صاحب العظمة : لم أتأخر عن إبلاغ حكومة جلالته الرأى الذى أبدىتموه
عظمتكم مراراً عن ضرورة وصول الحكومة إلى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد
ملنر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى ، تلك الأمانى التى اشتهر عطف عظمتكم
عليها .

ويسرنى الآن أن أبلغ قرار حكومتى ، وإنى متأكد أن هذا القرار يطابق رأى
عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها إلى عظمتكم ، وهى تعيين وفد
رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فيما يختص بالاتفاق المنوى
عقده ، وإنى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم إلى روح حسن النية الذى
أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى امر إلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية ،
وستقدرون عظمتكم أن التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى
على إقامته علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم .

وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلمت إبلاغه إلى عظمتكم :
إن حكومة جلالته الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت
أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى ، ومع أن
حكومة جلالته لم تتوصل بعد إلى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر
فإنها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة
السلطان للوصول إذا أمكن إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى
لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات السكاكية للدول الأخرى وتطابق
الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى .

وإنى أغتنم هذه الفرصة فأكرر لعظمتكم احترامى الفائق .

«اللى»

نصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .
وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية ، فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

- ١ — انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة
- ٢ — حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكني مصر تلغى الأحكام العرفية التي أعلنت في ١١/٢/١٩١٤ .
- ٣ — إلى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتية يانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الطرفين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور ، وهي :

- (أ) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر .
 - (ب) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالدات أو بالواسطة .
 - (ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .
 - (د) السودان .
- وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي عليه .

معاهدة لوزان (٢٤ يولييه ١٩٢٣)

المواد الخاصة بمصر

المادة ١٧ — يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من

٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

المادة ١٨ — صارت تركيا محرة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءاً من مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محرة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

المادة ١٩ — إن المسائل الناجمة عن الاعتراف بالدولة المصرية التى لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأحكام المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها .

المادة ٩٩ — ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون المساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التى لها صبغة إقتصادية أو فنية المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدة فيها :

(٦) معاهدة الآستانة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة فى قناة السويس مع التحفظ الوارد فى المادة ١٩ من المعاهدة الحالية .

الفصل السابع

الطريق الى معاهدة سنة ١٩٣٦

والغاء الامتيازات الأجنبية

كان من أثر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن صدر في ١٥ مارس من السنة ذاتها إعلان باستقلال مصر والمناداة بالسلطان أحمد فؤاد ملكا ؛ وأبلغ ذلك إلى معتمدى الدول الأجنبية في مصر . وفي ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ استقالت وزارة عبد الحالى ثروت باشا ، وأعقبتها وزارة محمد توفيق نسيم باشا فى اليوم التالى ، ولكنها لم تلبث طويلا إذ غادرت كراسى الحكم فى فبراير من عام ١٩٢٣ .

وشكلت وزارة ابراهيم يحيى باشا فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ وصدر الأمر بالإفراج عن سعد زغلول (٣٠ مارس) ، وفى ١٩ أبريل صدر الأمر الملكى بالدستور ، وأجريت الانتخابات لأول برلمان فى مصر . وأحرز الوفد المصرى أغلبية ساحقة ، ترتب عليها تأليف وزارة برئاسة سعد زغلول فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ . وفى أواخر سبتمبر وصل رئيس الوزارة المصرية إلى لندن حيث تقابل مع المستر رمزى مكدونلد رئيس الوزارة البريطانية .

مفاوضات « سمر - مكدونلد »

دارت المباحثات بين الطرفين ، وقدم خلالها سعد زغلول المطالب التى يراها كفيلة بتحقيق تسوية النزاع المصرى -- البريطانى ، وأهمها جلاء القوات البريطانية عن مصر ، وعدم اشتراك إنجلترا فى الدفاع عن القناة ، وزوال كل مظاهر السيطرة البريطانية وبخاصة فيما يتعلق بسياسة مصر الخارجية ، والغاء وظيفتى المستشارين

المالى والقضائى ، وتنازل بريطانيا عن دعاويها بشأن حماية الأجانب والأقليات ،
والاعتراف بملكية مصر العامة للسودان .
وأبى الجانب البريطانى الموافقة على الطلبات المصرية ، فعاد سعد إلى مصر .

إخراج مصر من السودان

فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ روعت البلاد بمقتل السير لى ستاك باشا سردار الجيش
المصرى ، فسارعت الحكومة البريطانية إلى تقديم إنذار شديد القسوة فى عبارته
ومطالبه وطريقة تقديمه .

وأحطرما فى الإنذار إخراج الجيش المصرى من السودان ، والعدول عن كل
معارضة لرغبات بريطانيا فى الشئون المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر، والإعلان
باعتزام حكومة السودان زيادة المساحة المزروعة فى إقليم الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ فدان
إلى مقدار غير محدود طبقاً لما تقتضيه الحالة .

ولا ريب أن إخراج وحدات الجيش المصرى من السودان نقض من جانب واحد
وهو الحكومة البريطانية لاتفاقية عام ١٨٩٩ التى أجبرت مصر على توقيعها تحت
الضغط البريطانى . وإذا كانت بريطانيا لم تعتمد إلى إلغاء حقوق مصر فى السودان ،
تلك الحقوق التى أيدتها الوثائق الرسمية ، فإنها قد أوقفت بالفعل ممارسة
هذه الحقوق .

ومن هذا يتضح أن الإنذارين البريطانيين ترتب عليهما ضياع السودان من
الوجهة العملية ، إن لم يكن من الناحية القانونية . وهذا التصرف من جانب بريطانيا
وحدها ، عن طريق القهر والقوة ، فيه مخالفة صريحة للمواثيق الدولية والفرمانات
التي سبق لهذه الدولة أن صادقت عليها .

وفضلاً عن هذا فإن البند الخاص بزيادة المساحة المزروعة قطعاً فى إقليم الجزيرة
إلى درجة غير محدودة ، كان مصدر قلق للمصريين ، إذ ربما تؤدى هذه الزيادة إلى
حرمانهم من المقادير اللازمة لرى أراضيهم من ماء الفيضان ، إذ المعروف أن زراعة
القطن تتطلب ماء كثيراً .

والحق إن المطالب الثلاثة الرئيسية التي وردت في الإنذارين لا علاقة لها بمقتل السردار الذي هو جريمة عادية يقع مثلها في كثير من البلدان ، ويكتفى فيها بتعويض يدفع وإزالة العقوبة بمرتكبها ، ولكن تقدم إنجلترا بهذه الطلبات إنما يتم عن سياسة مبيتة تنحصر في الانفراد بالادارة في السودان تمهيداً لقطع الصلة التي تربطه بمصر .

ولقد ترتب على التدابير العدوانية التي عمدت إليها الحكومة البريطانية إثر مقتل السردار وتقديم الإنذارين ، أن قدم سعد زغلول استقالته في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

مفاوضات «ثروت - تشمبرلن»

انتهى تطور الأحوال السياسية الداخلية في مصر إلى تأليف وزارة ائتلافية برئاسة عبدالحالق ثروت وذلك في ١٦ أبريل من عام ١٩٢٧ ، وفي ٢٣ أغسطس من السنة ذاتها توفي سعد زغلول . وحين صبح رئيس الوزارة المصرية الملك فؤاد الأول في رحلته إلى أوروبا باحث الجانب البريطاني بشأن الوصول إلى تسوية بين البلدين . وعاد ثروت باشا إلى مصر ، ولكنه سرعان ما رجع إلى لندن لاستئناف المباحثات .

وأُسفرت المفاوضات بين ثروت باشا والمستر تشمبرلن على مشروع معاهدة يتضمن القواعد الآتية :

(١) تعقد بين الطرفين المتعاقدين محالفة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودي وحسن العلاقات بينهما .

(٢) يجب على الحكومة المصرية ألا تتخذ في البلاد الأجنبية موقفاً يتنافى مع المحالفة أو موقفاً يجوز أن يفضى إلى إثارة صعوبات لبريطانيا ، وألا تسلك في البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التي تتبعها الحكومة البريطانية

وألا تعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرًا بالمصالح البريطانية .

(٣) إذا صارت مصر فى حالة حرب للدفاع عن أراضيها أو لحماية مصالحها إثر غارة أو اعتداء عليها أيا كان نوعه تقوم بريطانيا بانجادهابصفة محارب ، وذلك مع عدم الاخلال بما نص عليه من الأحكام فى ميثاق جمعية الأمم . وإذا حدثت ظروف من شأنها أن تجعل فى خطر ما بين مصر وإحدى الدول الأجنبية من حسن العلاقات أو أن تهدد حياة الأجانب وأموالهم فى مصر تتشاور الحكومتان المصرية والبريطانية لاتخاذ أنجع الوسائل لحل الإشكال .

(٤) تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى ، وإذا رأت ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

(٥) إذا صارت بريطانيا فى حالة حرب أو تهديد بوقوع حرب ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها تبذل لها مصر فى أراضيها كل ما فى وسعها من المساعدة والتسهيلات بما فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

(٦) تخول مصر لبريطانيا الحق فى إبقاء قوات عسكرية فى أى مكان ولزمن غير محدود ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق تعهد فيه انجلترا إلى مصر مهمة حماية مواصلات الإمبراطورية البريطانية . والغرض من هذا الاحتلال هو حماية هذه المواصلات . وبعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يعيد الطرفان المتعاقدان النظر فى مسألة المكان الذى تستقر فيه القوات البريطانية ، وفى حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس عصبة الأمم ، وإذا لم يكن قرار عصبة الأمم موافقاً لمطالب الحكومة المصرية يجوز بناء على طلبها وبالشروط نفسها إعادة النظر فى المسألة فى آخر كل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار المذكور .

وتحتفظ القوات البريطانية فى مصر بما تتمتع به الآن (أى سنة ١٩٢٧) من مزايا وامتيازات ، وتضع الحكومة المصرية مجاناً تحت تصرف تلك

القوات الأراضى والمباني التى تشغلها الى أن يغير المكان الذى تستقر فيه .
وعلى أثر هذا التغير تعود الأراضى والمباني التى تجلو عنها القوات الى حوزة
الحكومة المصرية ، على أن تضع مجاناً تحت تصرف تلك القوات ما يعادلها
من الأراضى والمباني فى الجهات التى تنقل اليها .

وتحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون
كيلو متراً على كل من جانبي قناة السويس ، ولا يسرى هذا الحظر على قوات
الطرفين المتعاقدين ولا على ما هو قائم الآن (١٩٢٧) من خدمات الطيران
المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها .

(٧) تخول الحكومة المصرية بوجه عام للرعايا البريطانيين الأفضلية على غيرهم
فى حالة استخدام أجانب بصفة موظفين .

(٨) تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً
تكون له اختصاصات صندوق الدين ويحاط علماً بكل مشروع تشريعى مما
يقتضى مصادقة الدول ذوات الامتيازات ليكون نافذاً على الأجانب ويكون
تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى
استشارته فيها .

(٩) تعين الحكومة المصرية بالاتفاق أيضاً مع الحكومة البريطانية مستشاراً
قضائياً يحاط علماً بكل ما يمس أداء القضاء فيما يتعلق بالأجانب ويكون تحت
تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته
فيها .

(١٠) الى أن يجرى العمل باصلاح نظام الامتيازات الأجنبية على أثر ما يعقد
من اتفاقات بين مصر والدول ذات الشأن لاتغير الحكومة المصرية فى عدد
واختصاص الموظفين البريطانيين الذين يشتغلون الآن (١٩٢٧) بإدارة
الأمن العام والبوليس إلا بعد الاتفاق على ذلك مع الحكومة البريطانية .

(١١) تبذل بريطانيا نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على

تعديل نظام الامتيازات ، وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة في مصر ، وتبذل وساطتها لقبول مصر في عصبة الأمم .

(١٢) نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشئها المحالفة بين الحكومتين ، يمثل بريطانيا في مصر سفير يحول حق التقدم على أى ممثل آخر .

(١٣) لا تخل أحكام هذه المعاهدة بالحقوق والتعهدات التي تنجم أو يجوز أن تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق عصبة الأمم .

(١٤) كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من المعاهدة لم يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم .

والشئ الذي يسترعى النظر بصفة خاصة في المشروع البريطاني أنه لم يتضمن أية إشارة إلى موضوع السودان ، وهذا الإغفال لا يتضمن معنى الاعتراف بالوضع غير القانوني الذي فرضته اتفاقية سنة ١٨٩٩ فحسب ، بل إنه لينطوي على إقرار الإجراءات التعسفية التي اتخذتها الحكومة البريطانية على أثر مقتل السير لى ستاك باشا ، وهي الإجراءات التي أهدرت حتى صورية اشتراك مصر في نظام الحكم الثنائي بالسودان .

وما من شك أن الإغفال كان متعمداً وذا هدف بعيد ، إذ أريد من وراء ذلك التمهيد لفصل السودان نهائياً عن مصر . ومن هذه الناحية يعد المشروع الذي اتفق عليه كل من ثروت باشا والمستر تشمبرلن أسوأ من المشروعات التي سبقته ، وخاصة على ضوء الأحداث التي وقعت في السودان بعد مقتل السردار .

ولما اطلع مجلس الوزراء المصري على المشروع سالف الذكر قرر رفضه لأنه (لا يتفق في أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ، ويجعل الاحتلال العسكري البريطاني شرعياً) ، وما كان من عبد الحالق ثروت باشا إزاء هذا الرفض إلا أن قدم استقالته (٤ مارس سنة ١٩٢٨) . وفي يوم ١٧ من الشهر ذاته شكلت وزارة برئاسة مصطفى النحاس وتميز عهدا القصير بإجراء عدواني من جانب الحكومة البريطانية يتصل بما أرادت مصر وضعه من تشريع خاص بالإجتماعات . وفي ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨ أقيمت الوزارة .

مفاوضات « محمد محمود - هنري - »

على أثر إقالة الوزارة النحاسية تألفت أخرى برئاسة محمد محمود باشا ، ودارت بينه وبين المستر هنريسن مباحثات انتهت بالاتفاق على مشروع معاهدة بين البلدين ، والمشروع الجديد مستمد من ذلك الذى سبق الاتفاق بشأنه على عهد وزارة ثروت باشا ، ولكنه يختلف عنه من النواحي التالية :

١ - تحديد الأماكن التى تقيم فيها القوة البريطانية لحماية قناة السويس فى منطقة تقع شرقى خط طول ٣٢° شرقا ، على ألا يكون لوجود القوات مطلقاً صفة الاحتلال ، كما أنه لا يخل بما لمصر من حقوق السيادة .

٢ - الاعتراف بمسئولية الحكومة المصرية عن أرواح الأجانب وأموالهم .

٣ - الاحتفاظ فى السودان بالوضع الذى قرره اتفاقية عام ١٨٩٩ .

٤ - تعهد إنجلترا ببذل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات من أجل نقل اختصاصات المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة ، وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب .

وتضمنت المذكرات الملاحقة بالمشروع ، والى تبادلها الطرفان ، المسائل الآتية :

١ - إلغاء وظيفة المفتش العام للجيش ، وسحب الضباط البريطانيين ، على أن تستعين الحكومة المصرية ببعثة عسكرية بريطانية .

٣ - استبقاء الحكومة المصرية للمستشارين المالى والقضائى بصفتهما موظفين مصريين ، حتى تفرغ من برنامج الإصلاحات الداخلية الذى تعزم القيام به .

٣ - أبدت الحكومة المصرية أنها تنوى إلغاء الإدارة الأوربية فى الأمن العام ، على أنها ستحتفظ لمدة خمس سنوات بعنصر أوربى فى بوليس المدن ، يكون خلال تلك الفترة تحت إمرة ضباط من البريطانيين . وأعربت الحكومة

البريطانية عن استعدادها لتقديم المعونة اللازمة إذا شاءت الحكومة المصرية في المستقبل إعادة تنظيم قواتها البوليسية .

٤ — الاتفاق على أن تكون مسألة الأقليات في مصر من المسائل الخاصة بالحكومة المصرية دون غيرها .

٥ — واستغرق موضوع السودان ثلاث مذكرات ، تنص إحداها على تسوية دين السودان لمصر ، وتشير الأخرى إلى مسألة عودة أورطة مصرية إلى السودان في الوقت الذي تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة .

أما عن سريان الاتفاقات الدولية على السودان فقد أوضح المستر هندرسن الأمر في العبارات التالية :

« يحسن إثبات الاتفاق الذي انتهينا إليه بشأن الطريقة التي تجعل بها المعاهدات الدولية منطقية على السودان ، وإن ما يراد تطبيقه على السودان من تلك المعاهدات لا يعدو بطبيعة الحال ذلك النوع الذي تكون له صفة فنية أو إنسانية عامة . ففي الأحوال التي تكون المعاهدة قد وقعها مصر وبريطانيا العظمى والتي يراد فيها تطبيق المعاهدة على السودان ، يبدى المندوبون المصريون والبريطانيون في الوقت المناسب تصريحاً مشتركاً بأن توقيعاتهم عن مصر وبريطانيا العظمى يقصد بها جميعاً أن تشمل السودان . ويدون هذا التصريح على الوجه اللازم . وفي الأحوال التي تحتاج المعاهدة فيها إلى تصديق يذكر التصريح المشار إليه ، أنه عند إيداع تصديق صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية ، تصبح المعاهدة منطقية على السودان بحسب الأحكام الواردة فيها ، فإذا لم يبد هذا التصريح فلا تكون المعاهدة منطقية على السودان إلا بطريق الانضمام الذي يشار إليه فيما بعد . وحيث يبدى هذا التصريح لا يكون ثمة محل بعد ذلك لذكر السودان ذكراً خاصاً في وثائق التصديق ، وفي بعض الأحوال حيث تنص المعاهدة على جواز الانضمام اللاحق ، وحيث يستحسن أن تطبق تلك المعاهدة على السودان بالطريقة المذكورة ، فإن الانضمام يتم بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى اثنان يعينان لهذا الغرض ، وتتفق الحكومتان على طريقة إيداع وثائق الانضمام في كل حالة ، ولا محل طبعاً في مثل

هذه الأحوال لأى تصديق ، وفى المؤتمرات الدولية التى يتفاوض فيها فى أمر مثل تلك المعاهدات يظل المندوبون المصريون والبريطانيون فى اتصال بشأن أى عمل يرونه بالاتفاق فيما بينهم مرغوباً فيه لمصلحة السودان .

ومهما يكن من الأمر فإن مشروع المعاهدة لم يقدر له الخروج إلى حيز التحقيق العملى ، واستقالت وزارة محمد محمود باشا فى ٢ يناير سنة ١٩٢٩ وتألقت أخرى برئاسة عدلى يكن باشا فى اليوم التالى ، حيث تولت إتمام عملية الانتخابات العامة ثم قدمت استقالتها فى ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ .

مفاوضات « النحاس - هدرسه »

فى أول يناير سنة ١٩٣٠ شكلت وزارة جديدة برئاسة مصطفى النحاس باشا ، وما لبث أن سافر على رأس وفد إلى لندن لإجراء مباحثات مع الحكومة البريطانية أسفرت عن الاتفاق على مشروع يشتمل على القواعد الآتية :

- (١) انتهى احتلال مصر عسكرياً بواسطة القوات البريطانية .
- (٢) يمثل كل من الطرفين لدى بلاط الآخر سفير معتمد بالطرق المرعية .
- (٣) بما أن بريطانيا العظمى تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فإنها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية للانضمام الى عصبة الأمم .
- (٤) تعقد محالفة بين الطرفين لتوطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .
- (٥) يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ألا يتخذ فى علاقاته مع الدول الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة، والا يبرم معاهدات سياسية لاتتفق مع أحكام هذه المعاهدة .
- (٦) إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين ودولة أخرى الى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تشاور الطرفان المتعاقدان لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقاً لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأى معاهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة .

(٧) إذا اشتبك أحد الطرفين في نزاع مسلح مع دولة أخرى فإن الطرف الآخر يلتزم بانجاده في الحال بصفته حليفاً . وتنحصر معاونة جلالة ملك مصر في حالة الحرب أو خطر الحرب الوشيك في أن يقدم إلى جلالة ملك بريطانيا داخل حدود الأراضي المصرية ومع مراعاة النظام المصري في الإدارة والتشريع جميع ما في وسعه من التسهيلات والمساعدة بما في ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق مواصلاته .

(٨) بما أن قناة السويس ، التي هي جزء لا يتجزأ من الأراضي المصرية ، هي في الوقت نفسه شريان عالمي كما هي طريق أساسي للمواصلات بين أجزاء الإمبراطورية البريطانية ، فإلى أن يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل حرية الملاحة في القناة ، فإنه يرخص لبريطانيا بالاحتفاظ في منطقة القناة (المحدودة في الملحق المرفق بالمعاهدة الحالية) قوات للدفاع عن القناة . وليس لوجود تلك القوات صفة الإحتلال مطلقاً ، كما أنه لا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية.

(٩) ليس في أحكام المعاهدة ما يعس أحكام عهد عصبة الأمم ولا ميثاق بريان . -
كبلوج الخاص بنبذ الحرب والموقع بباريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٩ .
(١٠) المسؤولية عن أرواح الأجانب وأموالهم هي من اختصاص الحكومة المصرية وحدها .

(١١) لما كان نظام الامتيازات الأجنبية مخالفاً لروح العصر ولا يلاءم حالة مصر فإن الحكومة البريطانية تتعهد بأن تستعمل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات من أجل نقل اختصاص المحاكم الفصلية الى المحاكم المختلطة ، وتطبيق التشريع المصري على الأجانب .

(١٢) في حالة الاختلاف على تفسير إحدى مواد هذه المعاهدة ، وفي حالة ما إذا لم يمكن حله بواسطة مفاوضات مباشرة ، يتعهد الطرفان برفع الأمر الى عصبة الأمم
(١٣) مدة المعاهدة عشرون عاماً يجوز بعد انقضاءها ، وبناء على طلب أحد الطرفين ، الدخول في مفاوضات جديدة بشأن التعديلات التي يرى إدخالها على ضوء الظروف القائمة . وفي حالة عدم الاتفاق يرفع الامر الى عصبة الأمم .

(١٤) يمكن للطرفين المتعاقدين ، بالاتفاق المشترك ، إعادة النظر في المعاهدة .
بعد انقضاء عشر سنوات منذ التصديق عليها .

وقد نشأ خلاف بين الطرفين المتفاوضين حول المادة الخاصة بالسودان فالنص البريطاني يقول إنه « مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ عن الاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها اياه الاتفاقات المشار إليها » .
أما الجانب المصرى فاقترح النص التالى :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من هاتين الإتفاقيتين ، وكإحدى نتائج إتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما . وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخل إذا طلب أحدهما ذلك فى مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين فى خلال اثنى عشر شهراً من تنفيذ المعاهدة الحالية » .
وأخذ المفاوضون البريطانيون بوجهة النظر المصرية ، ولكن الوزارة البريطانية أبت الموافقة فقطعت المفاوضات وعاد الوفد المصرى . وفى ١٧ يونية سنة ١٩٣٠ قدمت وزارة مصطفى النحاس باشا استقالتها .

معاهدة سنة ١٩٣٦

طرأت تطورات متباينة على الأحوال السياسية الداخلية فى مصر ، وأخيراً قامت وزارة برياسة مصطفى النحاس باشا (١٠ مايو سنة ١٩٣٦) ، وتآلفت جبهة وطنية لأجزاء مباحثات مع بريطانيا ، وفى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وقعت معاهدة الصداقة والتحالف وأقرتها الهيئة التشريعية فى كل من البلدين .

الامتيازات الأجنبية

عقد مؤتمر مونتريه في ١٢ إبريل سنة ١٩٣٧ وانتهى إلى اتفاق في ٨ مايو يقتضى إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر، وبذلك تخلصت البلاد من قيد قديم واستردت سيادتها الاقتصادية والمالية .

عصبة الأمم

وفي ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ قررت الجمعية العامة لعصبة الأمم قبول مصر عضواً فيها ، لها ما للأعضاء الآخرين من حقوق وعليها ما عليهم من التزامات على قدم المساواة .

ملاحظات عمه معاهدة سنة ١٩٣٦

بالرغم من تصديق البرلمان المصرى على المعاهدة فالواقع أن الظروف القائمة حين عقدها كان ينتفى في ظلها عنصر الحرية الصحيحة في الاختيار ، ذلك أن القوات البريطانية كانت تحتل جهات عدة من البلاد، ووجودها يعد في حد ذاته مصدراً للضغط على إرادة المفاوض المصرى .

هذا ، وقد قامت المعاهدة على مبادئ أساسية ظلت انجلترا متمسكة بها خلال المفاوضات الكثيرة التى دارت في أكثر من مناسبة قبل عقد هذه المعاهدة ، وكلها مبادئ تحد من استقلال مصر وسيادتها .

أولاً — أبرز التحالف

نصت المادة الرابعة على أنه « تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما » . وليس ثمت اعتراض على أمر من هذا القبيل ، ولكن الذى يلفت النظر أنه بينما تجيز المادة السادسة عشرة إعادة النظر « في نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك » إلا أنه « من المتفق عليه أن أى تغيير ... يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقاً للمبادئ التى تنطوى عليها المواد ٧ و ٦ و ٥ و ٤ » . وهذه المبادئ هى :

- (١) التحالف بقصد توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بين الطرفين (م ٤) .
- (٢) عدم اتخاذ سياسة خارجية أو إبرام معاهدات سياسية من قبل أحد الطرفين ، تعارض مع المحالفة (م ٥) .
- (٣) التشاور في حالة الخلاف بين أحد الطرفين ودولة أخرى ، إذا كان ينطوى على خطر قطع العلاقات (م ٦) .

(ع) إذا اشتبك أحد الطرفين في حرب وجب على الآخر إنجاده بصفته حليفاً (م ٧) .

ومعنى هذا كله أن على مصر أن تلتزم التحالف مع بريطانيا دائماً وطبقاً لتلك المبادئ أو القيود مهما كانت مصلحة مصر تتعارض مع ذلك . هذا التحالف الأبدى، وفق هذه القيود ، أمر يتنافى مع مركز الدول المتكافئة في السيادة والاستقلال والحقوق والالتزامات .

ثانياً — الاحتلال

تمنع المعاهدة لانبجلا الحق فى إبقاء قوات فى منطقة معينة ، كما يحدد باتفاق خاص ما تتمتع به هذه القوات من إعفاءات وميزات فى المسائل القضائية والإدارية . ومهما قيل إن وجود هذه القوات لا يحمل صفة الاحتلال ، ولا يخل بوجه من الوجوه بالسيادة المصرية ، إلا أنه بالفعل احتلال لأرض مصر ، وهو مصدر خطر إذ يصبح سبيلا للتدخل غير المباشر فى سياسة مصر الداخلية نفسها . ولقد سجل التاريخ عدداً ضخماً من المحالقات الدفاعية ، بل والهجومية ، ومع ذلك فإنها لا تشمل على نص يماثل ذلك الذى أوردته المادة الثامنة من معاهدة سنة ١٩٣٦ . إن النص فى معاهدة تحالف بين طرفين على أن يكون لأحدهما الحق فى الاحتفاظ بقوات ومنشآت عسكرية وتمتع هذه القوات بإعفاءات وامتيازات خاصة ، فى جزء من أراضى الطرف الآخر ، أمر لا وجود له فى حالة تكافؤ الطرفين فى حقوق الاستقلال والسيادة . إن هذا النص الوارد فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ليس احتلالاً لحسب ولكنه ينطوى على معنى وجود دولة داخل دولة أخرى .

ثالثاً — الدفاع المشترك

أشرنا إلى مضمون المواد (٧٥ و ٧٦) . ، ولكن أخطرهما هى المادة السابعة التى تقول بأنه « إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب ... فإن الطرف الآخر يقوم فى الحال بإنجاده بصفته حليفاً — » . غير أن معاونة مصر النصوص عليها فى الفقرة

الثانية من هذه المادة تتدرج على « حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة » ، أى أن الأمر لا يقتصر على حالة الحرب وحدها ، وهذا هو مبدأ « الدفاع المشترك » . وتبدو فداحة الأمر أو خطورته إذا أخذنا فى الاعتبار أن مصر ، وهى الطرف الأقل من حيث القوة النسبية ، ليست هى التى تلعب الدور الفعلى فى نشوء هذه الحالات الثلاث التى تشير إليها المادة ، ولكن إنجلترا — بصفتها إحدى الدول الكبرى ذوات المصالح المتشعبة — هى التى تلعب هذا الدور فى المجال الدولى . وقد تعلن الحرب أو تنشأ حالة خطر الحرب الداهم أو الحالة الدولية المفاجئة ، وقد يبدو أن طرفا آخر هو المسئول الحقيقى ولو بصورة غير مباشرة ، ولكن يتعين هنا على مصر أن تقدم لها النجدة بوصفها حليفاً ومعنى هذا أن تتحمل مصر عبء وتأتج سياسة دولية بين الدول الكبرى وهى لا تشترك فى تكييف هذه السياسة أو تصريفها ، وهى تقوم بعملية الإنجاد للطرف الآخر فى المعاهدة ، حتى ولو لم تمسها الحرب أو تمس أراضيها بصورة مباشرة .

حقيقة « تنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر ... فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والامبراطور داخل حدود الأراضي المصرية ... جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات » . وهذا الأمر ، مضافا إلى وجود قوات بريطانية فى أرض مصرية قد تعده الدولة الأخرى التى هى فى حالة حرب مع إنجلترا ، عملا عدائياً من جانب مصر وتعهد إلى شن الهجوم عليها ، وبذلك تتعرض البلاد لويلات حرب ليست مسئولة عن نشوبها ولا دخل لها فيها . وإذا ذكرنا أن الحروب تبعث عليها مصالح ومطامع الدول الكبرى فكأن مصر ملزمة أن تسهم بكل ما فى وسعها وبمواردها المختلفة فى الدفاع عن مصالح بريطانيا ، أى عن مصالح الدولة التى تحتل بعض أراضيها . وفى هذا كله تناقض واضح . وهذا الاحتلال الذى يجعل قانونياً الاجراء غير المشروع الذى أقدمت عليه بريطانيا سنة ١٨٨٢ يتنافى مع معاهدة لندن التى لم ترتب لأية دولة (سوى تركيا) حقاً فى مصر .

رابعاً : الأعباء المالية

وألقى ملحق المادة الثامنة أعباء مالية باهظة على عاتق الخزانة المصرية إذ يتعين على مصر أن تقيم الثكنات اللازمة لإقامة القوات البريطانية في منطقة القناة ، وأن تمد طائفة من الطرق العسكرية طبقاً لمواصفات معينة ، ومعنى هذا العمل أن مصر تسهل الاحتلال الأجنبي لجزء من أراضيها وتساعد على دعمه واستبقائه .

خامساً : السودان والقناة

تتضمن المادة الحادية عشرة الاعتراف بالوضع الناجم من اتفاقية السودان المؤرخة في ٥ يناير سنة ١٨٩٩ ، وهو الوضع الذي جعل من ذلك البلد مستعمرة بريطانية من الناحية الواقعية . وكذلك تتحدث المادة الثامنة عن أنه « يرخص .. لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع في الأراضي المصرية بجوار القنال ... قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال ».

وقد سبق لنا أن ناقشنا موضوع اتفاقية السودان وبطلانها واعتبارها افتثاتا على حقوق مصر المؤيدة بالفرمانات والمعاهدات ، كما عالجنا مسألة اشتراك إنجلترا في الدفاع عن القناة واعتبارها منافية لمعاهدة الآستانة المعقودة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، ولا داعي لإعادة مذكرناه .

والخلاصة أن تلك المبادئ الأساسية التي قامت عليها معاهدة ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ هي عدوان صريح :

(١) على استقلال مصر وسيادتها الذي كفلته معاهدة لندن مصحوباً ببعض القيود والذي حررته معاهدة لوزان من هذه القيود فأصبحت حقاً كاملاً لمصر .

(٢) على حقوق مصر في السودان التي اعترفت بها الفرمانات التي صادقت عليها الدول ، وهي الحقوق التي تأكدت بتنازل تركيا عن سيادتها (معاهدة لوزان) .

(٣) معاهدة الآستانة الدولية الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة في قناة السويس ، والتي كفلت حيادها الدائم ، وقصرت الدفاع على مصر وتركيا ، ثم أصبح هذا الأمر من حق مصر وحدها بمقتضى تنازل تركيا المشار إليه .

بعدمقتل السيرلى سالك باشا التبليغ البريطانى الاول

» دار المندوب السامى ، القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

» إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .
» يا صاحب الدولة . أقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .
البلاغ التالى : إن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان أيضاً
ضابطاً ممتازاً فى الجيش البريطانى قد قتل قتلاً فظيعاً فى القاهرة ، فحكومة حضرة
صاحب الجلالة تعد هذا القتل ، الذى يعرض مصر كما هى محكومة الآن ، لازدراء
الشعوب المتعدنة ، نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا
البريطانيين فى مصر والسودان وهذه الحملة القائمة على إنكار الجليل انكاراً مقروناً
بعدم الاكتراث للإيادى التى أسدتها بريطانيا العظمى لم تعمل حكومة دولتكم على
تثيبتها بل أثارها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة .
» ولقد نبهت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر الى
العواقب التى تترتب حتماً على العجز عن وقف هذه الحملة ، ولا سيما فيما يتعلق بالسودان
ولكن هذه الحملة لم توقف ، والان لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال
حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة
الإهتمام بهذه الحماية .

» فبناء على ذلك تطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

- ١ — أن تقدم اعتذاراً كافياً وافياً عن الجناية .
- ٢ — أن تتابع باعظم نشاط وبدون مراعاة للاشخاص البحث عن الجناة وأن
تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات .
- ٣ — أن تمنع من الآن فصاعداً وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .
- ٤ — أن تدفع فى الحال الى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها
نصف مليون جنيه .

٥ - أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد.

٦ - أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأقطان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة

٧ - أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة فى الشئون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

« وإذا لم تلب هذه المطالب فى الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان ، وإنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الامضاء . أألنبى (فيلد مرشال)
المنسوب السامى

التبليغ الثانى

« دار المنسوب السامى - القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

« يا صاحب الدولة إلخا قاً بىلاغى السابق أشرف بأحاطة دولتكم علماً من قبل . حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش فى السودان وحماية مصالح الأجانب فى مصر هى الآتية :

١ - بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تعد العرائض (البراءات للضباط) .

٢ - إن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديهم واعتزالهم الخدمة وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقاً

لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة .

٣ — من الآن الى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الاجنبية في مصر تبقى الحكومة المصرية منصبي المستشار المالي والمستشار القضائي وتحترم سلطتهما وامتيازاتها كما نص عليها عند الغاء الحماية وتحترم أيضاً نظام القسم الأوروبي في وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى وتنظر بعين الاعتبار الوافى الى ماقد يبيده مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلة في اختصاصه .
وانى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الامضاء . اللنبى « فيلد مارشال »

المندوب السامى

رد الحكومة المصرية

(٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى :

يا صاحب الفخامة . رداً على المذكرتين اللتين سلمتا الى نهار أمس من نخامتكم باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أشرف بأن أبلغ نخامتكم أولاً أن تتكرموا فتمربوا لحكومتكم مرة أخرى من قبل الحكومة المصرية عما يخال هذه الحكومة والأمة بأجمعها من شعور الألم والاستفظاع بسبب الاعتداء الشنيع الذى وقع على حياة المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسئولة بوجه من الوجوه عن هذه الجريمة المنكرة التى ارتكبها مجرمون تمقتهم الأمة بالإجماع ، وذلك لأنها حدثت فى ظروف لم يكن فى الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها ، ومن جهة أخرى فإن هذه الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذى تضمنته المذكرة الأولى من أن الجريمة هى نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة المصرية على تثبيطها بل أثارها هيئات على اتصال وثيق بها ، لأن هذه الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائماً الى استعمال الطرق السلمية المشروعة فى المطالبة بحقوق البلاد ، ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف .

إن للمسئولية الوحيدة التي تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها إنما هي اقتفاء أثر المجرمين ، وقد اتخذت اجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض ، وإن النتيجة المرضية التي أدت إليها هذه الاجراءات تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل .

على أنه لإثبات ما أثارته هذه الجناية في البلاد من الأسف البالغ وإرضاء لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، أتشرف بأن أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها ، كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه . وتصرح الحكومة أيضاً بأنها قد اعتزمت أن تمنع ، بجميع مالهيا من الطرق القانونية كل مظاهر شعبية يكون من شأنها الاخلال بالنظام العام وبأنها سترجع عند الحاجة إلى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الآن .

أما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى والمفصل في المذكرة الثانية فأتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصرى بالسودان لا يعد فقط تعديلاً للحالة الحاضرة التي سبق للحكومة البريطانية أن صرحت برغبتها في المحافظة عليها بل هو مناقض تماماً لنص المادة « ٤٦ » من الدستور المصرى التي ينص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط .

وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السادسة فإنى ألاحظ لفخامتكم أن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التي تروى بالجزيرة هى على الأقل سابقة لأوانها ، ويجب طبقاً للتصريحات المتكررة التي أبدتها الحكومة البريطانية ، أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية .

وأخيراً فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السابعة أتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن حالة الموظفين الأجانب في مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسى لا يمكن تعديلهما من غير إشراك البرلمان ، وعلى أى حال فإن مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التي يراد إدخالها على النظام الحالى ، ولذلك لانرى في وسعنا الرد على هذه المسألة . وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام ، فإن

الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحاً بالقدر الذى يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال ، ومع ذلك فإن الدول الأجنبية لم تقدم أى اعتراض فى هذا الشأن .

وإنى لوائق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضياً تماماً ، وعلى أى حال فقد أملت على روح الرعية الخالصة فى إبقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية ، بما يتفق مع حقوق مصر .
وانتهز هذه الفرصة لأكرر لفخامتكم الإعراب عن عظيم احترامى .

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

رد بريطانى على المذكرة المصرية

دار المندوب السامى — القاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء
يا صاحب الدولة . إيماء الى رسالة دولتكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أبلغكم أنه نظراً الى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة فى الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أمس أرسلت التعليقات الى حكومة السودان بما يلى :

أولاً : أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة فى الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك . ثانياً : أنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان الى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضى به الحاجة .

وستعلمون دولتكم فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه حكومة حضرة صاحب الجلالة نظراً إلى رفض دولتكم المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر وإنى أثبت أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب ، المطلب الرابع ، فحكومة حضرة صاحب الجلالة تنتظر أن يدفعلى مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر

الغد ، وإني انتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم وافر احترامى .

رد الحكومة المصرية

رياسة مجلس الوزراء . القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤
إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى
يا صاحب الفخامة . ردا على مذكرتكم المؤرخة أمس و إلحاقا بمذكرتنا المؤرخة
٢٣ الجارى أتشرف بأن أرسل اليكم طى هذا تحويلا على البنك الأهلى بمبلغ
خمسمائة ألف جنيه
أما فيما يتعلق بالإجراءات المبينة فى الفقرتين الأولى والثانية من مذكرة نخامتكم
فان الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات فى مذكرتها المؤرخة
٢٣ الجارى وتحتج احتجاجا صريحا على ما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية
من القرارات وهى ترى أن لا مسوغ لها وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها .
وتفضلوا نخامتكم بقبول عظيم احترامى

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى

(٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦)

المادة الأولى

انتهى احتلال مصر عسكرياً بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور .

المادة الثانية

يقوم من الآن فصاعداً بتمثيل صاحب الجلالة الملك والامبراطور لدى بلاط جلالة ملك مصر و بتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

المادة الثالثة

تنوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم . وبما أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فإنها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من عهد العصبة .

المادة الرابعة

تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينها .

المادة الخامسة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

المادة السادسة

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقاً لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة .

المادة السابعة

إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فان الطرف الآخر يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفاً وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتى ذكرها .

وتتخصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرهما فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا فالحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة .

المادة الثامنة

بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضاً طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على

القنال وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع في الأراضي المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحدودة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال . ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها .

ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال .
كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحدودة في المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضرورياً لأن الجيش المصرى أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة النافذة وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للأجراءات التى قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

ملحق للمادة الثامنة

١ — من غير إخلال بأحكام المادة السابعة يجب أن لا يزيد عدد قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور التى توجد بقرب القنال على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضرورى من المستخدمين الملحقين بهم للإدارة والأعمال الفنية ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتابة والصناع والعمال .

٢ — توزع القوات البريطانية التى توجد بقرب القنال كما يأتى :
(أ) فيما يتعلق بالقوات البرية فى المعسكر ومنطقة جنيفه على الجانب الجنوبى الغربى للبحيرة المرة الكبرى .

(ب) وفيما يتعلق بالقوات الجوية على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بورسعيد — السويس من القنطرة شمالاً إلى ملتقى سكة حديد السويس — القاهرة والسويس — الاسماعيلية جنوباً مع امتداد على خط سكة حديد الاسماعيلية — القاهرة

بحيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبي صوير وما يتبعها من الأراضي المعدة لنزول الطائرات والميادين الصالحة التي قد يقتضى الأمر إنشاءها شرق القنال لاطلاق النار والقاء القنابل من الطائرات .

٣ — يعد في الأماكن المحددة آنفاً للقوات البريطانية والجوية التي حدد عددها في الفقرة الأولى ساقفة الذكر بما في ذلك أربعة آلاف من الموظفين المدنيين (مع خصم ألفين من رجال القوات البرية وسبعمئة من رجال القوات الجوية وأربعماية وخمسين موظفاً مدنياً وهم الذين توجد لهم الآن معدات السكن) ما تحتاج اليه من الأراضي والشكنات الثابتة والمستلزمات الفنية بما فيها توفير الماء الذي قد تستلزمه الطوارىء وتكون الأراضي والمساكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة . وفضلا عن ذلك تقدم للجنود وسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعة هذه الجهات وذلك بغرس الأشجار وإنشاء الحدائق وميادين الألعاب الخ . ويعد موقع لإقامة مخيم للنقاهاة على ساحل البحر الأبيض .

٤ — تقدم الحكومة المصرية الأراضي وتنشئ المساكن وموارد المياه ووسائل الراحة ومخيم النقاهاة المشار اليها في الفقرة السابقة باعتبارها ضرورية علاوة على ما هو موجود منها الآن في تلك الجهات وذلك على نفقتها الخاصة على أن تساهم حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة بدفع ما يأتى :

(١) المبلغ الذى أنفقته الحكومة المصرية فعلا قبل سنة ١٩١٤ فى إقامة ثكنات جديدة أنشئت لتحل محل ثكنات قصر النيل فى القاهرة .

(٢) تكاليف ربح الثكنات والمستلزمات الفنية للقوات البرية .

على أن يدفع أول هذين المبلغين فى الوقت المحدد بالفقرة الثامنة الآتى ذكرها لانسحاب القوات البريطانية من القاهرة . ويدفع المبلغ الآخر فى الوقت المعين لانسحاب القوات البريطانية من الأسكندرية طبقاً للفقرة الثامنة عشرة الآتى ذكرها . وللحكومة المصرية أن تتقاضى إيجاراً مناسباً نظير استعمال المساكن المعدة لإقامة المستخدمين المدنيين ويتفق على قيمة الإيجارين حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية .

٥ — بمجرد نفاذ هذه المعاهدة تعين كل من الحكومتين فوراً شخصين أو أكثر تتألف منهم لجنة يعهد اليها بجميع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الأعمال من وقت البدء فيها الى حين تمامها وتقبل مشروعات التصميمات ورسومها التخطيطية « الكروكية » والمواصفات التي يقدمها ممثلو حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة ويجب أن يقر ممثلو كل من الحكومتين في هذه اللجنة التصميمات والمواصفات الخاصة بكل عمل تقوم به الحكومة المصرية قبل البدء فيه . ويكون لكل عضو في هذه اللجنة وكذلك لقواد القوات البريطانية أو ممثلهم حق فحص الأعمال في جميع أدوار إنشائها كما يجوز لممثلي المملكة المتحدة من أعضاء اللجنة تقديم مقترحات بشأن طريقة تنفيذ العمل . ولهم أيضاً حق اقتراح تعديل التصميمات والمواصفات أو تغييرها في أى وقت أثناء سير العمل وتنفيذ المقترحات والمشروعات التي يقدمها ممثلو المملكة المتحدة في اللجنة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة . وفيما يتعلق بالآلات وغيرها من المهمات حيث يكون لوحدة الطراز أهميتها قد اتفق على أن تكون المهمات التي تشتري وتركب من الطراز المقرر والمستعمل عادة في الجيش البريطاني .

ومن المفهوم طبعاً أنه يجوز لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة أن تقوم على نفقتها الخاصة بعد إستعمال القوات البريطانية لهذه الشكات والمسكنات بإدخال التحسينات والتغييرات وإنشاء مباني جديدة في المنطقة المحددة في الفقرة الثانية السالف ذكرها .

٦ — تحقيقاً لبرنامج الحكومة المصرية في تحسين الطرق ومواصلات السكك الحديدية في القطر المصري ولإبلاغ وسائل المواصلات فيها مستوى حاجات الفنون الحربية الحديثة ستتولى الحكومة المصرية إنشاء الطرق والسكك الحديدية المبينة بعد وصياتها :

(١) الطرق :

(١) بين الاسماعيليه والاسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وزفتى

وطنطا وكفر الزيات ودمنهور .

(٢) بين الاسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ومنه يستمر على ترعة المياه الحلوة الى هليوبوليس .

(٣) بين بور سعيد والاسماعيلية فالسويس .

(٤) مواصلة بين الطرف الجنوبي للبحيرة المرة الكبرى والطريق الممتد من القاهرة إلى السويس على مسافة خمسة عشر ميلاً تقريباً غربى السويس .

ولإبلاغ هذه الطرق المستوى العام للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العامة سيكون عرضها عشرين قدماً ويكون لها تحويلات حول القرى الخ ، وتنشأ من مواد من شأنها أن تجعلها صالحة دائماً للارتفاع بها فى الأغراض الحرية وأن تنشأ بحسب ترتيب أهميتها سالف الذكر وأن تطابق المواصفات الفنية المبينة بعد وهى المواصفات المعتادة للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور .

وتكون الكبارى والطرق صالحة لتحمل صفين كاملين من سيارات النقل الميكانيكى الثقيلة ذات الأربع العجلات أو ذوات الست العجلات أو من الدبابات المتوسطة الحجم . ففيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الأربع يكون البعد بين الدنجل الأمامى لأية سيارة وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها عشرين قدماً ويكون الثقل على كل دنجل خلفى أربعة عشر طناً وعلى كل دنجل أمامى ستة أطنان وتكون المسافة بين الدنجلين ثمانية عشر قدماً وفيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الست تكون المسافة بين الدنجل الأمامى لكل سيارة منها وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها عشرين قدماً والمسافة بين الدنجل الخلفى والدنجل الأوسط أربعة أقدام وبين الدنجل الأوسط والدنجل الأمامى ثلاثة عشر قدماً ويكون النقل على كل من الدنجلين الخلفى والأوسط ١٨ و ١٩ أطنان وعلى كل دنجل أمامى أربعة أطنان أما الدبابات فتقدر باعتبار أن وزنها ١٩ و ٢٥ طناً وطولها الكلى خمسة وعشرون قدماً والبعد بين مقدم إحداها ومؤخر السابقة لها رأساً ثلاثة أقدام ويكون ثقل ال ١٩ و ٢٥ طناً محملاً على شريطين ترتكزان على مسطح قدره ثلاثة عشر قدماً من الطريق أو الكوبرى .

(ب) السكك الحديدية :

- ١ — تزداد تسهيلات السكك الحديدية في منطقة القنال وتحسن لسد حاجة القوات بعد زيادتها في تلك المنطقة ولتسهيل سرعة نقل الرجال والمدافع والعجلات والمهمات بالقطارات وقفا لما تقتضيه حاجة الجيوش الحديثة .
- و يرخّص بموجب هذا لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأن تنشئ على نفقتها الخاصة ماقد تقتضيه حاجات القوات البريطانية في المستقبل من الإضافات والتعديلات على السكك الحديدية . فإذا مست هذه الإضافات أو التعديلات الخطوط الحديدية المستعملة للنقل العام وجب الحصول على إذن بذلك من الحكومة المصرية .
- ٢ — يجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجاً .
- ٣ — يحسن الخط بين الإسكندرية ومرسى مطروح ويجعل دائماً .
- ٧ — فضلا عن الطريق المبينة في الفقرة السادسة السالف ذكرها ونالأغراض ذاتها ستنشئ الحكومة المصرية الطرق المبينة بعد وتقوم بصيانتها :
- (١) الطريق من القاهرة بمحاذاة النيل جنوباً إلى قنا وقوص .
- (٢) من قوص إلى القصير .
- (٣) من قنا إلى الفردقة .
- وستنشأ هذه الطرق والكبارى التي تقام عليها وفق نفس المستوى المبين في الفقرة السادسة السالف ذكرها .
- وقد لا يتيسر إنشاء الطرق المشار إليها في هذه الفقرة والطرق المبينة في الفقرة السادسة في وقت واحد ولكنها ستنشأ في أقرب وقت مسقطاع .
- ٨ — وحينما تم الأما كن المشار إليها في الفقرة الرابعة على ما يرضى الطرفين المتعاقدين (ولاندخل في ذلك المساكن الخاصة بالقوات التي ستبقى مؤقتاً بالإسكندرية طبقاً للفقرة الثامنة عشرة الآتى ذكرها) . وتم الأعمال المشار إليها في الفقرة السادسة

السالف ذكرها (عدا السكك الحديدية المبينة في الشرطين ٣ و ٢ من الجزء (ب) من تلك الفقرة) تنسحب القوات البريطانية الموجودة في أنحاء القطر المصرى غير الجهات الواقعة فى منطقة القنال والمبينة فى الفقرة الثانية السالف ذكرها مع استثناء القوات الباقية مؤقتاً بالإسكندرية وتخلى الأراضى والشكنات ومنازل الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية والأبنية التى تشغلها القوات وتسلم إلى الحكومة المصرية إلا ما قد يكون منها ملكاً للأفراد .

٩ — أى خلاف فى رأى بين الحكومتين فى تنفيذ الفقرات (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨) السالف ذكرها يعرض للفصل فيه على لجنة تحكيم مؤلفة من ثلاثة أعضاء تعين كل من الحكومتين عضواً منهم ويعين الثالث بالاتفاق بين الحكومتين ويكون قرار اللجنة نهائياً .

١٠ — تحقيقاً لحسن تدريب الجنود البريطانية قد اتفق على إعداد المناطق المحددة بعد لتدريبها .

ويجرى التدريب فى المنطقتين «أ» و «ب» طول السنة . وتكون المنطقة «ج» للناورات، السنوية خلال شهرى فبراير ومارس :

(أ) غربى القنال من القنطرة شمالاً إلى خط سكة حديد السويس — القاهرة جنوباً (بما فى ذلك الخط المذكور) وإلى خط طول ٣٠ ٣١ شرقاً بحيث تستبعد كل الأراضى المزروعة .

(ب) شرقى القنال وحسب الحاجة .

(ج) امتداد المنطقة (أ) جنوباً إلى خط العرض الشمالى ٥٢ ٢٩ ومن ثم فى الجنوب الشرقى إلى ملتقى خط العرض الشمالى ٣٠ ٢٩ بخط الطول الشرقى ٤٤ ٣١ ومن هذه المنطقة شرقاً على امتداد خط العرض الشمالى ٣٠ ٢٩ . ومساحات المناطق المشار إليها فيما سبق مبينة على الخريطة الملحقة بالمعاهدة (مقياس رسم ١ — ٥٠٠.٠٠٠) .

١١ — تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضي الواقعة على جانبي قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلو متراً منه إلا ما كان بقصد العبور من الشرق إلى الغرب وبالعكس في ممر عرضه عشرة كيلو مترات عند القنطرة ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك . على أن هذا المنع لا يسرى على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على هيئات الطيران المصرية الصميمة وعلى هيئات الطيران التي تتبع تبعية حقيقية أى جزء من أجزاء مجموعة الأمم التي تتكون منها الدولة البريطانية وتعمل تحت سلطة الحكومة المصرية .

١٢ — تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى الجهات التي توجد فيها القوات البريطانية كما أنها تقدم بيورسعيد والسويس التسهيلات الضرورية لتفريغ المهات الحربية والمؤن اللازمة للقوات البريطانية وخزنها ومن هذه التسهيلات إبقاء ثلة صغيرة بريطانية في هاتين الميناءين لتسلم وحراسة هذه المهات والمؤن عند مرورها .

١٣ — نظراً لأن سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقتضيان استخدام مساحات واسعة لحسن تدريب القوات الجوية فإن الحكومة المصرية تأذن للقوات الجوية البريطانية في الطيران حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ويكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة في الأراضي البريطانية .

١٤ — نظراً لأن سلامة الطيران تتوقف على إعداد كثير من الأماكن لنزول الطائرات فإن الحكومة المصرية ستسعى وتيسر على الدوام المنازل والمراسي الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية في الأراضي والمياه المصرية .

وستحقق الحكومة المصرية أى طلب يقدم من القوات البريطانية لإعداد المنازل والمراسي الإضافية التي تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافياً لحاجات الحليفين .

١٥ — تأذن الحكومة المصرية للقوات الجوية البريطانية في استخدام منازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية السالفة الذكر وفي إرسال مقادير من الوقود والمهات إلى البعض منها لحزنها في سقائف تقام عليها لهذا الغرض وفي القيام في أحوال الاستعجال بأى عمل قد تقتضيه سلامة الطائرات .

١٦ — تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لمرور مستخدمي القوات البريطانية والطائرات والمهمات من وإلى منازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية السالفة الذكر وتمنح مثل هذه التسهيلات لموظفي القوات المصرية وطائراتها ومهماتهما في القواعد الجوية للقوات البريطانية .

١٧ — تكون للسلطات الحربية البريطانية حرية استئذان الحكومة المصرية في إرسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية إلى الصحراء الغربية لدراسة الأرض ورسم الخطط الحربية ولا يرفض هذا الإذن دون مبرر معقول .

١٨ — يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور في إبقاء وحدات من قواته في الإسكندرية أو على مقربة منها لمدة لا تتجاوز ثمانى سنوات من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة وهى المدة التقريبية التى اعتبرها الطرفان المتعاقدان ضرورية لما يأتى :

(أ) لإتمام بناء الشبكات فى منطقة القنال نهائياً .

(ب) لتحسين الطرق الآتية :

١ — الطريق بين القاهرة والسويس .

٢ — بين القاهرة والإسكندرية عن طريق الجزيرة والصحراء .

٣ — بين الإسكندرية ومرسى مطروح .

وذلك للوصول بها إلى المستوى المبين فى جزء (أ) من الفقرة السادسة .

(ج) تحسين السكك الحديدية بين الإسماعيلية والإسكندرية ومرسى مطروح كما أشير إلى ذلك فى الشطرين ٣ و ٢ من الجزء (ب) من الفقرة السادسة .

وتم الحكومة المصرية العمل المبين فى الشطرات (أ) و (ب) و (ج) السالفة الذكر قبل انقضاء مده الثمانى السنوات المذكورة آنفاً وستتولى الحكومة المصرية طبعاً صيانة الطرق ووسائل المواصلات المذكورة فيما تقدم .

١٩ — تظل القوات البريطانية الموجودة فى القاهرة أو بجوارها إلى وقت

انسحابها طبقاً لنص الفقرة الثامنة السالف ذكرها كما تظل القوات البريطانية الموجودة في الأسكندرية أو بجوارها إلى نهاية الوقت المحدد في الفقرة الثامنة عشرة السالف ذكرها متمتعة بالتسهيلات التي لها الآن .

المادة التاسعة

يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من إعفاء وميزات في الوسائل القضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التي تكون موجودة في مصر طبقاً لأحكام هذه المعاهدة .

المادة العاشرة

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو ما يقصده أن يمس بأي حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليها بباريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

المادة الحادية عشرة

١ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل إتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .
والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس في نصوص هذه المادة أي مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ - وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة

- للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة) التى لا يتوفر لها سودانيون اكفاء .
- ٣ - يكون جنود بريطانيون و جنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .
- ٤ - تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .
- ٥ - لا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين فى شئون التجارة والمهاجرة أو فى الملكية .
- ٦ - اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة فى ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها إلا الاتفاقات الدولية سارية فى السودان .

ملحق للمادة الحادية عشر

ما لم وإلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتى تطبيقاً للفقرة الأولى من هذه المادة يتعين أن يكون المبدأ العام الذى يراعيه فى المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هو أنه لا تطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر ، وإن مثل هذا العمل المشترك يكون لازماً كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان فى اتفاق دولى منطبق عليه .

والاتفاقات التى يراد سريانها فى السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو إسانية ، ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكماً خاصاً بالانضمام إليها فيما بعد ، وفى مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق سارياً فى السودان ، ويجرى الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصات مفوضان فى ذلك تفويضاً صحيحاً . وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام فى كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفى حالة ما إذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوى على نص خاص

بالإنضمام ، تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .
وإذا كان السودان بالفعل طرفاً في اتفاق وأريد إنهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر في إصدار الإعلان اللازم لهذا الإنهاء .
ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان في اتفاق ما وإنهاء ذلك الاشتراك لا يكونان إلا بعمل مشترك يجرى خصيصاً بالنسبة للسودان ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين في الاتفاق ، ولا على تقضهما لهذا الاتفاق .
وفي المؤتمرات الدولية التي تجرى فيها المفاوضات في مثل هذه الإتفاقات يكون الندوبان المصري والبريطاني بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأي إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

المادة الثانية عشرة

يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن المسؤولية عن أرواح الأجانب وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد .

المادة الثالثة عشرة

يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ، ولا حالة مصر الحاضرة .
ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر في إلغاء هذا النظام دون إبطاء وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن في ملحق هذه المادة .

ملحق للمادة الثالثة عشرة

١ — إن الأغراض التي ترمى إليها التدابير الواردة في هذا الملحق هي :
(١) الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الإمتيازات في مصر ، وما يتبع ذلك

حتماً من إلغاء القيود الحالية التي تقيد السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المصرى (بما فى ذلك التشريع المالى) على الأجانب .

(ب) إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ، ولا تطول بغير مبرر . وفى حدود تلك المادة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلاً عن اختصاصها القضائى الحالى .

وفى نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة فى الإستغناء عن المحاكم المختلطة .

٢ — تتصل الحكومة المصرية بخطوة أولى فى أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتيازات بقصد : (ا) إلغاء قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب ، و(ب) إقامة نظام انتقال للمحاكم المختلطة كما هو وارد فى الشطرة (ب) من الفقرة الأولى سالفه الذكر .

٣ — إن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الإمتيازات وبصفتها حليفة لمصر لا تعارض بتاتا فى التدابير المشار إليها فى الفقرة السابقة وستعاون تعاوناً فعلياً مع الحكومة المصرية فى تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الإمتيازات فى مصر .

٤ — من المتفق عليه أنه فى حالة ما إذا وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها فى الفقرة الثانية فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الإمتيازات بما فيه المحاكم المختلطة .

٥ — من المتفق عليه أن الشطرة (ا) من الفقرة الثانية لا تعنى فقط أن موافقة الدول ذوات الإمتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصرى على رعاياها ولكنها تعنى أيضاً إنتهاء الاختصاص التشريعى الحالى الذى تباشره المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الأجانب ويتبع ذلك أن لا يكون للمحاكم المختلطة فى سلطتها القضائية أن تقضى فى صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصرى طبقه البرلمان المصرى أو الحكومة المصرية على الأجانب .

٦ — يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا أن أى تشريع مصرى يطبق

على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالي على الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزاً مجحفاً بالأجانب بما في ذلك الشركات الأجنبية .

٧ — لما كان من المعمول به في أكثر البلاد أن يطبق على الأجانب قانون جنسيتهم في مسائل الأحوال الشخصية فسينظر بعين الاعتبار إلى أنه من المرغوب فيه أن يستثنى من نقل الاختصاص على الأقل في البداية مسائل الأحوال الشخصية برعايا الدول الممتازة التي ترغب في أن تستمر محاكمها القضائية في مباشرة هذا الاختصاص .

٨ — سيقضى نظام الانتقال الذي يوضع للمحاكم المختلطة ونقل الاختصاص الحالي للمحاكم القضائية إليها (الأمر الذي سيكون بطبيعة الحال خاضعاً لأحكام الاتفاق الخاص المشار إليه في المادة التاسعة) إعادة النظر في القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختلطة واختصاصها بما في ذلك إعداد وإصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات .

ومن المفهوم أن إعادة النظر هذه ستضمن فيما تتضمنه المسائل الآتية : —

(١) تعريف كلمة « أجنبي » بصدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختلطة .

(٢) زيادة عدد موظفي الجنايات المختلطة بما يقتضيه التوسيع المقترح لاختصاصها

(٣) الاجراءات المتعلقة بمسائل العفو أو تخفيض عقوبة الاحكام الصادرة على

الأجانب والاجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الاعداد الصادرة عليهم .

المادة الرابعة عشرة

تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التي يكون استمرار بقائها منافياً لأحكام هذه المعاهدة ، ويجب أن يعد باتفاق الطرفين المتعاقدين إذا طلب أحدهما ذلك بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك في مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة .

المادة الخامسة عشرة

يتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة بل يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

المادة السادسة عشرة

يدخل الطرفان المتعاقدان فى مفاوضات بناء على طلب أى منهما فى أى وقت بعد إنتضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة وذلك بقصد إعادة النظر بالإتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك فإذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الإتفاق على نصوص المعاهدة التى أعيد نظرها بحال الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة النافذة وقت هذه المعاهدة أو إلى أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للإجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان ومن المتفق عليه أن أى تغيير للمعاهدة عند إعادة نظرها يكفل إستمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقاً للمبادئ التى تنطوى عليها المواد (١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧) .
ومع ذلك ففى أى وقت بعد إنتضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر فيها كما سبق بيانه .

اتفاق موشيه

(٨ مايو سنة ١٩٣٧)

بما أن نظام الامتيازات المعمول به إلى الآن في مصر أصبح لا يتفق والحالة الجديدة التي وصلت إليها بتقدم نظمها وأنه يجب لذلك إلغاء هذا النظام .

ولما رُئي من أنه من الملائم بعد الإتفاق على إلغاء هذا النظام ، أن توضع العلاقات بين الطرفين على أساس احترام استقلال الدول وسيادتها ، ووفقاً لأحكام القانون الدولي العام .

ولما تشعر به الدول المتعاقدة من الرغبة الصادقة في تسهيل التعاون بينها في أوسع وأتم ثقة قررت عقد اتفاق لهذا الغرض ، وعينت مندوبيها المفوضين الآتي ذكرهم:

.

بعد أن أودع المندوبون المذكورون وثائق تفويضهم التي وجدت صحيحة ومطابقة للأصول اتفقوا على ما يأتي :

المادة الأولى

تعلن الدول المتعاقدة كل فيما يخصها قبول إلغاء الإمتيازات في القطر المصري إلغاء تاماً من جميع الوجوه .

المادة الثانية

مع مراعاة مبادئ القانون الدولي يخضع الأجانب للتشريع المصري في المواد الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية والمالية وغيرها .

ومن المفهوم أن التشريع الذي يسرى على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول

بها على وجه العموم في التشريع الحديث ، ولن يتضمن في المسائل المالية على الخصوص تمييزاً مجحفاً بالأجانب أو الشركات المؤسسة وفقاً للقانون المصرى ، والذى يكون فيها للأجانب مصالح جديدة .

والحكم السابق فيما لا يعتبر من قواعد القانون الدولى المعترف بها لا يطبق إلا أثناء فترة الانتقال .

المادة الثالثة

يستمر بقاء محكمة الاستئناف المختلطة والمحاكم المختلطة الموجودة الآن لغاية ١٤/١٠/١٩٤٩ .

وابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ يكون تنظيم هذه المحاكم بمقتضى قانون مصرى يصدر بالأمر التنظيمى القضائى الملحق نصها بهذا الإتفاق .

وفى التاريخ المشار اليه فى الفقرة الأولى تحال كل الدعاوى المنظورة أمام المحاكم المختلطة بالحالة التى تكون عليها إلى المحاكم الأهلية بدون مصاريف لاستمرار النظر فيها إلى أن يفصل فيها نهائياً .

وتسمى المدة ما بين ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ و ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ « فترة الانتقال » .

المادة الرابعة

رجال القضاء وموظفو ومستخدمو المحاكم المختلطة والنيابة المختلطة الموجودون بالخدمة فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ يبقون فى وظائفهم .

المادة الخامسة

تطبق المحاكم الأهلية فى الدعاوى التبعية نفس القواعد المنصوص عليها بالنسبة للمحاكم المختلطة فى المادة ٣٧ من لأمر التنظيمى القضائى للمحاكم المختلطة .

المادة السادسة

تختص المحاكم الأهلية بالنظر في الدعاوى المقامة على الفاعلين الأصليين والشركاء أيًا كانت جنسيتهم في الجنايات والجنع المبينة بالمادة ٥٤ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة إذا وقعت على رجال القضاء والمأمورين بالمحاكم الأهلية أو ضد أحكامهم وأوامرهم ، وكذلك في جرائم التفالس بالتقصير أو التدليس إذا كان الحكم باسهار إفلاس قد صدر من هذه المحاكم .

المادة السابعة

إذا طرأ تغيير في جنسية أحد المتقاضين أثناء سير الدعوى أمام المحاكم الأهلية ، فلا يؤثر هذا التغيير في اختصاصها .

المادة الثامنة

مع مراعاة أحكام المادة التاسعة لا يجوز للمحاكم الفصلية في مصر ابتداء من ١٥/١٠/١٩٣٧ قبول أى دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية أو متعلقة بالأحوال الشخصية .

أما الدعاوى التى رفعت أمام تلك المحاكم قبل ذلك التاريخ فيستمر النظر فيها إلى أن يفصل فيها نهائياً ما لم تقرر إحالتها للمحاكم المختلطة طبقاً لأحكام المادة ٥٣ من لائحة التنظيم القضائي .

المادة التاسعة

لكل من الدول المتعاقدة التى لها محاكم فصلية في مصر أن تحتفظ بها لتولى القضاء في مواد الأحوال الشخصية وذلك في كل الأحوال التى يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون هذه الدولة .

وعلى كل دولة متعاقدة إذا أرادت استعمال هذا الحق أن تخطر بذلك الحكومة المصرية في نفس الوقت الذى تودع فيه وثائق تصديقها على هذا الاتفاق .

ويجوز لكل من الدول المتعاقدة أن تعلن أثناء فترة الانتقال تنازلها عن قضائها التفصىلى ، ويسرى مفعول هذا التنازل من يوم ١٥ أكتوبر التالى لتاريخ حصوله . ولا يجوز رفع دعوى جديدة من تاريخ سريان مفعول التنازل ، أما الدعاوى القائمة فيجوز استمرار نظرها إلى أن يفصل فيها نهائياً .

ولا يبقى القضاء التفصىلى بعد تاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وفى هذا التاريخ تنقل جميع الدعاوى المنظورة أمام هذه المحاكم بالحالة التى تكون عليها إلى المحاكم الأهلية .

المادة العاشرة

فى مواد الأحوال الشخصية تتعين الجهة القضائية المختصة تبعاً للقانون الواجب تطبيقه .

وتشمل الأحوال الشخصية المواد المبينة فى المادة ٤٧ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة .

ويتعين القانون الواجب تطبيقه تبعاً للقواعد المدونة فى المادتين ٢٩ و ٣٠ من اللائحة المذكورة .

المادة الحادية عشرة

يخضع قناصل الدول لقضاء المحاكم المختلطة مع مراعاة القيود المعترف بها فى القانون الدولى ، ولا يجوز بوجه خاص محاکمتهم بسبب أعمال وقعت منهم أثناء تأدية وظائفهم .

ولهم بشرط التبادل أن يقوموا بالأعمال الداخلة فى الإختصاصات المعترف بها عادة للقناصل فى مواد إشهادات الحالة المدنية وعقود الزواج والعقود الرسمية الأخرى والتركات والنيابة عن مواطنيهم الغائبين أمام القضاء ووسائل الملاحة البحرية ، وأن يتمتعوا بالحصانة الشخصية .

وإلى أن تعقد اتفاقات قنصلية ، وعلى أى حال فى مدى ثلاث سنوات من تاريخ التوقيع على هذا الإتفاق يظل القناصل متمتعين بالحصانة المعترف لهم بها الآن فيما يتعلق بدور القنصلية والضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب .

المادة الثانية عشرة

تعهد الدول المتعاقدة بأن تبقى فى مصر أثناء فترة الانتقال جميع الأوراق القضائية الخاصة بمحاكمها القنصلية .

ولمحاكم المصرية أن تطلع على هذه الأوراق كلما رأت لزوماً لذلك فى دعوى اختصاصها وتسلم لها صور طبق الأصل من هذه الأوراق كلما طلبت ذلك .

المادة الثالثة عشرة

كل خلاف ينشأ بين الدول المتعاقدة بشأن تفسير أو تطبيق أحكام هذا الإتفاق ولا يتسنى لهم تسويته بالطرق الدبلوماسية يعرض بناء على طلب إحدى الدول المتنازعة على محكمة العدل الدولية الدائمة .

على أنه إذا وجد فى الوقت الحاضر بين إحدى الدول المتعاقدة وبين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر معاهدة تحكيم تعين محكمة أخرى ، فتحل هذه المحكمة فى مدة هذا الإتفاق محل محكمة العدل الدولية الدائمة ، فى تطبيق هذه المادة ، حتى ولو انتهى العمل بمعاهدة التحكيم فى أغراضها الأخرى .

المادة الرابعة عشرة

حرر هذا الإتفاق — فيما عدا الملحق المشار اليه في المادة الثالثة — من نسخة واحدة ، باللغتين الفرنسية والإنجليزية ، ويعتمد النصان على السواء عند التفسير .

أما فيما يختص بالملحق المذكور ، فيعتمد النص الفرنسي وحده .

الفصل الثاني

الغناء معاهدة سنة ١٩٣٦

واتفاقيتي عام ١٨٩٩

تطور الاممات

قبلت مصر معاهدة عام ١٩٣٦ تحت الضغط المعنوي الناجم من وجود قوات الاحتلال البريطانية ، وعلى اعتبار كونها خطوة في الطريق إلى تحقيق الأهداف القومية . ولهذا لم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى أخذت البلاد تطالب بإعادة النظر في العلاقات مع الدولة البريطانية ، وتبلورت المطالب المصرية في عبارة « الجلاء ووحدة وادي النيل » . ولقد توافرت أسباب وظروف أدت إلى اشتداد الدعوة أو الحركة القومية :

أولاً : قدمت مصر إلى الحلفاء كل ما كان في وسعها من مساعدة ومعونة ، كان لها أثر واضح في إحراز النصر ، مما اعترف به أقطابهم ، ومنهم الساسة البريطانيون ، ولهذا توقع المصريون أن يكون تحقيق أهدافهم الجزاء لما قدموا من مساعدات وتضحيات .

ثانياً : كان شعار الحلفاء خلال الحرب تحرير الشعوب من الطغيان والتسلط ، ومن هنا رأى المصريون أن من الطبيعي أن يتحرروا هم بدورهم من السيطرة البريطانية .

ثالثاً : زاد للمصريون قوة بسبب نشاط الحركة القومية في السودان حيث قامت الأحزاب الممثلة لأغلبية أهله تطالب بالوحدة مع مصر وزوال النفوذ البريطاني . وبهذا أصبحت الحركة المناهضة للاستعمار البريطاني تشمل وادي النيل بشطريه .

رابعاً : إن ما حدث في مصر جزء من حركة عامة في الشعوب الخاضعة لغيرها ، فعظمت المقاومة في إندونيسيا والهند ومختلف بلاد العالم العربي ، الآسيوية والإفريقية . وشجع المصريين نجاح سوريا ولبنان في نيل الاستقلال التام ، وانتقال السلطة إلى أيدي أهل الهند وباكستان . فضلاً عن هذا زعمت مصر حركة الدعوة إلى التعاون العربي ، مما أسفر عن إنشاء جامعة الدول العربية ، وهذا التعاون يرمى في الحقيقة إلى تخليص الشرق العربي من آثار الاستعمار والاحتلال .

خامساً : بانهيار الإمبراطورية الإيطالية في شمال وشرق إفريقيا زال الخطر الذي كان يهدد حدود مصر وسلامتها ، وبخاصة من ناحية الغرب ، كما أن قناة السويس لم تعد لها الأهمية السابقة كما كان الشأن في القرن الماضي ، وأصبح المصريون لا يرون مبرراً لبقاء قوات أجنبية في منطقة القناة .

سادساً : اشتركت مصر في إعداد ميثاق سان فرانسيسكو وفي عضوية الأمم المتحدة ، ولا ريب أن وجود قوات أجنبية في أراضي بلد ضد إرادة أهله يتنافى مع روح الميثاق ، إذ الهيئة تضم أعضاء متساوين في الحقوق والسيادة . وأكثر من هذا فإن قيام الهيئة بما أسبغته من التزامات على مجلس الأمن ، جعلها هي المسؤولة عن المحافظة على السلام والأمن الدوليين ، والدفاع عن كيان الأعضاء وسلامة أراضيهم .

سابعاً : وتفاعلت عوامل داخلية منها الضيق الذي ألم بالطبقة الوسطى من ذوي الدخل المحدود بسبب ارتفاع نفقات المعيشة ، والإستياء الذي عم أصحاب رؤوس الأموال الوطنية الذين لم ينتفعوا كما ينبغي من التعامل مع القوات المتحالفة كما كان الشأن بالنسبة إلى الأجانب ، فضلاً عن السخط الذي أثاره تدخل البريطانيين في سنة ١٩٤٢ وضغطهم على الملك فاروق ، والنفور من سوء تصرفات القوات المتحالفة أو البريطانية بصفة خاصة خلال سنى الحرب .

وإزاء اشتداد الحركة التحريرية قبلت الحكومة البريطانية الدخول في مفاوضات لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ ، وتم الاتفاق بين الطرفين على المشروع المعروف باسم «معاهدة صدق- يفن» ، ولكن لم يقدر له أن يخرج إلى حيز التنفيذ فهو قد تضمن «مبدأ الدفاع المشترك» الذي تفر منه المصريون وخشوا مغبته ، كما أنه لم يعترف بمبدأ وحدة وادي النيل ، وهذا الأمر الأخير أسخط الوطنيين في السودان الذي اشتدت دعوتهم إلى إزالة النفوذ البريطاني .

واستقال اسماعيل صدق باشا في ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وتألقت وزارة برئاسة محمود فهمي النقراشي باشا الذي قرر عرض النزاع بين مصر وبريطانيا على مجلس الأمن (٥ أغسطس ١٩٤٧) ، ولكن هذه الهيئة أرجأت اتخاذ قرار حاسم . وظلت العلاقات متوترة بين الطرفين ، وزاد السخط في مصر والسودان بعد أن أقدم الانجليز على إنشاء جمعية تشريعية لم يشترك في انتخاب أعضائها غير قلة من أبناء السودان .

ثم تولى مصطفى النحاس باشا رئاسة الوزارة المصرية في يناير سنة ١٩٥٠ ، ولم تلبث المباحثات أن استؤنفت بغية الوصول إلى اتفاق ، ولكن وضع إصرار الجانب البريطاني على تنفيذ «مبدأ الدفاع المشترك» الذي أصبح يلقي معارضة من المصريين الذين راحوا ينادون بضرورة الوقوف على الحياد من الصراع بين المعسكرات الدولية الكبرى . وعرض المصريون فترة عامين ليقرر أهل السودان في أثرها مصيرهم ، فلم تستجب إنجلترا وطالبت بفترة تزيد على العشر سنوات ، كما أثبت الاعتراف بمبدأ وحدة وادي النيل تحت التاج المصري .

وإذ طال المباحثات دون امكان الوصول إلى نتيجة ، واشتدت حدة الشعور القومي في البلاد ، بادرت الحكومة المصرية في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى اصدار التشريعات القاضية بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، واتفاقي السودان المقودتين عام ١٨٩٩ بشأن نظام الحكم في السودان ، واتخذ ملك مصر لنفسه لقب «ملك مصر والسودان» .

ولم تكد مصر تتخذ هذه الخطوة حتى سارعت دول الولايات المتحدة وإنجلترا

وفرنسا وتركيا إلى تقديم مقترحات بشأن انشاء « قيادة متحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط » ، فرفضتها مصر ، لأنها (أى المقترحات) ، كما قال وزير الخارجية في مؤتمر صحفي عقده بباريس ، لا ترمى إلى تخفيض القوات الأجنبية التي تحتل مصر في وقت السلم ولكنها ترمى بالعكس إلى زيادة هذه القوات تبعاً لاطراد نمو القوات التابعة للقيادة المتحالفة ؛ كما أنها لا تحصر القوات في منطقة معينة كما هو الحال بالنسبة إلى معاهدة ١٩٣٦ ، بل تلزم مصر بقبولهم وتقديم التسهيلات والمساعدات التي يطلبونها في جميع أراضيها سواء في وقت الحرب أو خطر الحرب أو الحالة الدولية المفاجئة أو في وقت السلم نفسه (راجع الأهرام عدد ١٠ ديسمبر ١٩٥١) .

وأعلن المتحدث الرسمي بلسان وفد مصر لدى الجمعية العامة في دورتها السادسة أن مصر والدول العربية هي المسئولة عن تنظيم دفاعها عن طريق نظام الدفاع المشترك فيما بينها ، وذلك في نطاق ميثاق الأمم المتحدة .

بيان الحكومة البريطانية بشأن الجيوب والمفاوضات

(٧ مايو سنة ١٩٤٦)

« إن السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة هي توطيد محالقتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة وعملا بهذه السياسة بدأت المفاوضات في جو من الود وحسن النية، فعرضت الحكومة البريطانية أن تسحب جميع قواتها البحرية والبرية والجوية من الأراضي المصرية وأن تجري للمفاوضة لتحديد مراحل جلائها والموعد الذي تتم فيه التدابير التي تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق التعاون في حالة الحرب أو خطر حرب وشيكة الوقوع طبقاً للمحالفه »

مُروع اتفاق صرقي - يفره

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلند والممتلكات البريطانية وراء البحار و امبراطور الهند .

وصاحب الجلالة ملك مصر .

مدفوعين برغبتهما الخالصة في تمكين علاقات الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهما وتأسيس هذه العلاقات على أسس أدعى لتقوية هذه الصداقة .

وراغبين في عقد معاهدة مساعدة متبادلة هدفها تدعيم ما بينهما من روابط المودة والعمل - بوساطة تبادل المعونة والمساعدة - على تقوية النصيب الذي يستطيع كل منهما الإضطلاع به في سبيل حفظ السلام وصيانة الأمن الدولي طبقاً لميثاق هيئة الأمم المتحدة .

فقد عينا المذكورين بعد بصفة كونهم مفاوضين عنهما .

المادة الأولى

ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها بلندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ والمذكورة المقبولة الملحق بها ، وكذلك المذكرات والإتفاق المؤرخة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بخصوص الإعفاءات والمزايا ، الملحقه أيضاً بهذه المعاهدة .

المادة الثانية

يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه في حالة ما إذا أصبحت مصر محل إعتداء مسلح ، أو في حالة ما إذا اشتبكت المملكة المتحدة في حرب كنتيجة لوقوع إعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر ، فانهما يتخذان بالتعاون الوثيق ، وبعد المشاورة أى إجراء تبين ضرورته ، ريثما يتخذ مجلس الأمن الوسائل اللازمة لاعادة السلم

المادة الثالثة

تحقيقاً للتعاون وتبادل المساعدة بين الطرفين الساميين المتعاقدين وتمكيناً من تنسيق التدابير التي تتخذ لدفاعهما المشترك تنسيقاً فعالاً ، قد اتفقا على تكوين لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين يعاونها من ترى الحكومتان ضمه إليها من المندوبين .

وهذه اللجنة هي أداة إستشارية مهمتها أن تدرس - لكي تقدم إقتراحاتها إلى الحكومتين عما توصى به من الإجراءات في المسائل الخاصة بالدفاع المشترك عن العتاد والرجال المتعلقة بها ، وخصوصاً مايتعلق من الشروط الفنية بتعاون الفريقين والتدابير التي تتمكن بها قواتهما المسلحة ، بصفة فعالة ، من مقاومة الإعتداء .
وتجتمع هذه اللجنة كلما اتضحت ضرورة ذلك لمزاولة مأموريتها . وعند الإقتضاء تدرس اللجنة أيضاً - بناء على دعوة الحكومتين وعلى أساس المعلومات المقدمة من كليهما - العواقب العسكرية للحالة الدولية ، وبخاصة أية حوادث من شأنها تهديد

الأمن في الشرق الأوسط ، وتقدم في هذا الصدد إلى الحكومتين التوصيات الملائمة ويكون على الحكومتين في حالة وقوع حوادث مهددة لأمن أى بلد من البلدان المجاورة لمصر أن تتشاورا لكي تتخذا بالاتفاق بينهما أية إجراءات قد ترى ضرورتها

المادة الرابعة

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن لا يعقدا محالفة ما ، ولا يندججا في حلف قائم ، تكون أغراضهما مضادة لمصالح أحدهما .

المادة الخامسة

لا يجوز أن أى شرط من شروط هذه المعاهدة يحدث تأثيراً ، بأية صورة كانت ، في الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب ، لواحد أو آخر من الطرفين الساميين المتعاقدين ، على ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

المادة السادسة

إتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه - مع عدم المساس بما صار إعلانه من كليهما تطبيقاً للفقرة ٢ من المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية - كل خلاف على تطبيق أو تفسير نصوص هذه المعاهدة يكون قد تعذر عليهما حله بمفاوضات تجرى بينهما ، يصفى طبقاً لنصوص هيئة الأمم المتحدة .

المادة السابعة

يجب التصديق على هذه المعاهدة (التي يعتبر نصها الإنجليزى والعربى رسميين) وتبادل وثائق التصديق في القاهرة في أقرب وقت مستطاع ، وتدخل المعاهدة في دور التنفيذ من تاريخ تبادل هذه الوثائق ، وتبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين عاماً من تاريخ دخولها في دور التنفيذ ، كما أنها تستمر بعد ذلك نافذة المفعول الى أن

تنقضى مدة عام بعد أن يعلن عدم تجديدها من أحد الطرفين الساميين المتعاقدين إلى الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية ،
وتأييدا لما تقدم . . .

بروتوكول خاص بالسودان

ان السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان ، في نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر ، سيكون هدفها الأساسي رفاهية السودانين وتقديم مصالحهم وتبشيتهم تهيئة مجدية للحكم القانوني ومزاولة ما يترتب عليه من حق إختيار نظام الحكم في السودان مستقبلا .
وانتظاراً لأن يستطيع الطرفان الساميان المتعاقدان بالإتفاق بينهما وبعد إستشارة السودانين تحقيق الهدف الأخير يحتفظ بمعاهدة سنة ١٨٩٩ كما أن المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ وملحقاتها والفقرتين ١٤ ، ١٦ من المذكرة المرفقة بالمعاهدة المذكورة تبقى نافذة المفعول ، دون إعتبار لحكم المادة الأولى من هذه المعاهدة .

بروتوكول خاص بالجلاء

إتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن الجلاء التام عن الأراضي المصرية (مصر) بواسطة القوات البريطانية يجب أن يكون قد تم في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ وأن مدينتي القاهرة والأسكندرية والدلتا يجب أن تكون قد أخليت قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، وأن يستمر في إخلاء الأراضي المصرية غير منقطعة أثناء المدة المنتهية بالتاريخ المقرر في الفقرة الأولى .
وتستمر نصوص إتفاقية ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاصة بالإعفاءات والمزايا نافذة ، بصفة إتقالية ، لصالح القوات البريطانية أثناء سحبها من مصر وكل تعديل للاتفاقية البادى ذكرها تتضح ضرورته لداعى لزوم إخلاء الدلتا والمدينتين قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ يصير تقريره باتفاق جديد تحصل المفاوضة فيه بين الحكومتين بعد ذلك التاريخ .

قد اتفق على أن المستندات المرفقة طيه لم توضع إلا على سبيل المراجعة ، على أنه من المقرر أنه في حالة ما إذا لم يدخل عليها من جانب الحكومة المصرية أى تعديل بعد عرضها عليها رسمياً ، فإن المستر يفن سيوصى الحكومة البريطانية بقبولها .

ملحقات

١ — مشروع معاهدة إنجليزية مصرية ٢ — مشروع بروتوكول خاص بالسودان

٣ — مشروع بروتوكول خاص بالجللاء .

وضعت الحروف الأولى الآتية على هذا المستند .

(ا . ي .) أى اسماعيل صدق باشا (ا . ب .) أى المستر أرنت يفن

(س .) أى اللورد ستا نسجيت (ه .) أى إبراهيم عبد الهادى باشا (ر : ك .) أى

السير رونالد كامبل .

رفعه المشروع

بيان صادر من سبعة من أعضاء وفد المفاوضة

(٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦)

كان لنا الشرف أن عهد إلينا بمقتضى المرسوم الملكى الكريم الصادر فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ أن نساهم فى المفاوضات بين مصر وبريطانيا لعقد وإبرام معاهدة تحقيق مطالب البلاد .

ولقد بدأت المفاوضات فعلا على أساس الطلبين الحيويين اللذين أجمعت عليهما الأمة وهما الجللاء ووحدة وادى النيل وارتضت هيئة المفاوضات المصرية فى مقابل تحقيق هذين الطلبين كاملين أن تتفاوض فى عقد معاهدة جديدة بدلا من معاهدة سنة ١٩٣٦ التى سلم الطرفان بأنها أصبحت غير صالحة للبقاء ، على أن تكون المعاهدة الجديدة لتبادل المساعدة بين البلدين وبشرط أن تكون فى نصوصها وروحها مطابقة

لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، بما في ذلك الحق في عقد معاهدات إقليمية .
ولقد استمرت المحادثات والمفاوضات مدة طويلة وانتهى الأمر أخيراً إلى أن
سافر دولة إسماعيل صدقي باشا ومعه معالي وزير الخارجية إلى لندن بوصفهما ممثلين
للحكومة ، ولم يلبثا طويلاً حتى رجعا باتفاق مع الوفد البريطاني بكامل هيئته وعلى
رأسه جناب وزير الخارجية ، ووقع الجميع على مشروع هذا الاتفاق بالحروف الأولى
من أسمائهم . وقد جاء في ديباجته أنه « إتفق على أن الوثائق المرافقة قد أعدت
فقط قيد النظر فيها فيما بعد ، على أنه إذا قدمت رسمياً من الحكومة المصرية دون
أى تغيير فإن المستر ييفن سيزكيها لدى حكومة صاحب الجلالة الإمبراطورية » .

وعلى أثر دعوة صاحب الدولة إسماعيل صدقي باشا من لندن يحمل مشروع
الاتفاق حيث دعيت هيئة المفاوضات المصرية إلى إجتماع عرض عليها فيه هذا المشروع
فناقشت المقترحات التى تضمنها وبحثها بحثاً مبدئياً أثبتت خلاله جملة إعتراضات من
بعض الأعضاء ، وعقد إجتماع آخر إستأنفت فيه الهيئة بحث المقترحات الجديدة
والمذكورة التى أعدها صاحب الدولة صدقي باشا للرد على الإعتراضات التى أبديت فى
الجلسة الأولى وجلاء ما هو غامض من نصوص المقترحات .

وقد تبين من البحث والمناقشة فى هذا الإجتماع أن سبعة من أعضاء الهيئة لا يرون
إقرار المقترحات على صورتها المعروضة والتى قرر دولة صدقي باشا أنها نهائية وغير
قابلة للتعديل ، كما تبين أن المذكورة المرفقة بها لم تقلل من أهمية الإعتراضات الموجهة
إلى المقترحات إذ أن هذه المذكورة فضلاً عن تحميلها النصوص تفسيرات لا تحتلها
فهى مذكرة من جانب واحد لا تلزم الطرف الآخر سيما وأنها إقرنت بتصريحات
من جانب الحكومة البريطانية فى البرلمان وبصرفات من الحاكم العام فى السودان
تناقض هذه التفسيرات .

وكان المفهوم أن يتخذ فى هذا الاجتماع قرار نهائى لولا أن سعادة هيكل باشا
طلب إعطاء مهلة لاتمام بحث المقترحات والمذكورة المرفقة بها ، وقد وافقت الهيئة
على التأجيل لهذا الغرض على أن تدعى إلى الإجتماع فى أجل قريب .

وانقضت فترة أطول مما ينبغى دون أن تدعى الهيئة إلى هذا الاجتماع فرأينا أن

نعهد إلى حسين سرى باشا في الاتصال بدولة صدقي باشا في هذا الشأن ، فعلم منه أنه لاينوى دعوة الهيئة إلى الاجتماع قبل يوم الثلاثاء، اليوم ، لذلك لم نبدأ من إصدار هذا البيان نجمل فيه الأسباب الرئيسية التي حملتنا على رفض المشروع بحالته الراهنة .

١ - بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ تقدم الجانب البريطانى بمشروع اتفاق ، نص فى الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على أنه « فى حالة تهديد سلامة أية دولة من الدول المجاورة لمصر اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يتشاورا معاً لأجل القيام بالعمل الذى تتبين ضرورته وذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم الى نصابه .

ولكن الهيئة رفضته فى مذكرتها الإجمالية التى أقرتها بجلسته ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ كما تبين لها من أن الارتباط به قد يؤدى إلى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حرية وما يستتبع ذلك من احتمال عودة القوات البريطانية إلى احتلال أراضيها فضلاً عن أن عبارة « تهديد السلامة » عبارة مطاطة تحمل تأويلات متباينة .

وبمراجعة مشروع « يفن - صدقي » يتبين أن هذا النص وإن كان قد حذف من المادة الثانية إلا أنه أضيف بما يحقق كل معناه ، ويكاد يتفق مع حرفه ، إلى المادة الثالثة .

ولم يكن من المستطاع أن نقبل ما سبق أن تقرر رفضه بالاجماع ، ولا أن نجيز نصاً يجر البلاد إلى الاشتراك فى تدابير عبر محدودة ، قد يكون منها تعكير العلاقات الودية بين مصر ودولة أخرى أو تسليم مرافقنا أو بعضها إلى السلطات العسكرية البريطانية بما يؤدى - كما سبق القول - إلى اتخاذ مصر قاعدة حرية .

أما إبدال كلمة « عمل » بكلمة « تدابير » فانه لا يغير من الموقف شيئاً لأن من التدابير ما قد ينتهى إلى أعمال عدائية أو ذات نتائج خطيرة .

٢ - أما عن مطلبى الأمة الأساسيين : الجلاء ووحدة وادى النيل ، فقد وقع إجماع الهيئة - فيما يختص بالجلاء - على أن تقدير ثلاث سنوات أجلاً لإتمامه تقدير مبالغ فيه ، وأن الجلاء مستطاع فى أقل من هذا الأجل بكثير من الناحية المادية ، وخاصة إذا لوحظ أن العمليات الحربية توقفت توقفاً تاماً منذ أكثر من سنة ، وكان

من المفروض أن تبدأ القوات البريطانية التي جلبت بسبب الحرب في الجلاء عن المدن والأراضي المصرية عقب توقف العمليات الحربية مباشرة ، سيما وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها لم تجز لهم إلا البقاء في منطقة محدودة وقوات محدودة العدد لا تزيد على عشرة آلاف جندي وأربعمئة طائرة .

٣ — وقد كان البروتوكول الخاص بالسودان طبقاً للنص الذي اقترحتة الهيئة يتضمن تعهد الطرفين بالدخول فوراً في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الأهالي السودانيين ، على أساس وحدة وادي النيل تحت تاج مصر .

وجاء النص في مشروع الاتفاق الأخير بأن « السياسة التي يتعهد الطرفان باتباعها في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتي ، وتبعاً لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبلي للسودان ، وأنه إلى أن يتسنى للطرفين بالاتفاق بينهما تحقيق هذا الهدف بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة » .

ومن المقارنة بين النصين يتبين :

أولاً : أنه بينما يشير مشروع « صدق - يفرن » في الفقرة الأولى إلى السياسة التي يتعهد الطرفان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر ، فإن الفقرات التي تلتها تجرد الوحدة من كل خصائصها .

ثانياً : يحتفظ النص المشار إليه بالحالة الراهنة في السودان ، دون أن يعد بإجراء أية مفاوضات لتعديلها بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البلدين تحت تاج مصر .

ثالثاً : إن النص على تخويل السودان حق اختيار نظام المستقبل يمهّد السبيل لفصل السودان عن مصر ، ويلزمنا منذ الآن بقبول هذا الفصل . وفي ذلك هدم حتى للوحدة الإسمية في ذاتها . فإذا قورن ذلك بما هو جار فعلا في السودان الآن ، تبيّنت خطورة النتائج المترتبة على هذا النص .

ولا عبرة بما جاء في المذكرة التفسيرية التي أعدها دولة صدقي باشا من أن كل تعديل يطرأ على نظام الحكم في السودان إنما يكون في نطاق الوحدة ، فإنه فضلا عن أن عبارة النص جلية في هذا الصدد ، فإن تفسير دولة صدقي باشا تفسير من جانب واحد غير ملزم للطرف البريطاني .

وغنى عن البيان أن حرصنا على تحقيق وحدة وادى النيل وحدة فعلية لا ينطوى على أية نية من نوايا التوسع أو الاستعمار ، ولكنه حرص جاء محققاً لما تجلّى من رغبة شعب وادى النيل في تأليف وحدة تؤكدها الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والروحية ، ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسودانيين معاً في إقرار الحكم الدائم للسودان بل تساعد عليه .

لهذه الأسباب رفضنا المشروع في وضعه الجديد ، ورأينا إصدار هذا البيان الموجز توضيحاً للموقف الذي آثرناه قياماً بواجبنا ، وتأيداً للأمانة الموكولة إلينا .

إمضاءات

شريف صبرى ، علي ماهر ، عبد الفتاح مجي ، حسين سرى ،
علي التمسى ، أحمد الطغى السيد ، مكرم عيبر

مصر ترفع قضيتها الى مجلس الأمن

في ١١ يولييه سنة ١٩٤٧ قدم سفير مصر لدى حكومة الولايات المتحدة إلى المستر تريجنى لى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة عريضة الدعوى المرفوعة من مصر إلى مجلس الأمن وهذا نصها :
« جناب السكرتير العام

« تحتل القوات البريطانية الأقاليم المصرية على الرغم من إرادة الشعب الإجماعية ، وإن وجود قوات أجنبية فى أراضى دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة فى زمن السلم بغير رضائها رضاء حراً يعد امتهاناً لكرامتها ، وحائلاً يحول دون تقدمها الطبيعى ، كما أنه خرق للمبدأ الأساسى - مبدأ المساواة فى السيادة - وهو بذلك يناقض ميثاق الأمم المتحدة فى نصه وروحه وقرار الجمعية العامة الصادر بالإجماع فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ .

« وإن احتلال القوات البريطانية لمصر سنة ١٨٨٢ ، واحتلالها للجزء الجنوبي من وادى النيل ، أى السودان ، تبعاً لذلك ، قد مكن حكومة المملكة المتحدة منذ سنة ١٨٩٩ من أن تفرض على مصر اشتراكها معها فى إدارة السودان ، وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه ، وقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لى تتبع سياسة ترمى إلى فصل السودان عن مصر ، عاملة على تشويه سمعة مصر والمصريين وبذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانيين ، وبث الانقسام بين السودانين أنفسهم ، وإثارة حركات انفصالية مصطنعة والحض عليها ، وقد سعت حكومة المملكة المتحدة ، وما زالت تسعى ، الى فصل وحدة وادى النيل على الرغم من أن هذه الوحدة تقتضيها مصالح سكان هذا الوادى وأمانهم المشتركة .

« ولما كان احتلال القوات البريطانية المسلحة لوادى النيل ، والمضى فى هذه السياسة العدوانية ، كلاهما تهديد غير مشروع لحرية أمة مستقلة ووحدتها ، فقد أثار نزاعاً بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة من شأن استمراره تعريض السلم والأمن الدولى للخطر .

« ووفقاً للمادة ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة وعلى الرغم من أن وجود القوات الأجنبية لا يتلائم بذاته مع حرية المفاوضات ، سعت الحكومة المصرية في حسن نية إلى الوصول إلى حل عادل لهذا النزاع عن طريق مفاوضات مباشرة مع حكومة المملكة المتحدة ، وإذا أخفقت هذه المفاوضات الطويلة المضية ، حاولت حكومة المملكة المتحدة التمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التي لا يمكن أن تلتزم مصر بها إذ أنها استنفدت أغراضها ، فضلاً عن أنها تتعارض مع أحكام الميثاق .

« لذلك ترفع الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة إلى مجلس الأمن تطبيقاً للمادتين ٣٥ و٣٧ من الميثاق طالبة :

(أ) جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاماً ناجزاً .

(ب) إنهاء النظام الإداري الحالي للسودان . .

« والحكومة المصرية إذ تطلب إليكم إدراج هذا النزاع في جدول أعمال المجلس تبدى استعدادها لشرح هذا النزاع وتقديم الوثائق اللازمة حين يطلب إليها ذلك وفقاً للمادة ٣٢ .

« وأتهد هذه الفرصة للاعراب عن فائق احترامي ؟

القاهرة في ٨ يولييه سنة ١٩٤٧

محمود فراهي النفراسي

رئيس مجلس الوزراء

وزير خارجية المملكة المصرية

بروتوكول الإسكندرية

قرارات اللجنة التحضيرية للجامعة العربية

٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤

١ - بيان اللجنة :

انتهت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام من أعمالها كما بدأتها فى جو رائع من الثقة المتبادلة والأخوة الصادقة والود الصميم والشعور بالمسئولية المشتركة فى هذه الظروف الخطيرة التى يتحول فيها مجرى التاريخ ، تحدىها الرغبة الملحة فى جمع شملها وتوحيد جهودها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانها وآمالها .

وقد كان من أعظم دواعى القبطة والسرور أن ينضم إلى اللجنة حضرة الأستاذ موسى العلى العضو الممثل لعرب فلسطين لما لقضية هذا القطر العربى الشقيق من الخطورة البالغة والأهمية الكبرى عند العرب أجمعين .

وقد اتخذت اللجنة باجماع الوفود السورية والأردنية والعراقية واللبنانية والمصرية الكثير من القرارات الحيوية سواء من الناحية السياسية أو من النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها ، وإثباتاً لاتفاق هذه الوفود على القرارات المذكورة وقع رؤساؤها وأعضاؤها البروتوكول المرافق لهذا البيان .

أما وفد المملكة العربية السعودية واليمن فقد أرجأ إبداء الرأى إلى ما بعد عرض القرارات المذكورة على حضرتى صاحبى الجلالة الملكين العظيمين عبد العزيز آل سعود والإمام يحيى حميد الدين .

ويسر اللجنة أن تنتهز هذه الفرصة السعيدة التى هى بحق من أعظم الصفحات وأمجدها فى تاريخ العرب قزف إلى البلاد العربية قاصيها ودانيها أطيب تهانيتها وأصدق أمانيتها وترفع إلى حضرات أصحاب الجلالة والفخامة والسسمو ملوك الدول العربية

ورؤسائها وأمرائها العظام أسمى آيات ولائها وأبلغ عبارات ثنائها موقنة أن أعمالها وآمالها والنتائج التي وصلت وستصل باذن الله إليها تحظى منهم بأوفر اللطف وأبلغ التشجيع والتأييد .

٢ — بروتوكول

الموقعون على هذا رؤساء الوفود العربية في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام وأعضاؤها وهم : —

.

إثباتا للصلات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية جمعاء وحرصاً على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانها وآمالها .

واستجابة للرأى العربى العام فى جميع الأقطار العربية .

قد اجتمعوا فى الأسكندرية بين يوم الإثنين ٨ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٤) ويوم السبت ٢٠ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤) فى هيئة لجنة تحضيرية للمؤتمر العربى العام وتم الاتفاق بينهم على ما يأتى : —

أولا — جامعة الدول العربية :

تؤلف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى (مجلس جامعة الدول العربية) تمثل فيه الدول المشتركة فى الجامعة على قدم المساواة .

وتكون مهمتهم مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيها وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة وللنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها .

وتكون قرارات هذا « المجلس » ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة ويلجأ فيها الطرفان إلى المجلس لفحص هذا الخلاف ففي هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة ملزمة .

ولا يجوز على كل حال الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة . ولكل دولة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة العربية أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام أو روحها .

ولا يجوز بأية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها .

ويتوسط المجلس في الخلاف الذي ينشئ منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة العربية أو غيرها للتوفيق بينهما .
وتؤلف منذ الآن لجنة فرعية من أعضاء اللجنة التحضيرية لإعداد مشروع لظام « مجلس الجامعة » ولبحث المسائل السياسية التي يمكن إبرام اتفاقات فيها بين الدول العربية .

ثانياً — التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها .

(١) تتعاون الدول العربية الممثلة في اللجنة تعاوناً وثيقاً في الشؤون الآتية : —

١ — الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملية وأموال الزراعة والصناعة .

٢ — شؤون المواصلات بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

٣ — شؤون الثقافة

٤ — شؤون الجنسية والجوازات والتأثيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين وما إلى ذلك .

٥ — الشؤون الاجتماعية .

٦ — الشؤون الصحية .

(أ) تؤلف لجنة فرعية من الخبراء لكل طائفة من هذه الشؤون تمثل فيها الحكومات المشتركة في اللجنة التحضيرية وتكون مهمتها إعداد مشروع بقواعد التعاون في الشؤون المذكورة ومداه وأداته .

(ب) تؤلف لجنة للتنسيق والتحرير تكون مهمتها مراقبة عمل اللجان الفرعية الأخرى وتنسيق ما يتم من أعمالها أولاً فاولاً وصياغة مشروعات اتفاقات وعرضها على الحكومات المختلفة .

(ح) عند ما تنتهى جميع اللجان الفرعية من أعمالها تجتمع اللجنة التحضيرية وتعرض عليها نتائج بحث هذه اللجان تمهيداً لعقد المؤتمر العربى العام .

ثالثاً — تدعيم هذه الروابط في المستقبل .

مع الاغتياب بهذه الخطوة المباركة ترجو اللجنة أن توفق البلاد العربية في المستقبل لتدعيمها بخطوات أخرى وبخاصة إذا أسفرت الأوضاع العالمية بعد الحرب القائمة عن نظم تربط الدول بروابط أمتن وأوثق .

رابعاً — قرار خاص بלבنان .

تؤيد الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية مجتمعة احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة وهو ماسبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به بعد أن انتهج سياسة استقلالية أعلنها حكومتها في بيانها الوزارى الذى نالت عليه موافقة المجلس النيابى اللبنانى بالإجماع فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٣ .

خامساً — قرار خاص بفلسطين .

(أ) ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية ، وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار فى العالم العربى . وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة .

وتصرح اللجنة بأنها ليست أقل تألماً من أحد لما أصاب اليهود في أوروبا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوربية الدكتاتورية ، ولكن يجب ألا يخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية إذ ليس أشد ظلماً وعدواناً من أن تحل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم .

(ب) يحال الاقتراح الخاص بمساهمة الحكومات والشعوب العربية في « صندوق الأمة العربية » لإنقاذ أراضي العرب بفلسطين إلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لبحثه من جميع وجوهه وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية في اجتماعها المقبل .

وإثباتاً لما تقدم وقع هذا البروتوكول بإدارة جامعة فاروق الأول بالاسكندرية في يوم السبت ٢٠ شوال سنة ١٣٣٦ الموافق ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

ميثاق جامعة الدول العربية^(١)

مادة ١ — تتألف جامعة الدول العربية من الدول المستقلة الواقعة على هذا الميثاق. ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة ، فإذا رغبت في الانضمام قدمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب .

مادة ٢ — الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها ، وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها .

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الآتية :

(أ) الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملية وأمور الزراعة والصناعة .

(ب) شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

(ج) شؤون الثقافة .

(د) شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين .

(هـ) الشؤون الاجتماعية .

(و) الشؤون الصحية .

مادة ٣ — يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ، ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها .

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول

(١) دخل في التنفيذ في اليوم الحادى عشر من شهر مايو سنة ١٩٤٥

المشاركة فيها من اتفاقات في الشؤون المشار إليها في المادة السابقة وفي غيرها .

ويدخل في مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

مادة ٤ — تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة .

ويجوز أن يشترك في اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى ويحدد المجلس الاحوال التي يجوز فيها إشراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل .

مادة ٥ — لا يجوز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة ، فاذا نشأ بينها خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا وملزما . وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف حق الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته .

ويتوسط المجلس في الخلاف الذي ينشئ منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينها .

وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء .

مادة ٦ — إذا وقع إعتداء من دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا .

ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالاجماع فاذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة لا يدخل في حساب الاجماع رأي الدولة المعتدية وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فتمثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده لل غاية المبينة في الفقرة السابقة ، وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة حق لأية دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده .

مادة ٧ — ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة ، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله .

وفى الحالتين تنفذ قرارات المجلس فى كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية .

مادة ٨ — تحترم كل دولة من الدول المشتركة فى الجامعة نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمى إلى تغيير ذلك النظام فيها .

مادة ٩ — لدول الجامعة العربية الرغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض .

والمعاهدات والاتفاقات التى سبق أن عقدها أو التى تعقدتها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين .

مادة ١٠ — تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية ، وللمجلس الجامعة أن يجتمع فى أى مكان آخر يعينه .

مادة ١١ — — ينعقد مجلس الجامعة إنعقاداً عادياً مرتين فى العام فى كل من شهرى مارس وأكتوبر ، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة .

مادة ١٢ — يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين .

ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثى دول الجامعة الأمين العام ، ويعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين فى الجامعة ، ويضع مجلس الجامعة نظاماً داخلياً لأعمال الأمانة العامة وشؤون الموظفين .

ويكون الأمين العام فى درجة سفير والأمناء المساعدون فى درجة وزراء مفوضين .

ويعين فى ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة .

مادة ١٣ — يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة ويعرض على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية .

ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة في النفقات ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء .

مادة ١٤ — يتمتع أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء لجائها وموظفوها الذين ينص عليهم في النظام الداخلي بالامتيازات وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم وتكون مصونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة .

مادة ١٥ — ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام .

ويتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس في كل انعقاد عادي .

مادة ١٦ — فيما عدا الأحوال النصوص عليها في هذا الميثاق يكتفى بأغلبية الآراء لإتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشؤون الآتية :

(أ) شؤون الموظفين

(ب) إقرار ميزانية الجامعة

(ج) وضع نظام داخلي لكل من المجلس واللجان والامانة العامة .

(د) تقرير فض أدوار الاجتماع .

مادة ١٧ — تودع الدول المشتركة في الجامعة الامانة العامة نسخا من جميع المعاهدات والاتفاقات التي عقدها أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها .

مادة ١٨ — إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة .

ولمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة . وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول ما عدا الدولة المشار إليها .

مادة ١٩ — يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ولإنشاء محكمة عدل عربية وتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام .

ولا يبت في التعديل إلا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب .
وللدولة التي لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقييد بأحكام المادة السابقة .

مادة ٢٠ — يصدق على هذا الميثاق وملاحقه وفقاً للنظم الأساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة .

وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة ويصبح الميثاق نافذاً قبل من صدق عليه بعد إنقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول .

حرر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة بتاريخ ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٦٤ (٢٣ مارس سنة ١٩٤٥) من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة .
(وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من بلاد الجامعة) .

ملحق خاص بفلسطين

منذ نهاية الحرب العظمى الماضية ، سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدولة العثمانية ، ومنها فلسطين ، ولاية تلك الدولة ، وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأي دولة أخرى ، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها وإذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها فإن ميثاق العصبة في سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذي وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها . فوجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه ، كما أنه لا شك في استقلال البلاد العربية الأخرى ، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة ، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة .

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله .

ملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة

نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شؤوننا يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كله ، ولأن أمان البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها

فان الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعينها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة عند النظر في إشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع ؛ وفيما عدا ذلك ، ألا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها وتفهم أمانها وآمالها وبأن يعمل بعد ذلك على إصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ماتهيه الوسائل السياسية من أسباب .

ملحق خاص بتعيين الأمين العام للجامعة

اتفقت الدول الموقعة على هذا الميثاق على تعيين سعادة عبد الرحمن عزام بك أميناً عاماً لجامعة الدول العربية ويكون تعيينه لمدة سنتين . ويحدد مجلس الجامعة فيما بعد النظام المستقبلي للأمانة العامة .

معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الوطني بين دول الجامعة العربية

إن حكومات : —

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العراقية
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية
حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة المصرية
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة المتوكلية اليمنية

رغبة منها في تقوية الروابط وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية حرصاً على
استقلالها ومحافظة على تراثها المشترك

واستجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كياناتها وصيانة
الأمن والسلام وفقاً لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة
ولأهدافها وتعزيزاً للاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمارة
في بلادها .

قد اتفقت على عقد معاهدة لهذه الغاية وأُنبئت عنها المفوضين الآتية أسماؤهم : —

.

الذين بعد تبادل وثائق التفويض التي تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت صحيحة
ومستوفاة الشكل ، قد اتفقوا على ما يأتي : —

المادة الأولى

تؤكد الدول المتعاقدة ، حرصاً منها على دوام الأمن والسلام واستقرارها ، عزمها

على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية ، سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى .

المادة الثانية

تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها ، أو على قواتها ، اعتداء عليها جميعاً . ولذلك فإنها ، عملاً بحق الدفاع الشرعى — الفردى والجماعى — عن كيانها ، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وبأن تتخذ على الفور منفردة ومجموعة ، جميع التدابير وتستخدم جميع مالدتها من وسائل بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما . وتطبيقاً لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة ، يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ فى صده من تدابير وإجراءات .

المادة الثالثة

تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها ، بناء على طلب إحداها كلما هددت سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها . وفى حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعدتها فى اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التى يقتضها الموقف .

المادة الرابعة

رغبة فى تنفيذ الالتزامات السالفة الذكر على أكمل وجه تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها . وتشارك ، بحسب مواردها وحاجاتها ، فى تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أى اعتداء مسلح .

المادة الخامسة

تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلى هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه .
وتحدد فى ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الدائمة بما فى ذلك وضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون والاشتراك المشار إليها فى المادة الرابعة .
وترفع هذه اللجنة الدائمة تقاريرها عما يدخل فى دائرة أعمالها الى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عنه فى المادة التالية .

المادة السادسة

يؤلف ، تحت إشراف مجلس الجامعة ، مجلس للدفاع المشترك يختص بجميع الشؤون المتعلقة بتنفيذ أحكام المواد ٢ و٣ و٤ و٥ من هذه المعاهدة ، ويستعين على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة المشار إليها فى المادة السابقة .
ويتكون مجلس الدفاع المشترك المشار إليه من وزراء الخارجية والدفاع الوطنى للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم .
وما يقرره المجلس بأكثرية ثلثى الدول يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة .

المادة السابعة

استكمالاً لأغراض هذه المعاهدة وما ترمى إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية فى البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها ، تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مواردها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية ، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادى وتنسيقه وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف .

المادة الثامنة

ينشأ مجلس اقتصادى من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشئون الاقتصادية

أومن يمثلونهم عند الضرورة لكي يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلا بتحقيق الأغراض المبينة في المادة السابقة .
والمجلس المذكور أن يستعين في أعماله بلجنة الشؤون الاقتصادية والمالية المشار إليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية .

المادة التاسعة

يعتبر الملحق المرفق بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها .

المادة العاشرة

تعهد كل من الدول المتعاقدة بأن لاتعقد أى إتفاق دولى يناقض هذه المعاهدة .
وبأن لاتسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكا يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة .

المادة الحادية عشرة

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس ، أو يقصد به أن يمس بأية حال من الأحوال ، الحقوق والالتزامات المترتبة ، أو التى قد تترتب للدول الاطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة أو المسؤوليات التى يضطلع بها مجلس الأمن في المحافظة على السلام والأمن الدولى .

المادة الثانية عشرة

يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة ، بعد مرور عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة ، أن تنسحب منها في نهاية سنة من تاريخ اعلان انسحابها الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
وتتولى الأمانة العامة إبلاغ هذا الاعلان الى الدول المتعاقدة الأخرى .

المادة الثالثة عشرة

يصدق على هذه المعاهدة وفقاً للاوضاع الدستورية المرعية في كل من الدول المتعاقدة .
وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . وتصبح
المعاهدة نافذة قبل من صدق عليها بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام
الامانة العامة ووثائق تصديق أربع دول على الأقل .

حررت هذه المعاهدة باللغة العربية في الأسكندرية بتاريخ ٢ رمضان المبارك
١٣٦٩ الموافق ١٧ يونية سنة ١٩٥٠ من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة
لجامعة الدول العربية وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من الدول المتعاقدة .

الملحق العسكري

البند الأول

تختص اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من معاهدة
الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية بالأمور الآتية :
(أ) إعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الأخطار المتوقعة أو أى اعتداء
مسلح يمكن أن يقع على دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة أو على قواتها ، وتستند
في إعداد هذه الخطط على الأسس التي يقررها مجلس الدفاع المشترك .

(ب) تقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة ولتعيين الحد الأدنى لقوات
كل منها حسبما تمليه المقتضيات الحربية وتساعد عليه إمكانيات كل دولة .

(ج) تقديم المقترحات لزيادة كفاية قوات الدول المتعاقدة من حيث تسليحها
وتنظيمها وتدريبها لتتمشى مع أحدث الأساليب والتطورات العسكرية وتنسيق كل
ذلك وتوحيده .

(د) تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها وتنسيقها لصالح المجهود الحربى والدفاع المشترك .

(هـ) تنظيم تبادل البعثات التدريبية وتهيئة الخطط للتمارين والناورات المشتركة بين قوات الدول المتعاقدة وحضور هذه التمارين والناورات ودراسة نتائجها بقصد اقتراح ما يلزم لتحسين وسائل التعاون فى الميدان بين هذه القوات والبلوغ بكفائتها إلى أعلى درجة .

(و) إعداد المعلومات والإحصائيات اللازمة عن موارد الدول المتعاقدة وإمكاناتها الحربية ومقدرة قواتها فى المجهود الحربى المشترك .

(ز) بحث التسهيلات والمساعدات المختلفة التى يمكن أن يطلب إلى كل من الدول المتعاقدة أن تقدمها وقت الحرب إلى جيوش الدول المتعاقدة الأخرى العاملة فى أراضيها تنفيذاً لأحكام هذه المعاهدة .

البند الثانى

يجوز للجنة العسكرية الدائمة تشكيل لجان فرعية دائمة أو مؤقتة من بين أعضائها لبحث أى موضوع من الموضوعات الداخلة فى نطاق اختصاصاتها .

ولها أن تستعين بالإخصائيين فى أى موضوع من هذه الموضوعات ترى ضرورة الاستعانة بخبرتهم أو برأيهم فيه .

البند الثالث

ترفع اللجنة العسكرية الدائمة تقارير مفصلة عن نتيجة بحوثها وأعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه فى المادة السادسة من هذه المعاهدة ، كما ترفع إليه تقارير سنوية عما أتميزته خلال العام من هذه البحوث والأعمال .

البند الرابع

تكون القاهرة مقراً للجنة العسكرية الدائمة . وللجنة مع ذلك أن تعقد اجتماعاتها في أى مكان آخر تعينه .
وتنتخب اللجنة رئيسها من بين أعضائها لمدة عامين ، ويمكن تجديد انتخابه .
ويشترط في الرئيس أن يكون على الأقل من الضباط القادة (من الضباط العظام) .

ومن المتفق عليه أن يكون جميع أعضاء هذه اللجنة من ذوى الجنسية الأصلية لإحدى الدول المتعاقدة .

البند الخامس

تكون القيادة العامة لجميع القوات العاملة في الميدان من حق الدولة التى تكون قواتها المشتركة في العمليات أكثر عدداً وعدة من كل من قوات الدول الأخرى ،
إلا إذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر باجماع آراء حكومات الدول المتعاقدة .
ويعاون القائد العام في إدارة العمليات الحربية هيئة أركان مشتركة .

لماذا ألغت مصر معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩

بيان رئيس مجلس الوزراء

في مجلس النواب بجلسته ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١

حضرات النواب المحترمين :

عندما عقدت معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا العظمى في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، كان خطر الحرب العالمية الثانية يسرع الخطى ، وكان الخلاف يستفحل يوما بعد يوم بين دول المحور وبين بريطانيا العظمى وحليفاتها . وكانت مطامع إيطاليا الفاشستية تتجه إلى القارة الإفريقية ، وتحيط بمصر والسودان من حدود مصر الغربية وحدود السودان الجنوبية الشرقية . وكان الاستعمار البريطاني ، من جهة أخرى ، جاثما على صدر مصر ، يمارى فى استقلالها وسيادتها ، ويزعّم لنفسه حق حماية الأجانب فيها ، ويفرض سلطانه على أهم شؤونها الخارجية والداخلية والمالية ، فيعرقل نهضة البلاد وسيرها الحثيث لاستكمال استقلالها وتبوء المركز اللائق بها فى المجتمع الدولى . وكانت الامتيازات الأجنبية من جهة ثالثة تعبت بسيادة مصر المالية والقضائية والإدارية ، وتهدر كرامة المصريين ، وتعوق تقدمهم فى كل ناحية من نواحي النشاط الوطنى . وكان الإنجليز من جهة رابعة قد استغلوا فرصة مقتل السردار فى سنة ١٩٢٤ ، فقطعوا كل علاقة عملية بين مصر والسودان بإخراج الجيش المصرى من أرضه والموظفين المصريين من إدارته . وكان جيش مصر من جهة خامسة فى أمس الحاجة إلى التحرر من إشراف الإنجليز ، والحصول على ما يلزمه من تدريب وتجهيز للنهوض بمهمته الجليلة الشأن فى الدفاع عن حياض الوطن .

وفى هذه الظروف ، وتحت ضغط هذه العوامل المادية والأدبية ، اضطرت مصر إلى توقيع معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، لتعالج أخطار الحرب العالمية الثانية وشروعها ، ولتواجه نتائجها كدولة مستقلة معترف بسيادتها ولتخلص من عار

الامتيازات الأجنبية ومن آثارها المهلكة ، ولتعيد علاقاتها من الناحية العملية بالسودان ، وهو شطر الوطن الجنوبي ، ولتشرع على الفور في إعداد الجيش المصرى وتدريبه وتزويده بالأسلحة والمهمات ، وفقا لتعهدات الحكومة البريطانية في المعاهدة ليصبح هذا الجيش — فى أقرب وقت ممكن — قادراً على الحلول محل العدد المحدود من القوات البريطانية الذى سمحت المعاهدة لبريطانيا بوضعه فى منطقة قناة السويس ، وبذلك تتخلص مصر نهائياً من كل أثر للاحتلال البريطانى .

ثم حل الخطر المرتقب وقامت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، فقدمت مصر لبريطانيا العظمى وحلفائها أجل الخدمات وأنفع المساعدات ، واشتركت معهم فى احتمال أفدح التضحيات . وكان لمعوتها أثر فعال فى كسب الحرب كما اعترف بذلك الكثير من رجالات بريطانيا الرسميين ، عسكريين ومدنيين ، كاللورد ألكسندر ومستر تشرشل ومستر إيدن ومستر بيفن .

وبانتصار الأمم المتحدة فى الحرب ، تغيرت الظروف الدولية التى عقدت فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ تغيراً كاملاً ، فقد خرجت دول المحور التى عقدت هذه المعاهدة لمواجهة خطرها منهزمة شر هزيمة . وقضى قضاء مبرما على قوتها العسكرية ، وبالتالي على الخطر الذى كان ماثلاً عنده . إبرام معاهدة ١٩٣٦ . ومن جهة أخرى ، اعتبرت الدول المنتصرة كلها كتلة متحدة ، اشترك جميع أعضائها فى وضع النظام السولى الشامل الذى يرتب علاقات الشعوب بعضها ببعض . وبذلك لم يقتصر الأمر على انتفاء الخطر الذى كان يهدد مصر من ناحية دول المحور ، بل اتفى فى الواقع كل خطر يهددها من أية ناحية أخرى .

وقد جاء ميثاق الأمم المتحدة المعقود بسان فرانسيسكو فى يونيه سنة ١٩٤٥ وافياً بالعرض من هذه الناحية ، قائماً فى نفس الوقت على أسس جديدة فى المعاملات الدولية تختلف تمام الاختلاف عن الأسس التى قامت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ . فهو يحرم الحروب كوسيلة من وسائل فض المنازعات الدولية ، ويوجب فض هذه المنازعات بالوسائل السلمية ، ويحظر كل اعتداء على استقلال الدول الأعضاء ووحدة أراضيها ، ويقرر حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وينص على المساواة التامة فى السيادة

بين جميع الدول الأعضاء ، كما ينص على أنه إذا تعارضت التزامات أعضاء الأمم المتحدة المترتبة على الميثاق مع التزاماتهم المترتبة على أى اتفاق دولى آخر ، وجب تغليب التزاماتهم المترتبة على الميثاق .

إزاء هذا كله ، ونظراً لإجماع الشعب المصرى على المطالبة بحقه الكامل فى جلاء القوات البريطانية جلاء ناجزاً عن مصر والسودان ووحدتهما تحت التاج المصرى ، دخلت الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات لإعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، لكي تستبدل بها معاهدة أخرى تمشى أحكامها مع الأحوال الدولية الجديدة واستمرت هذه المفاوضات من أوائل أبريل إلى أواخر أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وانتهت إلى مشروع « صدق — يفرن » الذى اختلف الطرفان المتفاوضان على تفسير البروتوكول الملحق به عن السودان ، والذى وقف الأمر عند حد التوقيع عليه بالأحرف الأولى من أسماء المتفاوضين ، إذ تجلّى إجماع الرأى العام فى مصر على رفضه لقصوره عن تحقيق المطالب الوطنية .

وفى ٨ يوليو سنة ١٩٤٧ ، رفعت الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين بريطانيا العظمى إلى مجلس الأمن طالبه جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاماً ناجزاً وإنهاء النظام الإدارى القائم بالسودان . فعقد مجلس الأمن للنظر فى هذا النزاع إحدى عشرة جلسة بين ٥ أغسطس و ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، ولكنه عجز عن إصدار أى قرار فى شأنه إذ لم يحصل أى مشروع من مشروعات القرارات التى قدمت فى هذا الشأن على الأغلبية اللازمة . وقد اشتركت جميع المشروعات فى مطالبة طرفى النزاع باستئناف المفاوضات المباشرة لتسويته بالاتفاق بينهما ، ثم قرر الرئيس الاحتفاظ بالنزاع فى جدول أعمال المجلس ، وانتهى الأمر عند هذا الحد .

ثم تبادلت الحكومة المصرية مع إدارة السودان من جهة ، ومع الحكومة البريطانية من جهة أخرى ، رسائل كثيرة بشأن الإصلاحات الإدارية والتشريعية فى السودان . وتلت ذلك محادثات فى هذا الشأن بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى بدأت فى ٦ مايو ، وانتهت فى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨ ولكن جميع هذه المكاتبات والمحادثات منيت بالفشل ، ولم يستطع الطرفان الاتفاق حتى فى هذا النطاق المحدود الذى لم يتناول بحث الوحدة بين مصر والسودان .

وفي شهر يناير سنة ١٩٥٠ ، أجريت في مصر الانتخابات العامة ، فأُسفرت عن تولية الحكومة القائمة . وقد تجلّى في هذه الانتخابات من جديد إجماع الشعب المصري على مطالبه الوطنية ، فنوهت الوزارة بهذا الإجماع المنقطع النظير في خطاب العرش الذي افتتحت به الدورة الأولى النيابية العاشرة من دورات انعقاد البرلمان المصري ، إذ جاء فيه :

« لقد أجمعت الأمة إجماعاً لا يشذ عنه أحد من أبنائها على وجوب تحرير وادينا ، مصره وسودانه ، من كل ما يقيد حريته واستقلاله ، ليسترد مجده القديم ويتبوأ المكان الكريم اللائق به في ميدان الحياة العالمية ، ولن تفر حكومتى في بذل أصدق الجهود وأمضاها ليم الجلاء العاجل عن أرض الوادى بشرطيه ، وتسان وحدته تحت التاج المصري من كل عبث أو اعتداء . »

وشرعت الوزارة على الفور في إنجاز ما وعدت به ، ورأت أن تكون أولى خطواتها في هذا السبيل محاولة الاتفاق مع الإنجليز ، فدخلت معهم في سلسلة طويلة من الاتصالات والمحادثات ، لعلهم يقتنعون بالحجة ، وينزلون على حكم الحق . وتعددت الاتصالات وطالت المحادثات وتذرعت الوزارة بالحكمة والصبر فلم تتعنت ولم تتعجل ، بل واجهت المشكلات مواجهة واقعية ، وعالجتها باقتراح الحلول العملية للتوفيق بين حقوق مصر الوطنية التي لا يمكن التحول عنها وبين الملبسات الدولية التي يتعلل بها الإنجليز . ولكن شيئاً من ذلك لم يفلح في صرفهم عن عنيتهم وإقناعهم بضرورة احترام حقوق مصر إذا شاءوا حقاً أن يحتفظوا ب صداقتها . فلم تجد الحكومة ، والحالة هذه ، بداً من أن تعلن في خطاب العرش الذي ألقى في البرلمان المصري يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أنه لامناس من إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأن الحكومة ماضية دون تردد أو إبطاء في تحقيق الأهداف الوطنية ، ولن تترك وسيلة إلا اتخذتها للوصول إلى غايتها بفضل تأييد البرلمان وعون الأمة ويقظتها . وفي طليعة هذه الوسائل إعلان إنهاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وما يتبع ذلك من إعلان إنهاء اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ ، الخاصتين بالحكم الثنائي في السودان .

ثم استمرت المحادثات ، وقصد وزير الخارجية المصرية إلى لندن حيث تباحث مع

وزير الخارجية البريطانية طويلا ، وانتهت هذه المباحثات في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بأن قرر وزير الخارجية البريطانية أنه عرض على مجلس الوزراء ، بصفة شخصية محضنة. مقترحات تتضمن طريقة علاج جديد لمشكلة الدفاع . فكلف المجلس مستشاريه أن يقوموا على الفور ببحث هذه المقترحات . وهو يرجو أن يتمكن من الإفضاء إلى الحكومة المصرية بنتيجة دراسة حكومته لطريقة العلاج المذكورة في أواسط يناير سنة ١٩٥١ ، أوفى أسرع وقت مستطاع بعد ذلك التاريخ .

ولكن المقترحات الموعودة لم تصل إلى الحكومة المصرية إلا في ١١ أبريل سنة ١٩٥١ ، أى بعد التاريخ المضروب بثلاثة أشهر. وقد جاءت مع ذلك أبعد ما تكون عن تحقيق المطالب الوطنية .

وفي ٢٤ أبريل سنة ١٩٥١ ، ردت الحكومة المصرية برفض هذه المقترحات في جملتها وتفصيلاتها ، مقدمة من جانبها مقترحات مضادة بشأن الجلاء ووحدة مصر والسودان .

ووعد الجانب البريطاني بدراسة هذه المقترحات المضادة والرد عليها ، ولكن رده لم يصل إلا في ٨ يونيو سنة ١٩٥١ .

ثم استؤنفت المحادثات ، ودار البحث فيها عن السودان. وبينما هي سائرة تتعثر، ألقى وزير الخارجية البريطانية بيانه المعروف في مجلس العموم البريطاني يوم الاثنين ٣٠ يوليو سنة ١٩٥١ ، يعلن فيه تمسك الحكومة البريطانية بالاحتلال والدفاع المشترك في وقت السلم بحجة الضرورات الدولية ومعارضتها وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري بحجة استطلاع مشيئة السودانيين .

وقد جاء هذا البيان ناطقا بعمق الهوة التي تفصل بين الطرفين ، لإصرار الحكومة البريطانية على سياستها الاستعمارية القديمة ، سياسة ادعاء المسؤوليات، وانتحال التبعات، ومقاومة الحقوق الوطنية بشق الحجج والتعلات .

وفي ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ ، رد وزير الخارجية المصرية على هذا البيان ببيانه

الذى ألقاه فى مجلسى البرلمان المصرى ، وقال فيه إن وزير الخارجية البريطانية قد أغلق ، بتصرّحاته الأخيرة فى مجلس العموم ، باب المحادثات . ولكن وزير الخارجية البريطانية بعث إلى فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٥١ برسالة شخصية ينفى فيها أنه أغلق باب المحادثات ، ويقول إنه على العكس يبحث على وجه الاستعجال مشروعا جديدا لعلاج مسائل الدفاع . فرددت عليه مبيّناً الأسباب التى من أجلها اعتبرت الحكومة المصرية أن خطابه فى مجلس العموم البريطانى أغلق باب المحادثات ، وأضفت أن جلاء القوات البريطانية ليس إلا شطر القضية المصرية ، وأن هناك الشطر الآخر ، وهو وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وأن الشطرين كل لا يتجزأ ، وأن الأسس التى بنى عليها خطاب سعاده فيما يتعلق بالسودان كافية وحدها لإغلاق باب المحادثات . فالموقف إذن من هذه الناحية لم يتغير فى شيء بعد رسالته الشخصية . ومع ذلك فلا يعدل اغتباطى شيء إذا وصلت مقترحاته المشار إليها فى الوقت المناسب ، ووجدت فيها الحكومة المصرية من الشواهد العملية على احترام حقوق مصر الوطنية ما يدعوها إلى مراجعة الموقف .

أرسل هذا الرد فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥١ ، ولم تصل هذه المقترحات حتى الآن . ولكنى تلقيت من وزير الخارجية البريطانية فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥١ رسالة شخصية أخرى يقول فيها إنه لا يستطيع أن يعين على وجه التحديد تاريخاً لإرسال مقترحاته ، ولكنه يتوقع أن يكون ذلك فى موعد قريب . وهو يرجو أن يستطيع كذلك فى القريب تقديم مقترحات جديدة عن مستقبل السودان تكون مقبولة لدى الحكومة المصرية كأساس لاستئناف المباحثات .

وقد كلفت السفير البريطانى الذى حمل إلى هذه الرسالة أن يبلغ وزير الخارجية البريطانية أن الحكومة المصرية مرتبطة باعلان خطتها فى البرلمان قبل فض دور الانعقاد الحالى فى أوائل شهر أكتوبر على أكثر تقدير ، فلامعدى والحالة هذه من تحقيق المطالب الوطنية قبل هذا التاريخ .

حضرات النواب المحترمين ،

هذا هو تاريخ المحادثات حتى الآن ، وغنى عن البيان أن الجانب البريطانى لا يخسر شيئاً من كل هذا التطويل والتأخير . فالاحتلال قائم فى منطقة قناة السويس وفى

السودان ، والحكم البريطاني يواصل مساعيه فى الجنوب لفصل السودان عن مصر تحت ستار الحكم الثنائى . أما مصر فقد أصبح من المستحيل عليها أن تصبر أكثر مما صبرت ؛ وتطول أكثر مما طاولت ، وتواصل هذه المحادثات التى إمتدت حتى الآن أكثر من ستة عشر شهراً . ثم إن هذه المحادثات ليست إلا حلقة أخيرة فى سلسلة المحاولات التى بذلتها مصر دون طائل منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها لنيل حقوقها الوطنية ، واقناع بريطانيا العظمى بضرورة احترامها وكف العدوان عليها .

من أجل ذلك أرى لزوما على ، وقد امتد دور الانعقاد الحالى إلى أحد عشر شهراً ، حتى كاد يتداخل فى دور الانعقاد المقبل ، أن أعلن فى مجلسكم الموقر أن الحكومة المصرية تعتبر الوقت المناسب الذى نوهنا عنه فى ردنا على رسالة مستر موريسون الشخصية ، وقيدنا به وصول المقترحات الجديدة التى وعد بها قد فات وانقضى وأن المحادثات التى كانت جارية بين الحكومتين قد قطعت بعد أن تبين بجلاء عدم جدواها .

وما دام السعى المتواصل لتحقيق مطالب البلاد عن طريق الاتفاق قد ثبت فشله ، فقد آن الأوان لأن تنفى حكومتكم بالوعد الذى قطعته على نفسها فى خطاب العرش الأخير ، فتتخذ على الفور الإجراءات اللازمة لإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان .

وإنى أودع الآن مكتب المجلس المراسيم الآتية .

(أولا) مرسوما بمشروع قانون بإلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ والقانونين رقم ١٣ ورقم ١٤ لسنة ١٩٤١ ، وإنهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها ، وأحكام الاتفاق الحاق الخاص بالاعفاءات والبركات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى مصر ، وأحكام إتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان .

(ثانياً) مرسوما باقتراح تعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور ، لتقرير

الوضع الدستوري للسودان ، وتعين لقب الملك .

(ثالثاً) مرسوما بمشروع قانون بتعديل المادتين المشار إليهما .

(رابعاً) مرسوما بمشروع قانون بشأن نظام الحكم في السودان .

هذا وستصدر الحكومة في القريب العاجل كتاباً أخضر تنشر فيه جميع الوثائق والمحاضر الخاصة بالمحادثات ، ليقف البرلمان والرأي العام على حقائق الموقف كاملة ، وليعرف العالم كله أننا لم نتعنت ولم تتعجل . ولسنا تمسكنا بالحق الواضح الصريح ، وأيدناه بالحجج الدامغة . وأبي الجانب البريطاني إلا أن يتشبث بالأفكار الاستعمارية التي فات أوانها ، والتي هي في الواقع أكبر خطر يهدد قضية الأمن الدولي ، ويعرقل الجهود المبذولة لاستقرار السلم العالمي .

يا حضرات النواب المحترمين .

لم أكن بعد كل ما أوضحت في حاجة إلى التعقيب على مشروعات القوانين المقدمة إليكم وتبرير استصدارها . فالظروف والملابسات والأسباب التي سبق بيانها كافية وحدها لهذا التبرير ، ولكني مع هذا أزيدكم بيانا في هذا العمل التاريخي الخطير :

لقد جادل الإنجليز في حق مصر في إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ولكن الأمثلة لا تنقصنا على سوابق إلغاء المعاهدات والاتفاقات الدولية من جانب واحد ، كما تتبينون حضراتكم مما يلي :

١ — في سنة ١٨٧١ ، ألغت روسيا القيصرية معاهدة باريس المعقودة في ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ ، بشأن حيدة البحر الأسود .

٢ — في سنة ١٨٨٤ ، ألغت الولايات المتحدة الأمريكية المعاهدة الإنجليزية الأمريكية التي عقدت ١٩ أبريل سنة ١٨٥٠ ، الخاصة بإنشاء قناة بحرية في أمريكا الوسطى .

٣ — في ديسمبر سنة ١٩٠٥ ، ألغت فرنسا كنكورداتور ١٥ يوليو سنة ١٨٠١ ، المعقود بينها وبين البابا .

٤ — في ٣ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، ألغت النمسا والمجر أحكام معاهدة برلين المعقودة في سنة ١٨٧٧ ، بأن ضمت إليها البوسنة والهرسك .

٥ — في ٥ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، ألغت بلغاريا معاهدة برلين ، بإعلانها أنها دولة حرة مستقلة .

٦ — في ٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ ، ألغت تركيا نظام الامتيازات الأجنبية الذي كان قائما فيها بمقتضى التزامات دولية .

٧ — في سنة ١٩١٩ ، ألغت الصين معاهدتي سنة ١٩١٣ و ١٩١٥ مع روسيا ومنغوليا .

٨ — بين سنة ١٩١٧ وسنة ١٩٢٤ ، ألغت الحكومة السوفيتية المعاهدات السياسية والاقتصادية التي كانت حكومة روسيا القيصرية قد أبرمتها .

٩ — بين سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٨ ، ألغت الصين المعاهدات غير المتكافئة التي كانت طرفا فيها .

١٠ — في سنة ١٩٣٢ ، أوقفت فرنسا دفع ديون الحرب المستحقة للولايات المتحدة بمقتضى اتفاق ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٦ .

١١ — في نوفمبر سنة ١٩٣٣ ، ألغت دولة أيرلندا الحرة المعاهدة « الإنجليزية الإيرلندية » المعقودة في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ .

١٢ — في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ، ألغت بولونيا التزاماتها الدولية الخاصة بحماية الأقليات .

١٣ — في ١٦ مارس سنة ١٩٣٥ ، ألغت ألمانيا الجزء الخامس من معاهدة فرساي .

١٤ — في مارس سنة ١٩٣٦ ، ألغت ألمانيا معاهدة لوكارنو .

١٥ — في أول أبريل سنة ١٩٣٦ ، ألغت النمسا الجزء الخامس من معاهدة سان جرمان .

١٦ — في ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، ألغت الحكومة اليابانية معاهدة الدول التسع

التسع الموقعة في واشنطن بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٢٢ ، الخاصة بالمبادئ الواجب اتباعها والموقف الواجب اتخاذه نحو الصين .

١٧ — في يونيو سنة ١٩٣٩ ، ألغت ألمانيا التصريح الألماني البولوني الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٣٤ ، الخاص بعدم اللجوء إلى القوة .

١٨ — في يونيو سنة ١٩٣٩ ، ألغت ألمانيا الاتفاق البحري العقود بينها وبين إنجلترا في ١٨ يونيو سنة ١٩٣٥ .

هذه هي أمثلة كثيرة متفاوتة التاريخ والظروف والأسباب على سوابق إلغاء المعاهدات والاتفاقات الدولية من جانب واحد . وقد كان الجانب الآخر بالطبع يجادل في جواز هذا الإلغاء ، ولكن الإلغاء مع ذلك تم وأنتج آثاره القانونية في جميع الأحوال .

وقد يقال إن أكثر الدول التي لجأت إلى هذا الإجراء كانت تعتمد فيه على القوة المادية . هذا صحيح ، ولكنه أبعد ما يكون عن أن ينطبق على حالتنا فنحن لانعتمد فيما اضطررنا إليه من إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ إلا على الحق الواضح والعدالة الناطقة والمبادئ السامية التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة .

وما من سابقة من هذه السوابق الدولية التي سقناها تشبه أو تداني حالتنا في سلامة الحجة ، ووضوح الضرورة ، وقوة أسباب الإلغاء التي أجملها الآن حضراتكم باختصار فيما يلي :

(أولا) إن هذه المعاهدة عقدت في ظل الاحتلال البريطاني ، فلم يكن شرط الاختيار الكامل متوافراً للجانب المصري وليس هذا رأياً جديداً يتردد هنا أول مرة ، لنبرر به موقفنا ، بل هو رأى وزير الخارجية البريطانية المغفور له مستريفن ، أعلنه بصريح العبارة في مجلس الأمن ، عندما طرح عليه النزاع « الروسى — الإيراني » ، إذ قال بالحرف الواحد : إن الحكومة البريطانية ليؤسفها أى إتفاق يبدو أنه قد انتزع من الحكومة الإيرانية قسراً ، على حين تحتل حكومة الاتحاد السوفيتى جزءاً من إيران .

كما قال في المناسبة نفسها : « نحن دول قوية نوصف أحيانا بالثلاث الكبار ، ولكننا نمثل القوة دون ريب ، وللقوة ولا شك حسابها في المفاوضات » .

وقد أخذ مجلس الأمن بهذا الرأي ، فتضمن قراره فيما تضمن أن وجود القوات الأجنبية في أرض دولة من الدول يسلبها حرية الاختيار في المفاوضات .

هذا هو حكم مجلس الأمن وحكم وزير الخارجية البريطانية على الاتفاقات التي تعقد في ظل الاحتلال ، وهو هو الحكم الحق على معاهدة سنة ١٩٣٦ التي عقدت والاحتلال البريطاني قائم في مصر كلها ، لا في بعض أجزائها ، كما كان الحال في إيران .

ولا بد لي هنا من أفصح عما تقصده بضغط الاحتلال : ليس القصد أن أحداً أكرهنا إكراهها مادياً على توقيع المعاهدة ، ولكننا نقصد حالة الإكراه الأدبي التي كانت تساور نفوسنا ، إذ نرى مصر تكاد تختنق تحت ضغط الاحتلال المتغلغل في كل مراقفها العابت بكل مصالحها والامتيازات الأجنبية الجاثمة على صدرها . فأردنا أن نلتمس لها من هذا الإسار مخرجاً يطلقها من عقالها ، ويكون خطوة أولى تتلوها خطوات أوسع لاستكمال وحدتها واستقلالها .

(ثانياً) تغير الظروف التي عقدت فيها المعاهدة ، وقد سبق لنا تفصيل ذلك بما فيه الكفاية .

(ثالثاً) إنها تتناقض مع اتفاقية قناة السويس ومع ميثاق الأمم المتحدة ، وكلاهما أولى منها بالتنفيذ والإحترام . فاتفاقية قناة السويس عقدت قبلها بزمان طويل بين دول متعددة لتقرير وضع دولي هام ، هو حيدة القناة وحرية المرور فيها على قدم المساواة التامة بين الجميع . ولذلك حرمت هذه الاتفاقية على الدول الموقعة عليها محاولة الحصول على مزايا إقليمية أو تجارية أو أية ميزة أخرى في أي اتفاق دولي يعقد في المستقبل بشأن القناة . كما ناطت بمصر وحدها — وهي الدولة صاحبة الإقليم — حق الدفاع عن حيدة القناة وسلامة المرور فيها . وهذا ما أهدرته معاهدة سنة ١٩٣٦ إهداراً تاماً ، إذ ليست هذه المعاهدة إلا مجموعة من الميزات الصارخة لمصلحة بريطانيا وحدها على حساب استقلال مصر وسيادتها . وما كانت بريطانيا بصريح

النص في اتفاقية سنة ١٨٨٨ أن تنتهز فرصة الاحتلال ، فتحصل لنفسها على هذه المزايا .

أما ميثاق الأمم المتحدة فقد سبق أن بينا أوجه التناقض بينه وبين معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولا حاجة بي إلى تكرار القول في أهمية هذا الميثاق ، ووجوب تغليب أحكامه على ما يتناقض معها من أحكام المعاهدات والاتفاقات الأخرى .

(رابعاً) تكرار الإخلال بأحكام المعاهدة من جانب المملكة المتحدة ، والواقع أن الانجليز لا يتمسكون بالمعاهدة إلا فيما يعتمدون عليه لتأييد الاحتلال ، أو العبث بوحدة مصر والسودان . أما ما وضع عليهم من قيود أو ألقى من التزامات ، فليس له وزن عندهم ، فهم يتجاوزون عدد القوات التي ترخص المعاهدة بإبقائها في منطقة القناة ، ويتجاوزون المناطق المحددة لها ، ويأبون الخضوع للإجراءات الصحية والجمركية التي تفرضها القوانين المصرية ، ويحاربون تدريب الجيش المصري وتجهيزه بدلاً من أن يعاونوا في إعداده وتقويته وفقاً لتعهدهم في المعاهدة . وقد انتهجوا وما زالوا ينتهجون في المسألة الفلسطينية سياسة لا يمكن وصفها إلا بأنها سياسة عدائية تعرض مصر لأشد الأخطار ، مع أن المعاهدة توجب عليهم ألا يتخذوا في علاقاتهم مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة . وذلك فضلاً عن سياسهم في السودان التي يرمون بها إلى فصله عن مصر ، وفصل جنوبه عن شماله ، تمكيناً لأغراضهم الاستعمارية فيه ، منتهكين بذلك أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ على حد سواء .

يا حضرات النواب المحترمين ،

من هذا كله تتبينون بجلاء أن مصر إنما تعمل في حدود حقها القانوني والدولي ، إذ تلغى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وتنتهى العمل بأحكامها . وهذا هو الشأن لنفس الأسباب فيما يتعلق بإلغاء اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وإنهاء العمل بهما ، بل إن أمرهما أهون وأيسر ، فقد عقدتا في وقت لم تكن مصر تملك فيه عقد المعاهدات السياسية ، وكان الإكراه والإملاء واضحين فيهما وفي اللابسات التي سقت عقدهما أشد الوضوح . ولقد وقعهما وكيل نظارة الخارجية والمعتمد البريطاني ، وهما خاصتان

إدارة السودان ، ولم ينص على أجل لانتهاه الوضع الذى فرضناه ، فهو مؤقت أملته السيطرة البريطانية على أمور مصر فى ذلك الحين ، فلا بد من أن يزول بزوالها .

وقد كان يكفى فى إنتهاء العمل بهاتين الاتفاقتين صدور قرار من وزارة الخارجية المصرية . ولكن نظراً لارتباط هذا العمل بقضية الوطن الكبرى ، فقد فضلنا أن يتوج بموافقتكم ، فأدجنناه فى مشروع القانون الخاص بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وإنهاء العمل بأحكامها .

وبإلغاء هذه المعاهدة من جهة ، وهاتين الاتفاقتين من جهة أخرى ، يعود الوضع فى السودان من تلقاء نفسه إلى ما كان عليه قبل الإحتلال . فتستبعد كل علاقة للإنجليز بالسودان ، ولا تبقى إلا الوحدة الطبيعية التى تربطه مع مصر على مر الزمان . ويتعين بعد ذلك استكمال جميع أركان الوضع الشرعى بتعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور المصرى ، وتدارك ما كان الضغط البريطانى قد أكره الحكومة المصرية عليه عند وضع الدستور من حذف النص على وحدة الوطن ، وعلى تلقيب الملك بملك مصر والسودان . وهذا ما يتكفل به المرسوم المقدم إليكم باقتراح تعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور ، ومشروع القانون المتضمن هذا التعديل .

كما يتعين إصدار قانون بشأن النظام الذى يجب أن يحل فى السودان محل النظام القائم الآن . وهذا ما يتكفل به مشروع القانون المقدم إليكم فى هذا الشأن . وقد توخينا فيه التزام المبادئ الأساسية والخطوط العامة المتفق عليها بين الوطنيين فى الشمال والجنوب ، والمحقة لتمتع السودان بحكم ذاتى كامل ودستور ديمقراطى صحيح ، تاركين جميع التفاصيل للسودانيين أنفسهم يضعونها بمعرفة جمعية تأسيسية تمثلهم أصدق تمثيل .

وبهذا كله تتمشى النصوص الدستورية مع الوحدة الطبيعية التى جمعت بين مصر والسودان من أقدم عصور التاريخ . هذه الوحدة التى لم يكن الإنجليز فى أول أمرهم يمارون فيها ، بل كانوا فى كل مناسبة يصرحون بأنهم يعملون فى السودان باسم مصر . هذه الوحدة التى بلغ من قوتها ووضوح حجتها أن أنطقت مستر

تتشرب نفسه بتشبيهه المعروف الذى مثل فيه شطرى الوادى بنخلة ، أصلها فى السودان ، وفروعها فى الدلتا . وقال بصريح العبارة إن مصر والسودان من الناحية الطبيعية والجغرافية وحدة لا تتجزأ .

يا حضرات النواب المحترمين ،

لقد انقضى وقت الكلام ، وجاء وقت العمل ، العمل الدائب المنتج الذى لا يعرف ضجيجا أو صخبا ، بل يقوم على التدبير والتنظيم ، وتوحيد الصفوف ، لمواجهة جميع الاحتمالات ، وتذليل كل العقبات ، وإقامة الدليل على أن شعب مصر والسودان ليس هو الشعب الذى يكره على مالا يرضاه ، أو يسكت عن حقه فى الحياة .

أما الخطوات العملية التالية ، فستقفون على كل خطوة منها فى حينها القريب . وإنى لعلى يقين من أن هذه الأمة الخالدة ستعرف كيف ترتفع إلى مستوى الموقف الخطير الذى تواجهه ، متذرة له بالصبر والإيمان والكفاح ، وبذلاً كرم التضحيات فى سبيل مطلبها الأسمى .

وإنه لمن يمين الطالع أن تم بإذن الله وعلى بركته هذه الخطوة الحاسمة من خطوات جهادنا الوطنى فى ظل ملكنا المعظم فاروق الأول الذى اقترن ميلاد الثورة بمولده ، وخلص لوجه مصر مقصده ، وتجاوب بكبار الآمال وصالح الأعمال عهده السعيد المجيد .

يا حضرات النواب المحترمين ،

من أجل مصر وقعت معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ومن أجل مصر أطلبكم اليوم بإلغائها .

أرجو اعتبار هذا البيان التفصيلى الذى تشرفت بإلقائه على حضراتكم الآن بمثابة هذه كرة تفسيرية لكل مشروعات القوانين التى أودعتها مكتب مجلسكم الموقر ، على أن ينظرها المجلس على وجه الاستعجال فى هذه الدورة .

قانون

بإلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ، والقانونين رقم ١٣ ورقم ٢٤ لسنة ١٩٤١
وبإنهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها ، وأحكام الاتفاق
الخاص بالإعفاءات والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في مصر ،
وأحكام إتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان .

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

المادة الاولى

يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ، بالمواقفة على معاهدة الصداقة والتحالف .
بين مصر وبريطانيا العظمى ، الموقعة بلندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ . ومن
ثم ينتهى العمل بأحكام تلك المعاهدة والاتفاق المرافق لها ، الخاص بالإعفاءات
والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في المملكة المصرية . وينتهى العمل
كذلك بأحكام إتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ ، بشأن إدارة السودان .

المادة الثانية

يلغى القانون رقم ١٣ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ الخاص بالإعفاءات
والميزات المشار إليها في المادة السابقة .

المادة الثالثة

على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، وإتخاذ مايلزم لذلك من التدابير

ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة .

مرسوم

بتعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور ، لتقرير الوضع الدستوري
للسودان ، وتعيين لقب الملك .

نجن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ ، بوضع نظام دستوري
للدولة المصرية ؛

وعلى المادتين ١٥٦ و ١٥٧ من الدستور .
وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء .
رسمنا بما هو آت

المادة الاولى

البرلمان مدعو للنظر في تعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور ، لتقرير
الوضع الدستوري للسودان ، وتعيين لقب الملك .

المادة الثانية

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم .
صدر بقصر المنتزه في ٦ المحرم سنة ١٣٧١ (٧ أكتوبر سنة ١٩٥١) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

قانون

بتعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور بتقرير الوضع الدستوري للسودان
وتعيين لقب الملك .

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الاولى

تلغى المادة ١٥٩ من الدستور ويستعاض عنها بالنص التالى :
« تجرى أحكام هذا الدستور ، على المملكة المصرية جميعها . ومع أن مصر
والسودان وطن واحد ، يقرر نظام الحكم فى السودان بقانون خاص » .

المادة الثانية

تلغى المادة ١٦٠ من الدستور ، ويستعاض عنها بالنص التالى :
« الملك يلقب بملك مصر والسودان » .

المادة الثالثة

على رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

قانون بشأن نظام الحكم في السودان

نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الاولى

يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان، وينفذ بعد أن يصدق عليه الملك ويصدره . ، وتولى الجمعية التأسيسية كذلك إعداد قانون انتخاب يعمل به في السودان بعد التصديق عليه وإصداره .

المادة الثانية

تنظم قواعد تكوين الجمعية التأسيسية وإجراءاته بمرسوم .

المادة الثالثة

يكفل الدستور المشار اليه في المادة الأولى القواعد الأساسية التالية :
(ا) إقرار النظام الديمقراطي النيابي في البلاد ، سواء تكونت الهيئة النيابية من مجلس واحد ، أو من مجلسين . على أن يكون أحد المجلسين على الأقل منتخباً كله .
حق الملك في حل الهيئة النيابية ، أو المجلس المنتخب وحده ، إداماتقرر تكوين الهيئة النيابية من مجلسين ؛ وإجراء إنتخابات عامة جديدة في مدة قصيرة ، تحقيقاً لإستمرار الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية .

(ب) الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية .

(ج) إنشاء مجلس وزراء من أهل السودان ، وتولى الملك سلطته بواسطة

وزرائه ، وحقه في تعيين وزرائه ، وإقالتهم ، تقرير مسئولية الوزراء متضامنين لدى الهيئة النيابية ، أو لدى المجلس المنتخب على الأقل عن السياسة العامة للوزارة ، وكل منهم عن أعمال وزارته .

(د) إشترك الهيئة النيابية مع الملك في ممارسة السلطة التشريعية ، بما في ذلك إقترح القوانين . ولا يصدر قانون إلا إذا قرره الهيئة النيابية ، وصدق عليه الملك . ضرورة موافقة الهيئة النيابية مقدما على إنشاء الضرائب وتعديلها أو إلغائها ، وعقد القروض العامة ، وعلى الميزانية العامة السنوية الشاملة للإيرادات والمصروفات .

(هـ) ضمان استقلال السلطة القضائية والقضاة على اختلاف درجاتهم .

(و) كفالة حقوق الأفراد والحريات العامة ، وفي مقدمتها الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد ، وحرية الرأي والصحافة ، وحرية الاجتماع ، وتكوين الجمعيات — كل ذلك في حدود القانون .

المادة الرابعة

إستثناء من أحكام المواد السابقة ، يحتفظ بالشؤون الخارجية وشؤون الدفاع والجيش والنقد ، فيتولاها الملك في جميع أنحاء البلاد في حدود الأمر الملكي رقم ٤ لسنة ١٩٢٣ ، بوضع نظام دستوري للدولة المصرية .

المادة الخامسة

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ هذا القانون .
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

المقررات الرباعية

لقد قدم اليوم جفرسون كافرى سفير الولايات المتحدة والسير رالف سكرين ستيفنسون السفير البريطانى وموريس كوف دى مورفيل سفير فرنسا وخلوصى فؤاد توكاى سفير تركيا الاقتراحات الآتية إلى صاحب المعالي الدكتور صلاح الدين باشا وزير خارجية مصر:

- ١ — إن مصر دولة من دول العالم الحر وبالتالي فإن الدفاع عنها له نفس الأهمية الحيوية لسائر الدول الديمقراطية كما للدفاع عن الشرق الأوسط عموماً .
- ٢ — لا يضمن الدفاع عن مصر وعن البلدان الأخرى فى الشرق الأوسط إلا بالتعاون بين جميع الدول المختصة .
- ٣ — ولا يضمن الدفاع عن مصر إلا بالدفاع الفعال عن منطقة الشرق الأوسط وبالتنسيق هذا الدفاع مع الدفاع عن المناطق المجاورة .
- ٤ — بناء على ذلك يظهر من المرغوب فيه أن تنشأ قيادة متحالفة للشرق الأوسط تشترك فيها الدول التى لها القدرة على الاشتراك فى الدفاع عن المنطقة والإرادة فى أن تقوم بذلك . إن المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا مستعدة أن تشترك مع الدول الأخرى صاحبة الشأن فى إنشاء مثل هذه القيادة . فقد أشارت أستراليا وزيلندا الجديدة واتحاد جنوب إفريقيا إلى اهتمامها بالدفاع عن هذه المنطقة ووافقت مبدئياً على الاشتراك فى القيادة .
- ٥ — وتوجه إلى مصر دعوة للاشتراك فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط بصفة عضو مؤسس على أساس المساواة والشركة مع سائر الأعضاء المؤسسين .
- ٦ — لو كانت مصر مستعدة للاشتراك الكامل فى نظام القيادة المتحالفة للشرق الأوسط طبقاً لما جاء فى الملحق المرفق بهذا ، لكانت الحكومة البريطانية من جانبها مستعدة للموافقة على استبدال معاهدة ١٩٣٦ ، وكانت مستعدة أيضاً أن توافق على أن تسحب من مصر تلك القوات البريطانية التى لا تخصص للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط بالاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومات الدول الأخرى المشتركة كأعضاء مؤسسين فى نظام القيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

٧ — أما فيما يختص بالقوات المسلحة المزمع وضعها تحت تصرف القيادة المتحالفة للشرق الأوسط وإمداد تلك القوات بالتسهيلات الاستراتيجية اللازمة للدفاع بما فيها القواعد العسكرية والجوية والمواصلات والموانئ إلى آخره فيكون منتظراً من مصر أن تقدم قسطها من ذلك مع سائر الدول المشتركة على حد سواء ..

٨ — ونمسياً مع النية التي وضعت بها هذه الترتيبات ستدعى مصر لتحتل مكاناً دامتولية وسلطة عالية ضمن القيادة المتحالفة للشرق الأوسط ولتعين ضباطاً مصريين ينضمون إلى هيئة أركان الحرب التابعة للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

٩ — ستقدم إلى مصر تسهيلات لتدريب قواتها وتجهيزها من قبل تلك الأعضاء المشتركة في القيادة المتحالفة التي تجد ذلك في إمكانها .

١٠ — إن تفاصيل تنظيم النظام المتحالف للدفاع عن الشرق الأوسط ، وتحديد علاقته بنظام الحلف الأطلسي لا تزال تحتاج إلى الدرس والمشاورة بين جميع الدول صاحبة الشأن ، ومن المقترح لهذا الغرض أن يفوض جميع الأعضاء المؤسسة للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط ممثلين عسكريين إلى اجتماع يعقد عما قريب بقصد وضع اقتراحات مفصلة لرفعها بعدئذ إلى الحكومات صاحبات الشأن .

ملحق

١ — إن مصر تتعهد كما تتعهد سائر الدول المشتركة التي تؤدي أقساطاً مماثلة في الدفاع عن المنطقة بأنها :

(أ) ستقدم في أراضيها إلى النظام المزمع تشكيله للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط من التسهيلات الاستراتيجية والدفاعية وغيرها ما لا يستغنى عنه لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط في السلم .

(ب) ستمنح قوات القيادة المتحالفة للشرق الأوسط كل التسهيلات والمعاونة اللازمة في حين وقوع الحرب أو في حالة خطر الحرب الوشيك أو في حالة ينحش معها حدوث أزمة دولية وستشمل هذه التسهيلات حق استعمال الموانئ والمطارات ووسائل المواصلات المصرية .

٢ — ومن المرجو أيضاً أن مصر ستوافق على إقامة مقر القائد الأعلى للقوات المتحالفة في أراضيها .

٣ — تمشياً مع النية التي وضعت بها هذه الترتيبات يكون من المفهوم :
(١) أن القاعدة البريطانية الحالية في مصر ستسلم بصفة رسمية إلى مصر على أنها ستصبح في الوقت ذاته قاعدة متحالفة ضمن القيادة المتحالفة للشرق الأوسط مع اشتراك مصر الكامل في إدارة هذه القاعدة في زمن السلم والحرب .

(ب) إن عدد القوات المتحالفة للدول المشتركة المرتبطة في مصر في حالة السلم يحدد من حين إلى آخر بالاتفاق بين الدول المشتركة ومن بينها مصر حسبما يتقدم تشكيل قوات القيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

٤ — ويكون من المفهوم أيضاً أن ينشأ نظام للدفاع الجوي لحماية القطر المصري والقاعدة المتحالفة ، ويشمل هذا النظام قوات مصرية ومتحالفة تحت قيادة ضابط يكون مسئولاً أمام الحكومة المصرية والقيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

المذكرة التفسيرية^(١)

ذكرت حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وتركيا أنها استرشدت في إنشاء قيادة الشرق الأوسط بالمبادئ الآتية :

١ — لم تقم هيئة الأمم المتحدة إلا استجابة للرغبة العالمية في تحقيق مبدأ عدم تجزئة السلام . فإن أمن الدول أجمع يعرضه للخطر الإخلال بالسلام في أي مكان . وفي الوقت نفسه فإن واجب الدول التي تقع بلادها في أية منطقة من المناطق أن تكون لديها الرغبة والاستعداد للقيام بأعباء الدفاع عن تلك المنطقة في مراحله الأولى .

٢ — إن الدفاع عن الشرق الأوسط ضد العدوان الخارجي أمر حيوي للعالم الحر أجمع ولا يمكن توطيد هذا الدفاع إلا بالتعاون بين جميع الدول التي يهمها الأمر

(١) التي قدمت إلى الدول العربية الأخرى واسرائيل

٣ — والمقصود من قيادة الشرق الاوسط هو أن تكون الجهود التعاونية للدفاع عن المنطقة برمتها ، وتحقيق السلام والأمن فيها بواسطة هذه القيادة سيؤدي إلى تحقيق التقدم الإجتماعى والاقتصادى فيها .

مهام القيادة :

٤ — وسيكون من بين مهام قيادة الشرق الاوسط مهمة مساعدة وتأيد الدول الراغبة فى الانضمام إلى الدفاع عن الشرق الاوسط وتعزيز قدرة كل دولة منها حتى تقوم بدورها الصحيح فى الدفاع عن المنطقة بأسرها ضد العدوان الخارجى ، ولن تتدخل هذه القيادة فى المشاكل والمنازعات التى تحدث داخل المنطقة ، ولن تؤثر إنشاء قيادة الشرق الاوسط بحال من الاحوال فى الترتيبات القائمة بصدد أمثال هذه الشئون كاتفاقات الهدنة والتصريح الثلاثى الذى أصدرته دول الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا فى شهر مايو من عام ١٩٥٠ على وجه أخص .

٥ — ستكون المهمة الاساسية الأولى لقيادة الشرق الاوسط وضع الخطط اللازمة ونهية المساعدة لدول الشرق الأوسط - بناء على طلبها - وذلك بتقديم المشورة والتدريب العسكرى ، وستلبي طلبات الأسلحة والمعدات التى تتقدم بها دول الشرق الأوسط ، التى ترغب فى الدفاع عن المنطقة ، إلى الدول التى تبنت المشروع ، والتى يسمح مركزها بتقديم المساعدة فى هذا الصدد إلى الحد المستطاع بعد تنسيقها بواسطة قيادة الشرق الاوسط .

القائد الأعلى :

٦ — يتولى القائد الأعلى لقيادة الشرق الأوسط المتحالفة قيادة القوات التى توضع تحت تصرفه ويقوم بوضع خطط عمليات جميع القوات الموجودة فى المنطقة (أو التى ستنضم إلى المنطقة) وقت الحرب أو حالة الطوارئ الدولية . وعلى أية حال فإن وضع قوات تحت قيادة القائد الأعلى للقوات المتحالفة للشرق الأوسط فى وقت السلم ليس شرطاً حتماً للاشتراك فى الجهود العام للدفاع عن الشرق الاوسط

وتنقلات الجيوش الموضوعية تحت إمرة القائد الأعلى للقوات المتحالفة إلى أراضي الدول المشتركة في الدفاع عن الشرق الأوسط ، أو في داخلها لن تتم إلا بالاتفاق مع الدولة أو الدول ذات الشأن وعلى أساس استقلالها القومي التام وسيادتها الكاملة .

قيادة متحالفة :

٧ — ومع أن التفاصيل لم توضع بعد فإن الدول التي وضعت مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط تنوى أن تجعل القيادة فيه قيادة متحالفة ، وليست قيادة أهلية ، وستلقى على القائد الأعلى في الشرق الأوسط مسئولية تطبيق مشروع الدفاع المشترك الذي تقدمه القيادة بحيث يكون ذا أثر ناجز . وستكون جميع الدول المرتبطة بالمشروع مشتركة إشتراكاً ذاتياً في القيادة على أساس المساواة بواسطة هيئة اتصال الدفاع عن الشرق الأوسط التي سيكون مركزها في مقر قيادة الشرق الأوسط .

وستكون هذه الهيئة حلقة اتصال بين القيادة وبين الدول المستعدة للاشتراك في الدفاع عن هذه المنطقة .

٨ — أية تسهيلات تمنح لقيادة الشرق الأوسط من الدول المشتركة في الدفاع عن الشرق الأوسط ستكون خاضعة لاتفاقات خاصة .

التعاون في الدفاع :

٩ — إن المهمة الشاملة التي ستضطلع بها قيادة الشرق الأوسط ، فضلاً عن طبيعتها التعاونية تستلزم من جميع الدول المشتركة — سواء أكانت أراضيها داخل المنطقة أم خارجها — أن تعمل لصالح الدفاع التعاوني عن المنطقة ، بيد أن قيادة الشرق الأوسط لن تخدم بطبيعة الحال المصالح القومية لأية دولة بعينها .

١٠ — إن من أغراض قيادة الشرق الأوسط المستمرة العمل على ملافاة النقص الموجود حالياً في نظام وكفاية الدفاع عن هذه المنطقة في الدفاع عن الشرق الأوسط

وبذلك يقل عبء الدول التي لا تكون جزء إقليميا في الشرق الاوسط بنسبة متكافئة .

الاستعداد لتعديل المقترحات الرباعية :

١١ — إن الدول التي تبنت قيادة الشرق الاوسط لا تعتبر الصورة التي تنظم بها هذه القيادة غير قابلة للتعديل . وتعتقد هذه الدول أن قيادة الشرق الاوسط يجب أن تتطور عن طريق التفاهم المتبادل بالكيفية التي ستتمكنها من تهيئة وسائل الدفاع عن منطقة الشرق الاوسط — كوحدة تامة — دفاعا فعالا .

من مطبوعات مكتبة النهضة المصرية

للكنور راسم البراوى

مؤلفات

٤٠	نحو عالم جديد (نقد)
٤٠	النظام الاشتراكي ؛ عرض وتحليل ونقد (نقد)
٤٠	الطريق إلى السلام : بحث في تنظيم العلاقات الدولية
٢٠	حرب البترول في الشرق الأوسط (الطبعة الثالثة)
٢٥	النظام الاشتراكي من الناحيتين النظرية والعملية
١٠	مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط
٥٠	مشروعات السنوات الخمس
٥٠	التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث (الطبعة الرابعة)
٨	مشكلاتنا الاجتماعية (نقد)
٥	مشروع سوريا الكبرى
٦	اليمن والانتقال الأخير
٤٠	حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين
٥	EGYPT, BRITAIN AND THE SUDAN (بالإنجليزية)
٣٥	المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس

كتب مترجمة

٤٥	الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الأوسط تأليف بونيه
٢٠	الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية ، تأليف لينين (الطبعة الثانية)
٢٥	التفسير الاشتراكي للتاريخ : مختارات من ماركس وإنجلز
٧٠	رأس المال تأليف كارل ماركس (نقد)
٢٥	الاقتصاد السياسي تأليف ليونتييف (نقد)

بإشراف ..

١٤	مشكلات الشرق الأوسط (نقد)
١٥	مشكلات العالم العربي
١٦	دراسات في السودان واقتصاديات الشرق الأوسط

Bibliotheca Alexandrina



0213125